الثورة القادمة
في شمال إفريقيا:
الكفاح من أجل العدالة المناخية

الثورة القادمة في شمال إفريقيا:

الكفاح من أجل العدالة المناخية

تحرير حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو

ترجمة عباب مراد

تم النشر بواسطة

مؤسسة روزا لوكسمبورغ

ومؤسسة بلاطفورم لندن

وعدالة بيئية شمال افريقيا

الثورة القادمة في شمال أفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية

تحرير حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو

ترجمة عباب مراد

ترجمة من الفرنسية منيرة العلاقي

شكرا لريم لبيب وهالة مخلوف

شكراً لكل المؤلفين للسماح بإعادة نشر أعمالهم. المحتوى مسؤولية المؤلف/ة.

إخراج فني: زينب شاكر- ozads.org

الطبعة الأولي: مارس 2015

ISBN 978-0-9567365-8-1

Creative Commons Attribution-Non-Commercial-NoDerivs 3.0

www.platformlondon.org - @EJNAfrica (Twitter) - www.rosalux.de

قائمة المحتويات

مقدمة: الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال إفريقيا
حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو 8

القسم الأول: عنف تغير المناخ 22

مقتطفات من الصحة والاستدامة البيئية في العالم العربي: مسألة حياة أو موت – مقال
عباس الزين، سامر جبور، بلجين تيكه، هدى زريق 23

العنف المصاحب لتغير المناخ في مصر – مقال
ميكا مينيو-بالويللو 33

مليون عملية تمرد – مقال
سونيتا نارين 44

الولايات المتحدة مدينة لنا بدين مناخي – مقال
بيا رنادا 49

القسم الثاني: تغيير النظام أم تغير المناخ 54

هل ستتمكن الرأسمالية من البقاء على قيد الحياة في ظل تغير المناخ؟ – مقال
والدن بيلو 55

السلاح السري لتغير المناخ: جزيرة الملاذات الضريبية – مقال
خديجة شريف 59

النهج الاستخراجي وعلله – مقال
ألبرتو أكوستا 63

التربة لا النفط: العدالة البيئية في عصر أزمة المناخ – مقال
فاندانا شيفا 72

تغير المناخ: ليس مجرد أي عمل هو الحل – مقال
بابلو سولون 76

القسم الثالث: حذار من "الحلول الكاذبة" **80**

ديزيرتيك: الاستيلاء على الطاقة المتجددة؟ – مقال
حمزة حموشان 81

مشاريع التنمية المستدامة في المغرب: حماية للبيئة أم حماية للأرباح؟ – مقال
جواد.م 89

مهزلة تجارة الكربون: لماذا لن تنقذ مقامرة تجارة الكربون الكوكب من تغير المناخ – مقال
باتريك بوند وخديجة شريف 97

أمام مفترق الطّرق بين الاقتصاد الأخضر وحقوق الطبيعة – مقال
بابلو سولون 105

القسم الرابع: الّتنظيم من أجل البقاء **110**

الثورة وتغير المناخ في مصر – مقابلة
ماهينور المصري 111

استغلال الغاز الصخري والاستياء المتزايد في الجزائر – مقابلة
مهدي بسكري 114

نحو أخوة عالمية بين الشعوب - خطاب
إيفو موراليس أيما 118

التحدي الذي يواجه الاكوادور: حقوق الأرض الأم أم الاستمرار في استعمار الطبيعة – مقال
ألبرتو أكوستا 129

إعلان نومسا تغير المناخ والنضال الطبقي – بيان
الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا 132

إعلان مارغريتا الخاص بتغير المناخ - بيان 136

في مؤتمر كوكويوك، الجنوب يربط بين البيئة والمساواة - مقال
أوريليان برنييه 147

مسرد المصطلحات 154

السّيَر الذاتية للمؤلفين 160

مقدمة:

الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال إفريقيا

حمزة حموشان وميكا مينيو بالويللو

سيؤدي تغير المناخ إلى تدمير شمال أفريقيا. وسيموت الكثيرون كما سيضطر الملايين من البشر إلى الهجرة. الصحراء آخذة بالتوسع والمحاصيل تفشل وصيادو الأسماك يفقدون مصادر رزقهم. سيزداد عدم انتظام الأمطار وستتضاءل إمدادات المياه وستصبح العواصف أكثر كثافة. الصيف سيصبح أكثر سخونة والشتاء أكثر برودة. وسيجبر الجفاف القرويين على ترك منازلهم وستدمر الأراضي الخصبة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر. انخفاض إنتاج الأغذية وتقلص المياه سيهدد حتى المدن الكبرى مثل القاهرة والدار البيضاء والجزائر. وستشهد السنوات العشرين المقبلة تحولا جذريا في المنطقة.

هذا ليس عملا من أعمال الطبيعة. تغير المناخ هو بالدرجة الأول حرب - حرب يشنها الأغنياء على الطبقات العاملة، وصغار المزارعين والفقراء. إنهم هم الذين يحملون العبء نيابة عن أصحاب الامتيازات. عنف المناخ ناجم عن خيار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري – وهو خيار الشركات والحكومات الغربية، جنبا إلى جنب مع النخب المحلية والجيوش. إنه نتيجة قرن من الرأسمالية والاستعمار. ولكن هذه القرارات يجري باستمرار إعادة صناعتها في بروكسل ودي سي، ودبي، ومحليا في مصر الجديدة، ولاظوغلي والقطامية، وبن عكنون، وحيدرة والمرسى.

يعتمد البقاء على ترك الوقود الأحفوري في الأرض، والتكيف مع تغير المناخ الحاصل. مليارات ستنفق على محاولة التكيف - إيجاد مصادر جديدة للمياه، وإعادة هيكلة الزراعة وتحويل المحاصيل التي تزرع، وبناء الجدران البحرية للحفاظ على عدم تسرب المياه المالحة وتغيير شكل ونمط المدن. ولكن لمصلحة من سيكون هذا التكيف؟ نفس

هياكل السلطة الاستبدادية التي تسببت في تغير المناخ هي ذاتها التي تقوم بتشكيل الاستجابة - لحماية نفسها ولتحقيق أرباح أكبر. المؤسسات النيو- ليبرالية هي القائمة على صياغة التحول المناخي، في حين أن الحركات اليسارية والديمقراطية ما زالت صامتة إلى حد كبير. من سيبقى خارج أسوار المجتمعات المحصنة ضد تغير المناخ في المستقبل؟

كيف سيحول المناخ شمال أفريقيا؟

تغير المناخ بفعل الإنسان هو حقيقة واقعة في شمال أفريقيا. إنه يقوض الأساس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للحياة في المنطقة، وسيؤدي حتما إلى تغيير الأنظمة السياسية.

موجات الجفاف الأخيرة التي امتدت في الجزائر وسوريا كانت بمثابة أحداث مناخية كارثية تفوق قدرة الهياكل الاجتماعية والمؤسسية القائمة على التعامل معها. الجفاف الشديد في شرق سوريا دمر سبل معيشة 800 ألف شخص وأدى إلى نفوق 85% من الماشية. 160 قرية كاملة هُجِرت قبل عام 2011. والتغيرات في الدورة الهيدرولوجية ستقلل إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي. هذا يعني المزيد من الواردات الغذائية وارتفاع أسعارها في البلدان التي أصبحت تعتمد بالفعل على الإستيراد، مثل مصر. عدد أكبر من الناس سيواجهون خطر المجاعة والجوع.

الصحراء آخذة بالإتساع، ملتهمة الأرض من حولها. إمدادات المياه النادرة أصلا ستعاني من ضغط أكبر. الطلب عليها يتسارع مع النمو السكاني المطرد. لكن المتاح منها سينخفض بسبب التغيرات في أنماط هطول الأمطار وتسرب مياه البحر إلى احتياطيات المياه الجوفية، مدفوعا بتغير المناخ، فضلا عن الإفراط في استخدام المياه الجوفية. وهذا سيضع معظم الدول العربية تحت مستوى الفقر المائي المطلق المحدد بـ 500 متر مكعب للشخص الواحد.

ويجبر ارتفاع مستوى مياه البحار المزارعين على ترك أراضيهم في تونس والمغرب ومصر. المياه المالحة تدمر الحقول التي كانت خصبة في دلتا النيل في مصر ودلتا ملوية في المغرب، وتهدد بأن تفيض وتقضي على مساحات شاسعة من المستوطنات الساحلية، بما في ذلك مدن مثل الإسكندرية وطرابلس. البحار أنفسها تتغير. فمع امتصاص المحيط لثاني أكسيد الكربون، فإنه يصبح أكثر حمضية، مما يسفر عن مقتل الشعاب المرجانية. وهذا سيمحو الكثير من التنوع البيولوجي في البحر الأحمر، ويدمر سبل عيش عشرات الآلاف الذين يعيشون على الصيد والسياحة.

ستشتد حرارة الصيف. وارتفاع درجات الحرارة والإجهاد بسبب الحرارة يقتل الآلاف، وخاصة العمال الريفيين الذين لا يستطيعون تجنب العمل الشاق والعمل في الهواء الطلق.

وتيرة وقوة ظواهر الطقس آخذة بالازدياد. العواصف الترابية والفيضانات تهدد حياة أفقر سكان المدن، وخاصة الملايين من المهاجرين الذين يعيشون في تجمعات وأحياء غير رسمية على حافة المدن. وسيكون اللاجئون أشد عرضة لهذه التغيرات، بما في ذلك السودانيون في مصر والماليون في الجزائر والليبيون في تونس، والسوريون في لبنان. دون تطويرات كبيرة، لن يكون بإمكان التقاليد القائمة والبنية التحتية في المدن أن تتأقلم، بما في ذلك شبكات المياه الصرفية، وخدمات الطوارئ، وممارسات تقاسم المياه.

الطقس الحار يعني زحف المرض، ووصول مسببات الأمراض التي تنتقل بالمياه والحشرات من المناطق المدارية إلى الملايين الذين لم يتعرضوا إليها من قبل. ستتحرك الملاريا وغيرها من الأمراض شمالا، وتهدد البشر والماشية على حد سواء. والطفيليات الموجودة حاليا في شمال أفريقيا ستوسع من مداها، مثل داء الليشمانيات الذي سيضاعف مداه «الملائم» في المغرب.

فوضى المناخ قد أتت حتى الآن على حياة الملايين من البشر وبددت المليارات من الدولارات. تقول «لانسيت»، المجلة الطبية، «أن بقاء مجتمعات بأكملها في العالم العربي قد أصبح على المحك.»

فشل القيادة السياسية

حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات والزراعة غير المستدامة بتشجيع من قطاع الزراعة التجارية هي التي تؤدي إلى تغير المناخ. ثاني أكسيد الكربون والميثان المستمر نفثهم في الغلاف الجوي هم المنتج الثانوي للحداثة الصناعية. النفط والغاز والفحم والمعادن يتم استخراجهم واستهلاكهم لخدمة الأرباح وسلطة الدولة – هذه هي الرأسمالية الاستخراجية التي نعيش في كنفها.

حرق الوقود الأحفوري - سواء في السيارة، أو في المطبخ أو في المصنع - ينبعث منه ثاني أكسيد الكربون. وتراكم ثاني أكسيد الكربون يؤدي إلى تسخين الكوكب. وهناك الآن إجماع قوي في الأوساط العلمية أنه إذا كان التغير في متوسط درجة الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين يتجاوز الدرجتين مئويتين، ستكون التغيرات في مناخ كوكب الأرض واسعة النطاق وكارثية ولا رجعة فيها. إن نافذة الفرصة لإتخاذ الإجراءات اللازمة ضيقة جدا.

وفقا لعلم المناخ، إذا رغبت الإنسانية في الحفاظ على كوكب مشابه لذلك الذي تطورت فيه الحضارة وتتأقلم فيه الحياة على الأرض، يجب تخفيض مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بشكل كبير. مستويات ثاني أكسيد الكربون الحالية البالغة 400 جزء في المليون يجب أن تخفض إلى أقل من 350 جزء في المليون، على الرغم من أن العديد

مـن الخـبراء يقولـون إن أي رقـم أعـلى مـن 300 جـزء في المليـون بالـغ الخطـورة. أيّ زيـادة أخـرى تهـدد بالتسـبب في الوصـول إلى نقـاط اللاعـودة المناخيـة، مثـل ذوبـان الجليـد الدائـم أو انهيـار غطـاء غرينلانـد الجليـدي. عندمـا نصـل إلى نقطـة التحـول، ستتسـارع انبعاثـات الكربـون وسـنفقد حقـا سـيطرتنا عـلى تغـير المنـاخ. البقـاء يعنـي تـرك 80% عـلى الأقـل مـن احتياطيـات الوقـود الأحفـوري الـذي ثبـت وجـوده في الأرض. ومـع ذلـك، لا زلنـا نسـتخرج ونحـرق الوقـود الأحفـوري بسرعـة بحيـث أننـا نضـخ 2 جـزء مـن المليـون أكـثر مـن غـاز ثـاني أكسـيد الكربـون إلى الغـلاف الجـوي كل عـام.

في كل عـام يجتمـع القـادة السياسـيون والمستشـارون ووسـائل الإعـلام في العـالم في مؤتمـر آخـر مـن مؤتمـرات الأمـم المتحـدة للمنـاخ (مؤتمـر الـدول الأطـراف المعـروف باسـم COP). ولكـن عـلى الرغـم مـن الخطـر العالمـي تسـمح الحكومـات بارتفـاع انبعاثـات الكربـون لترتفـع وتتصاعـد الأزمـة. الـشركات الاسـتثمارية بسـطت نفوذهـا وخطفـت المحادثـات وتشـجع عـلى عـلى المزيـد مـن «الحلـول الزائفـة» التـي تهـدف إلى الربـح. الـدول الصناعيـة (كل مـن الغـرب والصـين) غـير راغبـة في تحمـل المسـؤولية، في حـين أن قـوى الوقـود الأحفـوري مثـل المملكـة العربيـة السـعودية تزيـد مـن التلاعـب في العمليـة. عـلى الرغـم مـن كونهـا الغالبيـة، مـا زالـت البلـدان الناميـة في الجنـوب العالمـي تكافـح للتأثـير عـلى التغيـير، وخاصـة المحـاولات الباسـلة مـن قبـل الـدول الجزريـة الصغـيرة، وبوليفيـا.

مؤتمـر الـدول الأطـراف الـذي سـيعقد في باريـس في شـهر كانـون الأول /ديسـمبر 2015 سـيجذب الكثـير مـن الاهتـمام، ولكننـا نعـرف أن القـادة السياسـيين لـن يوصلـوا انخفاضـات الانبعاثـات للمسـتويات اللازمـة لضـمان البقـاء. يجـب تغيـير هيـاكل السـلطة. العمـل عـلى منـع أزمـة المنـاخ سـيحدث في سـياق أزمـات اجتماعيـة أخـرى موازيـة.

طفل يحمل لافتة مكتوب عليها: «لا للغاز الصّخري» في مسيرة في عين صالح، الجزائر، فبراير 2015. صورة: BBOY LEE

■ أزمة وضغط من الأسفل

يعاني النظام الذي نعيش فيه من أزمة عميقة تخلق المزيد من الفقر والحرب والمعاناة. فالأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2008 أظهرت كيف أن الرأسمالية تحل مشكلة فشلها عن طريق زيادة تجريد ومعاقبة الأغلبية. أنقذت الحكومات في جميع أنحاء العالم البنوك التي تسببت في الدمار العالمي ومررت العبء على الناس الأكثر فقرا. أزمة الغذاء في عام 2008 التي تسببت في المجاعة وأعمال الشغب في جنوب الكرة الأرضية أظهرت كيف أن نظام غذائنا متصدع، ومحتكر من الشركات التي تزيد أرباحها من خلال الزراعة أحادية المحصول والمتوجهة إلى الصادرات، والتي تستولي على الأراضي وتنتج الوقود الزراعي وتضارب بمحصول الأطعمة الأساسي.

احتجاج ضد الغاز الصخري في عين صالح، الجزائر في يناير 2015. صورة: BBOY LEE

زيادة ثروات نخبة قلة تملي قواعدها في جميع أنحاء العالم أثار مرارا شرارة الثورة والتمرد. لقد ألهمت موجة الانتفاضات العربية في عام 2011 مليارات من الناس في مختلف أنحاء العالم، بدءا بتونس ومصر وثم انديغنادوس في إسبانيا واليونان ومرورا بحشد وتحرك الطلاب في تشيلي، ووصولا إلى حركة» احتلوا» (Occupy movment) المناهضة لـ 1% الذين هم الأثرياء، والثورات في تركيا والبرازيل وخارجها. كل نضال مختلف وله سياقه المحدد. ولكن جميع هذا التحركات كانت تتحدى قوة النخبة وعنف العالم النيو-ليبرالي.

هذا هو السياق الذي نتعامل فيه مع تغير المناخ. أزمة المناخ هي مثال قوي للاستغلال الرأسمالي والإمبريالي للناس والكوكب. إذا ما تركنا الاستجابة لتغير المناخ للنخبة المفلسة يعني أننا لن نتمكن من البقاء. يجب أن يكون النضال من أجل العدالة المناخية

ديمقراطيا بشدة. يجب إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا، ويجب أن يكون موجها نحو توفير احتياجات الجميع. إنه يعني بناء مستقبل يحصل فيه كل فرد على ما يكفيه من الطاقة، والبيئة النظيفة والآمنة التي تبقى للمستقبل، والتي تكون في توافق مع المطالب الثورية في السيادة الوطنية، والخبز والحرية والعدالة الاجتماعية.

■ سياسة المناخ في العالم العربي يتحكم فيها الأغنياء والأقوياء

من الذي يصيغ الاستجابة لتغير المناخ في العالم العربي؟

مؤسسات مثل البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ووكالات الاتحاد الأوروبي يتحدثون بصوت عال وينظمون المناسبات وينشرون التقارير باللغة العربية. أنهم يسلطون الضوء على بعض مخاطر عالمٍ أكثر دفئا، وينادون بخطط عمل عاجلة، ويطالبون بالمزيد من الطاقة المتجددة والتكيف. ونظرا لنقص البدائل، تبدو مواقفهم جذرية بالمقارنة مع مواقف الحكومات المحلية، عندما يثيرون مسألة الأثر على الفقراء على سبيل المثال.

ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات منحازة سياسيا للأقوياء ذوي السلطة. لذلك، فإن تحليلاتها لتغير المناخ لا يشمل المسألة الطبقية، والعدالة، والسلطة أو التاريخ الاستعماري. حلول البنك الدولي قائمة على السوق، وهي حلول نيو- ليبرالية وتتخذ نهجا من أعلى إلى أسفل. إنها حلول عادة ما تمكن أولئك الذين لديهم الثروة وتعطيهم سلطة أكبر، دون معالجة الأسباب الجذرية لأزمة المناخ. بدلا من الترويج لخفض الانبعاثات اللازمة، فإنها تعطي تصاريح تلوث وإعانات للشركات متعددة الجنسيات والصناعات الاستخراجية.

الرؤية المستقبلية التي يسوّق لها البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وجزء كبير من الاتحاد الأوروبي تتميز بالاقتصادات الخاضعة للربح الخاص والمزيد من خصخصة المياه والأراضي – وصولا إلى خصخصة الغلاف الجوي. لا يوجد أي إشارة إلى المسؤولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب بتغير المناخ، وإلى جرائم شركات النفط مثل بريتيش بتروليوم وشل، أو الدين المناخي المستحق لجنوب الكرة الأرضية. في ظل ذلك تستمر معاناة شعوب شمال أفريقيا، حيث الديمقراطية غائبة، من استمرار القهر بينما النخب السلطوية والشركات متعددة الجنسيات مستمرة في «العمل كالمعتاد».

هذا الخطاب المحدود يجرد الناس من قوتهم بشكل كبير. فالمؤسسات النيو- ليبرالية تهيمن على إنتاج المعرفة حول تغير المناخ باللغة العربية. فمعظم الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تشير إلى الاضطهاد - أو المقاومة. لا توجد في هذه الكتابات مساحة للشعب بل مساحات فقط للخبراء والقادة الذين نصبوا أنفسهم خبراء وقادة. وسوف يستمر هذا الوضع الراهن في تهجير الناس وتلويث البيئات وعرض

حيـاة النـاس للخطـر. كي ننتظـم ونفـوز بالعدالـة، فإننـا بحاجـة إلى أن نكـون قادريـن عـلى وصـف المشـكلة الحاليـة وأيضـا قادريـن عـلى وصـف الحلـول.

■ إنضاج مفردات العدالة في اللغة العربية

كانـت ترجمـة هـذه المقـالات إلى اللغـة العربيـة صعبـة لأن العديـد مـن العبـارات والمصطلحـات لا وجـود لهـا. كيـف يمكننـا أن نحـارب شـيئا، إذا لم يكـن لدينـا اسـم لـه ولا يمكننـا توضيـح مـا نريـد قولـه؟ في حـين يسـتخدم مصطلـح «العدالـة البيئيـة» في اللغـة العربيـة، لا يسـتخدم في هـذه اللغـة مصطلـح «العدالـة المناخيـة.» وتسـتخدم هـذه العبـارة عـلى نطـاق واسـع في كل مـن أمريـكا اللاتينيـة والبلـدان الناطقـة بالانجليزيـة. ولكـن قـد يبـدو هـذا المصطلـح غريبـا جـدا - أو سـخيفا - باللغـة العربيـة. نحـن بحاجـة إلى تغيـير أنظمـة الطاقـة مـن حولنـا - ولكـن هـل يمكننـا أن نتحـدث عـن «عدالـة الطاقـة» و«ديمقراطيـة الطاقـة» في اللغـة العربيـة؟

نحـن بحاجـة إلى مفـردات للحديـث عـن هـذه القضايـا في اللغـة العربيـة، لنصـف رؤية لمسـتقبل آمـن وعـادل نتمكـن مـن الكفـاح مـن أجلـه. مجـرد اسـتيراد المصطلحـات والمفاهيـم مـن أجـزاء أخـرى مـن هـذا الكوكـب لـن ينجـح – فلـكي تـتردد أصـداء الأفـكار في مسـامع النـاس في شـمال أفريقيـا، يجـب أن تنشـأ هـذه المصطلحـات في شـمال أفريقيـا. ولكـن مـن المفيـد أيضـا التفاعـل مـع الحـركات في أي مـكان آخـر والتعلـم منهـا.

يحـاول هـذا الكتـاب تجنـب المطالـب المُصاغـة في إ طـار «الأمـن»، مثـل الأمـن المناخـي والأمـن الغـذائي أو الأمـن المـائي. لأن صياغـة المسـتقبل في إطـار «الأمـن» يحيـل نضالنـا إلى إطـار يخضـع لمفاهيـم وتصـورات السـلطة القمعيـة للدولـة المتجـذرة في «الأمـن» وبالتـالي يعيـد تمكينهـا وتقويتهـا في نهايـة المطاف(انظـر المقتطفـات مـن مقالـة لانسـيت).

العديـد مـن المقـالات في هـذا الكتـاب تطالـب بالعدالـة المناخيـة والعدالـة البيئيـة وديمقراطيـة الطاقـة وعدالتهـا. لا يوجـد تعريـف واحـد لأي مـن هـذه المفاهيـم، ولكـن هـذا لا يقـوض مـن قيمتهـا. في هـذه المقـالات:

«العدالـة المناخيـة» عـادة مـا تنطـوي عـلى الاعـتراف بالمسـؤولية التاريخيـة للغـرب الصناعـي في التسـبب في ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري العالمـي وتأخـذ في الاعتبـار اختـلاف آثارهـا وعـدم تناسـب مسـتويات التصـدي لهـا في البلـدان والمجتمعـات. إنهـا تميـز وتعـرِف دور السـلطة في التسـبب في تغـير المنـاخ وفي صياغـة الاسـتجابة لـه وتحديـد مـن يتحمـل هـذا العـبء. وذلـك وفقـاً لمحـددات تشـكلها أبعـاد الطبقـة أو العـرق أو الجنـس، سـواء مـن خـلال إرث الاسـتغلال الاسـتعماري أو خـلال الاسـتغلال الرأسـمالي الحـالي. العدالـة المناخيـة تعنـي القطيعـة مـع «العمـل كالمعتـاد» الـذي يحمـي النخـب السياسـية العالميـة، والـشركات متعـددة الجنسـيات

والأنظمة العسكرية، وتتطلب تحولا وتكيّفا اجتماعيا وبيئيا جذريا.

وعادة ما تتركز «العدالة البيئية» حول احتياجات المجتمع، مما يجعل صناعة الوقود الأحفوري وغيرها من الصناعات الكبيرة مسؤولة، خاضعة لإرادة الشعوب وميالة نحو إقامة علاقات مستدامة مع الطبيعة. إنها تعترف بأننا لا يمكننا فصل الآثار المدمرة على البيئة عن آثارها على الناس، وأن المجتمعات الفقيرة تُستغل لصالح الأقوياء.

«ديمقراطية الطاقة» و«عدالة الطاقة» تعني خلق مستقبل يكون فيه توزيع الطاقة عادلا، وُمتَحكَماً فيه ديمقراطيا، وأن تكون أنظمة الطاقة والانبعاث متوازنة مع احتياجات الأجيال القادمة.

سنترك للقارئ تحديد فيما إذا كانت هذه المفاهيم ذات صلة بشمال أفريقيا أم لا. الأوصاف الأساسية المذكورة أعلاه ليست بأي حال شاملة وليس هناك حل يناسب الجميع.

■ ما الذي يهدف إليه هذا الكتاب؟

الهدف من هذه المطبوعة هو تقديم وجهات نظر جديدة وتحرّرية عبّر عنها مثقفون راديكاليون وتقدميون, نشطاء وسياسيون ومنظمات ومجموعات شعبية في جنوب الكرة الأرضية. لقد اخترنا مقالات ومقابلات وتصريحات تصف فيها الحركات الاجتماعية الأشياء التي يناضلون من أجلها، وكيف ينظمون أنفسهم، وما هي المطالب التي يطالبون بها. إنها تغطي منطقة جغرافية واسعة - من الإكوادور مرورا بالهند وجنوب أفريقيا ووصولا إلى الفلبين. ووضعنا في هذا الكتاب أيضا ست مقالات من شمال أفريقيا كذلك، عن المغرب والجزائر ومصر والمنطقة الأوسع. نأمل أن يتمكن هذا الكتاب من المساهمة في الاقتصاد السياسي الناشئ لتغير المناخ في شمال أفريقيا الذي يستقصي ويتدارس العلاقات بين صناعات الوقود الأحفوري، والنخب الإقليمية، ورأس المال الدولي.

يتمثل هدفنا بأربعة نقاط:

- تسليط الضوء على أهمية أزمة المناخ في شمال أفريقيا والتأكيد على الحاجة إلى إجراء تحليل شامل وتغيير هيكلي.
- مواجهة الخطاب النيو- ليبرالي المهيمن بشأن التصدي لتغير المناخ الذي يروج له البنك الدولي والمؤسسات النيو- ليبرالية الأخرى وتسليط الضوء على مخاطر حركة بيئية محدودة الآفاق.
- دعم اليسار في شمال أفريقيا ليعبر عن استجابة محلية وديمقراطية لتغير المناخ، تدمج التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والطبقي والبيئي. ونظرا للضغوط التسلطية

والقمع الجماعي والفقر على نطاق واسع، فإنه من المفهوم أن هناك اهتمام محدود قد أعطي من قبل الحركات الاجتماعية أو اليسار في شمال أفريقيا لتغير المناخ في الماضي.

- تعزيز الأمل والاستلهام من الحركات والنضالات في جنوب الكرة الأرضية، وفضح زيف الادعاء بأنه لا يمكن فعل أي شيء. فهذه أزمة متجذرة في الأنشطة والقرارات البشرية التي يمكن تغييرها.

لا يحاول هذا الكتاب توفير كل الإجابات، ولكنه يطرح الأسئلة ويعرض التحديات. ما هو شكل الاستجابة العادلة لتغير المناخ في شمال أفريقيا؟ هل تعني إجلاء جماعي، والحدود المفتوحة إلى أوروبا؟ هل تعني دفع الديون المناخية وإعادة التوزيع - من قبل الحكومات الأوروبية، من خلال الشركات متعددة الجنسيات، أو من النخب المحلية الغنية؟ ما الذي يجب أن يحدث لموارد الوقود الأحفوري في شمال أفريقيا التي يجري استخراجها في جزء كبير منه من قبل الشركات الغربية؟ من الذي يجب أن يسيطر على الطاقة المتجددة ويمتلكها؟ ماذا يعني التكيف مع تغير المناخ ومن الذي سيشكل هذا التكيف ويستفيد منه؟ لم نهدف إلى الاتساق أو الوصول إلى موقف واحد - هناك تناقضات ووجهات نظر مختلفة، ولكنها جميعا تقدم نقاط البدء للحوار.

أزمة مياه الشرب في القصرين، تونس. ديسمبر 2014. صورة: فريسين هيو و سامي بن غربية من نواة.

المحتوى

القسم الأول: عنف تغير المناخ

يبدأ الكتاب بقسم يسلط الضوء على حجم الخطر الذي يشكله تغير المناخ. تجادل المقتطفات من مقالة لانسيت بعنوان «الصحة والاستدامة البيئية في العالم العربي» أن بقاء

مجتمعات بأكملها في العالم العربي قد أصبح على المحك. فلقد فشل الخطاب الحالي حول الصحة والسكان، والتنمية في العالم العربي إلى حد كبير في التعبيرالضروري عن حالة العجلة الملحة. في مقال ميكا مينيو-بالويللو عن العنف الناجم عن تغير المناخ، تكشف الكاتبة عن مستوى وحشية الدمار الذي يواجه مصر. وتجادل بأن الطبيعة الطبقية لعنف المناخ تحمّل الفقراء العبء نيابة عن الأغنياء. البقاء يعتمد على التكيف مع التحول المقبل. لكن التكيف هو عملية سياسية بشكل مكثف وقد يعني التحرر أو المزيد من القمع.

في الورقة المعنونة «مليون حركة تمرد»، تظهر سونيتا ناريان أننا لسنا جميعا على نفس الجانب في المعركة ضد تغير المناخ. في حين أن الأغنياء يريدون الحفاظ على أسلوب حياتهم، علينا أن ننظر إلى تغير المناخ في وجوه الملايين الذين فقدوا منازلهم في الأعاصير وارتفاع مستويات مياه البحار. نحن بحاجة إلى أن يكون واضحا أن فشل الأغنياء في احتواء انبعاثاتهم في سعيهم لتحقيق النمو الاقتصادي هو الذي تسبب بموت الآلاف. لذا فإن الحلول لا تكمن في مؤتمرات النخب، ولكن بإجابات صغيرة لمشاكل كبيرة، وحركات حماية البيئة التي يقوم بها المحرومون.

بيا رنادا، كاتبة من الفلبين، تصف الظواهر الجوية الأخيرة البالغة الشدة، والأعاصير، وتقول إن جنوب الكرة الأرضية يواجه وطأة فوضى المناخ وأن على البلدان المتقدمة التي أحرقت معظم الوقود الأحفوري وأطلقت الكربون أن تعوض مجتمعات ودول في خط المواجهة من خلال سداد «دينها المناخي.»

القسم الثاني: تغيير النظام أم تغير المناخ

القسم الثاني يسأل ما هي المسببات الهيكلية لتغير المناخ، وكيف يجب أن يكون شكل النظام الجديد. هل يمكن إصلاح أنظمتنا السياسية والاقتصادية الحالية وتعديلها للتكيف مع تغير المناخ؟ يكتب والدن بيلو من الفلبين مقالا معنونا: «هل ستبقى الرأسمالية على قيد الحياة مع تغير المناخ؟» ويجادل بأن انتشار الرأسمالية قد تسبب في الحرق المتسارع للوقود الأحفوري وفي الإزالة السريعة للغابات، مسرعا ظاهرة الاحتباس الحراري. لكسر هذا المسار، نحن بحاجة إلى استهلاك منخفض، ونمو منخفض، ونموذج تنمية عادل يحسن من رفاهية الناس ويزيد من الرقابة الديمقراطية على الإنتاج. ستعارض النخب في الشمال والجنوب مثل هذه الاستجابة الشاملة. يقول بيلو أنه يجب رؤية تغير المناخ كتهديد للبقاء وأيضا كفرصة لإحداث الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي طالما أجِّلت. وتبحث خديجة شريف في مقالها المعنون: «سلاح تغير المناخ السري» كيف تفيد الملاذات الضريبية الخارجية شركات النفط متعددة الجنسيات والسياسيين الفاسدين ومخططات تجارة الكربون، على الرغم من أن جزر مثل سيشل والمالديف قد تختفي تماما مع ارتفاع البحر.

يركـز ألبرتـو أكوسـتا، الخبـير الاقتصـادي الإكـوادوري والوزيـر السـابق للطاقـة والمناجـم، عـلى النمـط التراكمـي الإسـتخراجي ويعتـبره آليـة للنهـب الاسـتعماري والنيـو- اسـتعماري. وبـدلا مـن الاسـتفادة مـن المـوارد الطبيعيـة، تعـاني الـدول التـي حظيـت بنعمـة المـوارد مـن ازديـاد الفقـر والبطالـة، والتلـوث، وضعـف الزراعـة، والقمـع. في مقالهـا المعنون»التربـة وليـس النفـط»، تتحـدى فاندانـا شـيفا افـتراض أن التصنيـع هـو التقـدم، كـما تتحـدى القيمـة التـي نضعهـا في الإنتاجيـة والكفـاءة. وتجـادل بـأن اعتمادنـا عـلى الوقـود الأحفـوري قـد «حجّـر تفكيرنـا». لذلـك، فهـي تدعـو إلى تحـول ثقـافي كجـزء مـن عمليـة الانتقـال في الطاقـة إلى عـصر مـا بعـد النفـط. في ديمقراطيـة الكربـون التـي ترتكـز عـلى التنـوع البيولوجـي، يكـون لجميـع الكائنـات حصـة كربـون عادلـة ولا يثقـل كاهـل أحـد بحصـة غـير عادلـة مـن التأثـيرات المناخيـة.

وعـلى الرغـم مـن عقـود مـن محادثـات المنـاخ رفيعـة المسـتوى، فـإن النتائـج فاشـلة – اسـتمرار العمـل كالمعتـاد، بغـض النظـر عـن التهديـد. بابلـو سـولون، والـذي كان في السـابق كبـير مفاوضي المنـاخ في بوليفيـا، يصـف في مقالـه المعنـون «تغـير المنـاخ: ليـس مجـرد أي عمـل هـو الحـل» كيـف تـم اختطـاف مفاوضـات المنـاخ الرسـمية للأمـم المتحـدة مـن قبـل الـشركات متعـددة الجنسـيات، وكيـف تـم منـع الإجـراءات اللازمـة مـن خـلال ضـمان الأربـاح المسـتقبلية. وهـو يلخـص خطـة مـن عـشرة نقـاط بدعـم مـن الحـركات الاجتماعيـة، بمـا في ذلـك خلـق فـرص عمـل المنـاخ، وتـرك 80% مـن الوقـود الأحفـوري في الأرض وجعـل الطاقـة تحـت الرقابـة العامـة ورقابـة المجتمـع.

القسم الثالث: حذار من «الحلول الكاذبة»

ويتنـاول القسـم الثالـث كيـف حـاول الأقويـاء اسـتخدام أزمـة المنـاخ لتحقيـق الربـح وترسـيخ عـدم المسـاواة عـن طريـق تشـجيع الحلـول الكاذبـة. في «ديزيرتيـك: الاسـتيلاء عـلى الطاقـة المتجـددة»، يجـادل حمـزة حموشـان مشـاريع الطاقـة الشمسـية الموجهـة للتصديـر التـي وضعـت لمصلحـة المسـتهلكين الأوروبيـين والنخـب القمعيـة قبـل المجتمعـات المحليـة. وهـو يسـلط الضـوء عـلى خطـر هـذه المشـاريع عـلى إمـدادات الميـاه المحليـة ويضـع ديزيرتيـك في سـياق الصفقـات التجاريـة الموالـية للـشركات والـصراع عـلى النفـوذ وموارد الطاقـة. وتثـير مقالـة جـواد حـول المغـرب المخـاوف بشـأن السـيادة الوطنيـة والسـيطرة عـلى الطاقـة المتجـددة مـن قبـل الـشركات متعـددة الجنسـيات.انه ينتقـد خطـاب «التنميـة المسـتدامة»، والـذي تـم إفراغـه مـن معانيـة وإخضاعـه للسـوق، ويحذرنـا مـن اسـتخدام شراكات القطاعـين العـام والخـاص للحصـول عـلى الطاقـة.

تكشـف خديجـة شريـف وباتريـك بونـد وهـما كاتبـين مـن جنـوب أفريقيـا عـن فشـل تجـارة الكربـون وآليـة التنميـة النظيفـة في الحـد مـن الانبعاثـات. وهـما يفضحـان حقيقـة العنصريـة

البيئية والحلول الزائفة التي تسمح للشركات الغنية أن تستمر في التلويث وفي نفس الوقت تحقيق أرباح أكبر من أي وقت مضى. حِيل تجارة الكربون تدفع الكثيرين إلى التفكير بأنه بالإمكان التعامل مع تغير المناخ دون تغيير هيكلي. يجب أن نعترف أن آليات السوق لن تقلل من الانبعاثات العالمية بما فيه الكفاية. بابلو سولون في «أمام مفترق الطّرق بين الاقتصاد الأخضر وحقوق الطبيعة» يحذرنا ألا نعتمد على الاقتصاد الأخضر للنجاة.عن طريق خصخصة وتسليع الطبيعة، سنواصل تدميرها - وتدمير أنفسنا معها. وينتقد سولون تحديدا برنامج REDD (الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)، بإعتباره ذريعة أخرى للأغنياء لتلويث الكوكب.

صيادون في الإسكندرية يستعدون لإخراج قاربهم. الكثير منهم هم على طريق فقدان مصدر رزقهم بسبب تغير المناخ و التلوث.
صورة: ريم ليب.

القسم الرابع: تنظيم من أجل البقاء

يبحث القسم الأخير في كيفية تعبئة الناس من أجل مستقبل مختلف. تصف ماهينور المصري، الثوريّة المصرية، كيف أن تغير المناخ يهدد مسقط رأسها الإسكندرية،تتكلم عن تجربتها في دلتا النيل وكيف تعاملت مع كلّ من المجتمعات والعاملين في الخطوط الأمامية التي تواجه استغلال الشركات. وفي مقابلة بين حمزة حموشان ومهدي بسكري، نستكشف لماذا تظاهر الآلاف من الجزائريين ضد التكسير الهيدروليكي في الصحراء لإستخراج الغاز الصخري، وكيف أنهم تنظموا واحتشدوا ضد خطط الحكومة والشركات.

يتضمن هذا القسم موضوعين آخرين لكاتبين من أمريكا اللاتينية. في خطاب لإيفو موراليس، رئيس بوليفيا، ينقد بشدة استغلال الاستعمار والنيو – ليبرالية ويتحدث عن نظام عالم جديد للعيش بشكل جيد (بوين فيفير) والتضامن العالمي بين الشعوب. يتكلم

الخطـاب عـن حقـوق الأرض الأم (باتشـاماما)، وكيـف يمكننـا أن نعيـش في وئـام وتـوازن مـع كوكـب الأرض. الموضـوع الآخـر هـو مقـال موجـز مـن ألبرتـو أكوسـتا بعنـوان «تحدي الاكـوادور» يتوسـع في مفهـوم أمريـكا اللاتينيـة «لحقـوق الأرض الأم» باعتبارهـا وسـيلة للدفـاع عـن حقـوق المجتمعـات والأجيـال القادمـة، وتحـدي امتيـازات الأقويـاء وضـمان البقـاء.

وقـد اعترفـت الحـركات الاجتماعيـة في جميـع أنحـاء العـالم أن خطـر تغـير المنـاخ يحـوّل نضالهـم. يأخـذ البيـان حـول «تغـير المنـاخ والنضـال الطبقـي» الصـادر عـن الاتحـاد الوطنـي لعـمال المعادن في جنـوب أفريقيـا موقفـا قويـا للدفـع نحـو الانتقـال العـادل إلى اقتصـاد منخفـض الكربـون، يرتكز عـلى الملكيـة الاجتماعيـة الديمقراطيـة التـي يسـيطر عليهـا العـمال. إنـه يعـارض تمليـك الطبيعـة، ويـرى تغـير المنـاخ باعتبـاره النضـال الموحـد للطبقـات العاملـة في جميـع أنحـاء العـالم، وأنـه «لا يمكننـا انتظارالحكومـات» لـكي تتخـذ الإجـراءات اللازمـة. إعـلان مارغريتـا الـذي وقعـه أكـثر مـن مائـة حركـة اجتماعيـة في جزيـرة مارغاريتـا في فنزويـلا في يوليـو 2014 يلتـزم بالعيـش في وئـام مـع البيئـة الطبيعيـة لـلأرض، وحقـوق الأجيـال القادمـة في وراثـة كوكـب قابـل للبقـاء. وتدعـو الحـركات لخلـق تصدعـات في النظـام الحـالي غـير المسـتدام، للعمـل المبـاشر للقضـاء عـلى الطاقـة القـذرة، ومحاربـة الخصخصـة والصناعـات الزراعيـة. هـذا الجذريـة (راديكاليـة) والوعـي التقدمي بأهميـة البيئـة للإنسـان كان موجـودا بالفعـل في السـبعينات مـن القـرن المـاضي. ولقـد قمنـا بـإدراج مقـال لأوريليـان برنييـه عـن إعـلان كوكويـوك لعـام 1974 الـذي تبنتـه الأمـم المتحـدة، والـذي وضـع نقـدا جذريـا «للتنميـة»، والتجـارة الحـرة والعلاقـات بـين الشـمال والجنـوب. لقـد تـم دفنـه منـذ ذلـك الحـين ومحيـه مـن التاريـخ، إلا أنـه لا يـزال سـديدا وملحّـا.

سـكان شـمال أفريقيـا الذيـن سـتتعرض حياتهـم أكـثر للتغيـر جـرّاء تغـير المنـاخ هـم صغـار المزارعـين في دلتـا النيـل، وصيـادي الأسـماك مـن جربـة، سـكان عـين صـلاح في الجزائـر، والملايـين الذيـن يعيشـون في مسـتوطنات غـير رسـمية في القاهـرة وتونـس والجزائـر. ولكنهـم مهمشـون وممنوعـون مـن تشـكيل مسـتقبلهم. بـدلا مـن ذلـك، تُصـاغ مخططـات الطاقـة والمنـاخ مـن قبـل الحكومـات المسـيطر عليهـا عسـكريا ومـن طـرف مؤيديهـا في الريـاض وبروكسـل وواشـنطن دي سي. وتتعـاون النخـب المحليـة الغنيـة مـع الـشركات المتعـددة الجنسـيات، والبنـك الـدولي والبنـك الأوروبي لإعـادة الإعـمار والتنميـة. ولكـن جميـع وعـود وإجـراءات هـذه المؤسسـات تبـين أنهـا عـدوة للعدالـة المناخيـة والبقـاء.

تغـير المنـاخ هـو تهديـد وفرصـة في نفـس الوقـت لإحـداث الإصلاحـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي تأجلـت طويـلا والتـي أُخرِجَـت عـن مسـارها أو خربـت في العصـور السـابقة مـن قبـل النخـب التـي تسـعى إلى الحفـاظ عـلى امتيازاتهـا أو زيادتهـا. والفـرق هـو أن اليـوم وجـود البشريـة وكوكـب الأرض في حـد ذاتـه يعتمـد عـلى اسـتبدال النظـم الاقتصاديـة القائمـة عـلى الاسـتخلاص الإقطاعـي للريـع أو تراكـم رأس المـال أو الاسـتغلال الطبقـي بنظـام يرتكـز عـلى العدالـة والمسـاواة.

حجم الأزمة يعني أننا بحاجة إلى خروج جذري عن هياكل السلطة الاستبدادية والنيو-ليبرالية القائمة. الحاجة الملحة تجعل الأمر يبدو كما لو أننا لا نملك الوقت لتغيير النظام، ولكن الاعتماد على هؤلاء الذين يحكمون سيرجعنا خطوتين إلى الوراء مع كل خطوة إلى الأمام. بدلا من ذلك، يتعين علينا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعية والمجتمعات التي تقاوم جبهيا، وبناء مسارات ديمقراطية نحو البقاء في عالم أكثر دفئا.

وسوف يكون هذا النضال العالمي سمة القرن الحادي والعشرين.

القسم الأول:
عنف تغير المناخ

مقتطفات من الصحة والاستدامة البيئية في العالم العربي: مسألة حياة أو موت

عباس الزين، سامر جبور، بلجين تيكه، هدى زريق، إيمان نويهض، مروان خواجة، طارق التل، يوسف الموجي، جوسلين دي جونغ، ناصر ياسين، دينيس هوجان

لانسيت 2014، 383:458 - 76

مقدمة

على الرغم من التقدم المسجل في عدد من المؤشرات، ما زال عبء المرض عاليا في الصحة العامة. والعوامل البيئية مثل الحصول على الطاقة، والتغذية، والمياه النظيفة، والهواء النقي هي محددات مهمة لانتشار الأمراض المعدية وغير المعدية. وبالنسبة للعالم العربي، تكتسب الحاجة إلى إطار عمل جديد لتحقيق أهداف التنمية البشرية دون تقويض الأساس البيئي للحياة أهمية كبيرة. إن الفصل الحاصل بين السياسات الخاصة بالسكان، والبيئة، والتنمية، والصحة هو واحد من أكبر المشاكل التي تواجه العالم العربي. يتقصى هذا التقرير خطان. نحن ندفع بأن العالم العربي يواجه تهديدات ضخمة بما فيه الكفاية للتشكيك في إمكانية بقائه، ومن ثم ندفع باستخدام البقاء كمفهوم تحليلي في دراسة محركات هذه التهديدات. بذلك، فإننا نؤكد على تلازم الأبعاد البيولوجية والاجتماعية للبقاء على قيد الحياة والطبيعة السياسية لهذه المحركات.

تهديدات للمستوطنات البشرية

يشهد العالم العربي انخفاضا ملموسا في الموارد البيئية. وتوجد التهديدات في ثلاثة مجالات حيوية هي: التوسع العمراني والمياه، والأراضي والمواد الغذائية، والتي هي متشابكة من خلال تفاعلات أساسية مشتركة. وتشير الاتجاهات إلى أن بعض المدن والدول العربية، أو أجزاء كبيرة

منها، هي قريبة من استنزاف الموارد اللازمة لقابلية العيش الإنساني. فعلى سبيل المثال، فإن الجفاف الطويل في سوريا في الآونة الأخيرة قد تسبب في تحركات سكانية هامة وفي حدوث الاضطرابات. دمشق وصنعاء وعمان كلها تطبق أنظمة صارمة لتحصيص المياه. في قطاع غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سيجعل تدهور البنية التحتية، والتدهور البيئي، والعجز المائي القطاع غير صالح للسكن بحلول عام 2020. التجمعات الساحلية والإنتاجية الاقتصادية في قطر ومصر عرضة بشدة لارتفاع مستوى البحر – مع إمكانية فقدان مساحات شاسعة من دلتا النيل. وتفكر أبو ظبي ودبي ومسقط في بناء خزانات مياه عملاقة وقد تم البدء بالفعل ببناء هذه الخزانات لحالات الطوارئ في حالة ندرة المياه أو الحرب. وتقوم المملكة العربية السعودية باستثمار الأراضي المنتجة للغذاء في أفريقيا وهي بذلك تنهي عقودا من الاستثمارات في الزراعة المحلية، التي كانت غير مستدامة.

ما هي المحركات والتفاعلات وراء هذه التهديدات؟ ما العلاقات السببية التي تحملها هذه المحركات فيما يتعلق بالصحة؟ كيف يتم فهمهم بشكل أفضل وما هي التغييرات في أساليب استنتاجنا التي نحتاجها للوصول لهذا الفهم؟ كيف يمكن الاشتباك معها على أحسن وجه؟ سنحاول في الأجزاء القادمة الإجابة على بعض هذه الأسئلة.

تفاعلات السكان والبيئة والتنمية

ندرة المياه والأمن الغذائي

تلعب ندرة المياه دورا متعدد الأوجه في العالم العربي. إنها ملازمة لهذا الجزء القاحل من الكوكب، تمثل تحد قائم في كمية الإمدادات وإدارتها من قبل المجتمع، وهي أيضا محدد هام للعديد من الأمراض المعدية، مثل الإسهال والكوليرا، والتيفوئيد، وبعض الأمراض غير المعدية. فعلى سبيل المثال، يعتقد أن المستويات العالية من النترات في مياه الشرب هي سبب ارتفاع معدل انتشار نقص الهيموجلوبين في الدم لدى الأطفال الرضع في قطاع غزة. نسبة إمدادات المياه للشخص الواحد هي ربع كميتها في عام 1960، وإجمالي الطلب هو أعلى بنسبة 16% من موارد المياه العذبة المتجددة المتاحة. زيادة الطلب نتيجة النمو السكاني وارتفاع نسبة الغنى، المترافق مع انخفاض في المتاح نتيجة لتغير المناخ (وخاصة التغيرات في هطول الأمطار وتسرب مياه البحر إلى احتياطيات المياه الجوفية) والإفراط في استعمال المياه الجوفية، سيدفع هذا الرقم إلى 51% بحلول عام 2050، ويضع أكثر الدول العربية تحت مستوى الفقر المطلق في المياه، والذي يعرف بأنه 500 متر مكعب للشخص الواحد. وقد تسارع الاعتماد على تحلية مياه البحر (الذي يمثل 79% من مجموع إمدادات المياه في دول مجلس التعاون الخليجي)، مما تسبب بآثار بيئية ضارة - مستويات عالية من استهلاك الطاقة بشكل رئيسي مما يؤدي إلى انبعاثات كبيرة لغازات الاحتباس الحراري وازدياد ملوحة المياه والانبعاثات الكلورية مما تسبب بأضرار على صحة الإنسان والمياه الجوفية، والكثبان الرملية ونظم الأراضي الرطبة الإيكولوجية.

وفيما يتعلق بتحليلاتنا فإن ندرة المياه تمثل عائق كبير وفي نفس الوقت نتيجة لاتجاهات التنمية والتغير الديموغرافي، والسياسات السكانية. من منظور الطلب الاستراتيجي على المياه، يبدو أن هناك انفصال قوي بين الاتجاهات السكانية وتخصيص الموارد المائية، مما يؤدي إلى ضغوط متعارضة على توجهات السياسات والتنمية. يعيش 57% من العرب في المدن، في حين يستخدم ما نسبته 88% من المياه العذبة المتاحة في الزراعة غير الفعالة للغاية والتي تسهم فقط بـ 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي. تاريخيا، اعتمد القطاع الزراعي كمسار للتنمية في بعض الدول العربية (مثل مصر والمملكة العربية السعودية والسودان) لتحقيق الأمن الغذائي وتجديد المناطق الريفية والحد من التوسع العمراني، غير أن أي من هذه الأهداف لم يكن ناجحا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستثمار، فإن إنتاجية المحاصيل، خاصة الحبوب، هي من بين أدنى المعدلات في العالم، والحصة المتزايدة من الحبوب المستوردة في النظام الغذائي العربي تولد تبعية خطيرة على تقلبات الأسعار الدولية. التوجه الجديد في بعض دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في الأراضي الزراعية في بعض الأجزاء من أفريقيا قد يكون إشكاليا، لأنه يزيد من أسعار المواد الغذائية في أفريقيا التي هي في أمس الحاجة إليها. وهو يثير تساؤلات حول التنافس على حقوق الغذاء والماء بين المستثمر والسكان المحليين، ويخلق الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى المجاعة في البلدان المضيفة، كما يجعل الإمدادات الغذائية الخاصة بالمستثمرين عرضة للأوضاع الجيو-سياسية المتقلقلة.

ويبقى السؤال بعد ذلك: ما هي أفضل السبل لضمان توفير مياه وإمدادات غذاء كافية في الأجلين القصير والطويل، على الرغم من تراجع الاحتياطيات، وتهديدات تغير المناخ، وانحسار الأراضي الصالحة للزراعة، وتزايد احتياجات السكان، وتزايد التلوث؟ تدعو معظم الكتابات حول المياه في العالم العربي إلى اتخاذ تدابير هامة لإدارة البيئة مثل التعاون الإقليمي الذي يحمي مخزونات المياه، وتحسين الكفاءة في التوزيع، وإدخال استراتيجيات تسعير للاستخدامات المختلفة للمياه، وتنفيذ حوافز للحفاظ على المياه، وخاصة في المدن العربية الواقعة في الخليج الفارسي مثل دبي ومدينة الكويت والدوحة والمنامة، حيث معدل الطلب للشخص الواحد هو من أعلى المعدلات في العالم. إمكانية تحسين البنية التحتية هي كبيرة بالفعل لأن المياه السطحية تنبع عادة من خارج المنطقة، مع وجود المراكز الحضرية غالبا بعيدا، في نهاية المصب ويصل التسرب إلى 50%.

تغير المناخ

يزيد تغير المناخ المسبب من النشاط البشري من تقويض الأساس البيئي والاجتماعي والاقتصادي للحياة في المنطقة. فالتغيرات في الدورة الهيدرولوجية ستؤدي إلى انخفاض في إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي، وسيعمل الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر

على إغراق وتآكل مساحات شاسعة من التجمعات الساحلية. فترات الجفاف الطويلة قد تسببت بالفعل بخسائر في الأراضي الزراعية ومساحات الرعي وسبل المعيشة الريفية. هذه التأثيرات – التي اعتمدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بمستويات مختلفة من الثقة في يقينها والتي ينظر إليها على أنها مُمَثِلة لا تنبؤية – سيكون لها تداعيات كبيرة على المياه والأمن الغذائي، والصحة وانتشار الأمراض. الزيادة في وتيرة ظواهر الطقس الحاد واتساعها مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر تجعل من التقاليد والترتيبات الطويلة الأمد التي تطورت من الخبرة في التعامل مع الظواهر الجوية تقاليداً وترتيبات بالية، مثل بنى الصرف الصحي، وخدمات الطوارئ، وأنظمة التشارك في المياه. فالجفاف الممتد الأخير الذي ضرب الجزائر وسوريا لا يمكن أن يعزى بحزم إلى تغير المناخ المدفوع بالاحتباس الحراري؛ ومع ذلك، فهي أمثلة من الأحداث المناخية الكارثية التي لم يكن بإمكان الهياكل الاجتماعية والمؤسسية القائمة التعامل معها، مما أدى إلى المعاناة والإصابة والموت. توقعت إحدى الدراسات في اليمن حدوث انخفاض كبير في دخل الأسر الريفية غير العاملة في الزراعة نتيجة للفيضانات، وفقدان المحاصيل، والارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية. وأظهرت نتائج دراسة أخرى أن حدود التحمل الجسدي للإجهاد الحراري قد يؤدي إلى فقدان الإنتاجية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حيث يسود العمل اليدوي في الهواء الطلق، وخاصة في القطاع الزراعي. في ظل سيناريو تخفيضات صغيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم خلال العقود القليلة المقبلة، يتوقع أن تكون هناك فرصة تزيد عن 15% لارتفاع معدل درجات الحرارة العالمية لأكثر من 4 درجات مئوية بحلول عام 2100. وقد يحدث هذا الارتفاع قبل هذا التاريخ في إطار سياسات عدم التخفيض ويجلب معه المزيد من الآثار المدمرة.

إن تغير المناخ يهدد بعكس مكاسب التنمية البشرية والاقتصادية الهامة التي تحققت على مدى العقود القليلة الماضية عن طريق زيادة احتمالات الفقر لجزء كبير من السكان.

ينبغي أن تفسر توقعات تأثير تغير المناخ على خلفية التحولات الديموغرافية والبيئية الأخرى التي تؤثر على المنطقة، والتغير العالمي في التجارة والعلاقات الدولية وتراجع دول التعاون الاجتماعي. وتنعكس العملية التي ينتقل سكان الريف فيها إلى المدن، ويعيشون في ظل ظروف معيشية غير مستقرة، ويمارسون المزيد من الضغوط على النظم الإيكولوجية الحضرية وتتضخم بضغطين مناخيين هما: الجفاف وانخفاض هطول الأمطار، اللذين يقوضا سبل العيش الريفية من ناحية، وارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات وموجات الحر التي تهدد سكان المدن الأكثر تعرضا من ناحية أخرى – والقادمون الجدد يأتون عادة من الريف أو اللاجئين، مثل الفلسطينيين في لبنان أو الدارفوريين في القاهرة، الذين في الأغلب ينتهون بالعيش على مساحات أكثر عرضة للإجهاد البيئي. لذلك، فإن تغير المناخ غالبا ما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة والملحة المرتبطة ارتباطا وثيقا

بالفقـر والحرمـان. وعـلاوة عـلى ذلـك، فـإن التكيـف مـع آثـار تغـير المنـاخ (مثـل التصحـر وارتفـاع مسـتوى سـطح البحـر وإدارة الميـاه) ربمـا لـن ينجـح دون وجـود تعـاون إقليمـي بـين الـدول العربيـة، وهـو أمـر مسـتبعد في ظـل الظـروف السياسـية الراهنـة.

الحرب والصراع، والتحولات العالمية

التغيـرات الأساسـية في النظـم الاقتصاديـة والسياسـية للعـالم وفي وسـائط التفاعـل بـين النـاس عـلى مـدى العقـود القليلـة الماضيـة (مثـل انهيـار الكتلـة السـوفياتية الأوروبيـة الشرقيـة، وزيـادة الوجـود العسـكري الأمريـكي في المنطقـة العربيـة، وتحـول مركـز ثقـل التصنيـع في العـالم نحـو آسـيا، وصعـود اقتصـاد المعلومـات، وتراجـع دولـة الرعايـة الاجتماعيـة، والصدمـات الماليـة المتتاليـة في التسـعينات مـن القـرن المـاضي والقـرن الواحـد والعشريـن) قـد أسسـت لوجـود خطـي صـدع عـلى الأقـل واضحـين في العـالم العـربي.

أولا، حافظـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي، مدعومـة بالتدفـق المسـتمر للعملـة الصعبـة مـن صـادرات البتروكيماويـات، عـل توفـير الرعايـة القويـة والاسـتقرار السـياسي، جنبـا إلى جنـب مـع أجهـزة الدولـة القمعيـة والمحافظـة اجتماعيـا. دوليـا، فإنهـا لعبـت دورا اقتصاديـا وسياسـيا متزايـد الأهميـة في النظـام العالمـي الـذي تقـوده الولايـات المتحـدة. ويتأرجـح بقيـة العـالم العـربي بـين نزعاتـه القمعيـة وتوفـير الرعايـة الاجتماعيـة مـن ناحيـة، وبـين مالياتـه المخففـة وآنيـاً تطلعـات شـعوبه المُعَـبَر عنهـا. ومـع تفكيـك الرعايـة الاجتماعيـة في ظـل السياسـات النيـو- ليبراليـة منـذ الثمانينـات مـن القـرن المـاضي، تحركـت الجهـات الفاعلـة غـير الحكوميـة إلى سـد الثغـرات التـي تركتهـا الدولـة في توفـير الخدمـات الاجتماعيـة. يحمـل تاريـخ التقلبـات في الحصـول عـلى الرعايـة الصحيـة الشـاملة في مـصر وتونـس وليبيـا ولبنـان والأراضي الفلسـطينية المحتلـة دلالـة في هـذا الشـأن.

ثانيـا، شـهد العـالم العـربي الحـرب وصراعـات عنيفـة عـلى مسـتوى أدنى، داخـل بعـض الـدول وبـين بعضهـا البعـض، مـما تسـبب بعمليـات مبـاشرة مـن التحـركات السـكانية، والشـلل المؤسـسي، والتدهـور البيئي.عـلى سـبيل المثـال، هنـاك حـالات موثقـة جيـدا مـن تلـوث التربـة في قطـاع غـزة بالمعـادن الثقيلـة، وقطـع أشـجار الغابـات في دارفـور، وتلـوث البحـر والتربـة في لبنـان بالبتروكيماويـات، والتدمـير الممنهـج للمسـتنقعات في جنـوب العـراق وحـرق آبـار النفـط في الكويـت مـع مـا يترتـب عـلى ذلـك مـن تلـوث الهـواء والتربـة والميـاه الجوفيـة، وهـي جميهـا مـن الآثـار المبـاشرة للـصراع العسـكري. مـا هـو أكـثر تدميـرا، زيـادة العسـكرة - المتمثـل بالإنفـاق عـلى الأسـلحة، والأمننـة – كشـكل مـن أشـكال هيمنـة المخـاوف الأمنيـة عـلى القضايـا الاجتماعيـة الأخـرى – والـذي أصبـح مـن أكـثر السـمات المميـزة.

الخطاب حول التنمية المستدامة

السكان والبيئة والتنمية

يؤكد الخطاب المهيمن حول السكان على الزيادة السكانية والاستهلاك المفرط للموارد كمشكلة، وعلى التنمية باعتبارها عملية نمو الدخل. وتمشيا مع هذا الخطاب، اتجهت السياسات السكانية إلى التركيز على الحد من الخصوبة وتحسين صحة الأمهات فيما يتعلق بالولادة، بدلا من معالجة قضايا الصحة الإنجابية بشكل كلي. كما تم اعتماد أشكال متنوعة للـ «مدءرة» البيئية - أي فكرة أن المشاكل البيئية لا يمكن حلها إلا من خلال تحسين الإدارة البيئية والسياسات – على أنها الاستجابة الأكثر فعالية للتدهور البيئي. ولا يزال ينظر للنتائج الصحية والبيئية الإيجابية كمتخلص تلقائي من التنمية الاقتصادية، كما حصل في أوروبا وأمريكا الشمالية، على الرغم من تزايد الشكوك حول هذه النظرية. وقد أشار بعض العلماء إلى أن أسباب المشاكل البيئية لا يمكن أن تعالج دائما من قبل الوزارات والوكالات البيئية ودعا آخرون إلى المزيد من الترتيبات المؤسسية المتكاملة التي تعترف بالطبيعة المتعددة الأبعاد للمشاكل البيئية.

ومع ذلك، فإن البيئة في هذا الخطاب هي في الأساس أصول مستنفدة يجب أن تدار لحمايتها من تنامي السكان. وغالبا ما يتم التغاضي عن الآثار الأكثر أهمية المترتبة عن سياسات التنمية الاستراتيجية، وخيارات استخراج الطاقة والمصادر من جهة، والإجراءات والخيارات والاستجابات المحلية غير الحكومية، من ناحية أخرى. سياسيا، يتم إنتاج الخطاب وتعزيزه من خلال علاقات غير متماثلة في الدعم والمانحين، الذين يمولونه ويحافظون عليه لأنه يعكس معتقدات وآراء الصناعات والإدارة البيئية الدولية. هذا الخطاب يتواءم مع الاستبداد والسلطوية الاجتماعية والسياسية في المنطقة بتقييد النقاش حول قضايا التنمية الاستراتيجية، والتي تُترك في أيدي نخبة صغيرة.

ويشير إحصاءان إلى نوع الواقع العملي الذي لا يعكسه هذا الخطاب. احتل العالم العربية باستمرار، بين عامي 2001 و2011، المرتبة الأولى في الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (ما نسبته 5.5%، أي أكثر من ضعف متوسط إنفاق العالم البالغ 2.5%)، والمركز الثاني قبل الأخير في الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (4.2%، أكثر بقليل من نسبة جنوب آسيا البالغة 4.1%، وأقل من نصف نسبة إنفاق العالم البالغ 10%). العالم العربي هو المنطقة الوحيدة التي تنفق على التسلح أكثر من إنفاقها على الصحة. فباستثناء تونس، حتى الدول التي يتجاوز إنفاقها على الصحة إنفاقها العسكري لديها نسب إنفاق صحي وعسكري أقل بكثير من تلك الموجودة عالميا. والاتجاهات الحديثة مزعجة أكثر: زيادة اتفاقيات تصدير السلاح التقليدية بمقدار ثلاثة أضعاف من الولايات المتحدة – من 21.4 مليار دولار في عام 2010 إلى 66.3 مليار دولار في

عام 2011 – ويعزى الجزء الكبير من هذه الزيادة إلى الارتفاع في الإنفاق العسكري العربي، مع عمليات شراء من قبل أفضل خمس دول مستوردة: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وعمان والجزائر تصل إلى 42.3 مليار دولار. ومن المفارقات، أن هذا الرقم يعادل تقريبا مرة ونصف مقدارمجموع ميزانية المساعدات الأميركية الخارجية البالغة 30.7 مليار دولار.

وبصرف النظر عن التأثير المباشر للتسلح على الصحة والرفاهية عند استخدام الأسلحة، تثير هذه البيانات العديد من الأسئلة التي هي مدعاة للقلق. هل يمكن لتحول صغير في الإنفاق العام على القوات المسلحة لصالح الصحة والتعليم وحماية البيئة أن يكون له تأثير أكبر بكثير على التنمية المستدامة من نوع الإجراءات التي تدعمها التقارير عموما حول التنمية المستدامة، أي – هل يمكن لحقن رأسمال كبير أن يولد مجموعة جديدة كاملة من الاحتمالات في هذه القطاعات الثلاثة ؟ إلى أي مدى تبرر التهديدات الأمنية الفعلية ميزانيات الدفاع الكبيرة وأين ينبغي وضع خط بين أولويات الأمن والأولويات الاجتماعية المختلفة؟ ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسة العسكرية في مختلف البلدان العربية في الحياة المدنية ؟ من هم الذين يجب أن يتخذوا هذه القرارات ومن هم الذين يتخذونها؟ هل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وضع يمكنهما من تقديم المشورة للحكومات العربية ضد الإنفاق العسكري المفرط إذا كانت تلك المشورة ضد مصالح أحد المانحين الرئيسيين؟ ما زالت هذه الأسئلة خارج حدود النقاش التي وضعها الخطاب السائد حول الصحة والبيئة. في الواقع، لا تزال البحوث في الاقتصاد السياسي للإنفاق العسكري في المنطقة قليلة جدا وبشكل محزن لأسباب ليس أقلها السرية التي تحيط بالعقود والميزانيات العسكرية. وهذا ليس أحد أوجه القصور من جانب المشترين فقط: فلقد أظهرت نتائج دراسة حديثة عن 129 مورد هام للمعدات العسكرية – معظمهم من أمريكا وأوروبا - وهم المسؤولين عن معظم مبيعات السلاح في جميع أنحاء العالم، أظهرت أن ثلثيهم ليس لديه مستويات كافية من الشفافية وأن نصفهم تقريبا يفتقر أهم أساسيات الأنظمة الواقية من الفساد.

تم وضع أسس النظام الجيو-سياسي الإقليمي الحالي في نهاية الحرب العالمية الأولى، وترسخ أكثر جراء اضطرابات الحرب العالمية الثانية والانقلابات العسكرية القومية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. بالإضافة إلى ذلك، تسبب إنشاء دولة إسرائيل بعسكرة كبيرة في المنطقة التي قامت بها في ذلك الحين الأنظمة العربية. وهذا النظام يفيد بوضوح الصناعات العسكرية في الغرب المتحالفة مع الحكومات الاستبدادية العربية. أنه، على أقل تقدير يرفع بشدة من ثمن الفرصة لشعوب المنطقة بكل ما تحمله من تبعيات بيئية وتنموية وصحية لا تعد ولا تحصى.

[...]

ويظهر مفهوم الأمن الآن بشكل دائم في الأدبيات الصحية والبيئية. فلقد تم الاعتراف بأن السلامة البدنية والأمن البشري هما محددين هامين للنتائج الصحية من جهة. ومن جهة أخرى، فإن مفهوم الأمن قد أصبح أعمق وإلى ما هو أبعد من أمن الدولة وطبق على القطاعات الأخرى للتعامل مع المشاكل البيئية والصحية (وبالتالي ظهور مفاهيم مثل الأمن البيئي والصحي)؛ هذا الاستخدام الجديد نسبيا لهذا المفهوم هو ما يعنينا هنا. دفع تقرير التنمية البشرية العربية بأن امتداد استخدام هذا المفهوم ليشمل هذه الجوانب يساعد على تحويل التركيز من أمن الدولة إلى أمن المواطن، هذا قد يكون صحيحا. ومع ذلك، يمكن للمفهوم العمل في الطريق المعاكس. فعلى سبيل المثال، فإن الأدبيات المتعلقة بالأمن البيئي، عالميا وفي العالم العربي، تأطر المشكلات البيئية بأنها قضايا أمن قومي، وذلك نظرا لأن الماء والأرض عادة ما يعتبران جزء من وحدة أراضي الدولة. علاوة على ذلك، فإن مقاربات الصحة والبيئة شوهت بالمضامين الاستبدادية لمصطلح الأمن - لأسباب ليس أقلها الأسماء الرسمية للوكالات القمعية للدول البوليسية العربية التي تحمل في الأغلب كلمة الأمن. هذا لا يجعل بالضرورة من مصطلح الأمن غير صالح للاستعمال، ولكنه بالتأكيد يدعو إلى الحذر عند استخدامه.

التعاون الإقليمي من أجل البقاء

لدى العالم العربي ثروة هائلة من المناطق المناخية والنظم الإيكولوجية، والتراث الثقافي والمعماري، والأديان، والشعوب والتقاليد الحضرية والريفية، وتاريخ مؤسسي وسياسي. وقد يصبح هذا التنوع أثمن ما تملكه المنطقة في مواجهة التحديات الهائلة التي ناقشناها. يعتمد ذلك على الاختيار الذي يجب على المنطقة أن تختاره بشكل جماعي. إنه خيار ما بين التعاون الإقليمي والتكامل البيئي من أجل البقاء من ناحية، وخيار الحرب، والانقسامات الطائفية وعدم الثقة، وأمل ضئيل في المستقبل من ناحية أخرى.

ستستفيد المنطقة من التعاون. من حيث المبدأ، يمكن التكامل البيئي من وجود إدارة أكثر عقلانية لمخازين المياه وسياسات غذائية وزراعية أكثر أمنا وتبادل مفيد متبادلة للعمل والطاقة. إن هذا التعاون، على أقل تقدير، هو وسيلة لبناء المرونة اللازمة في الكثير من الخيارات السياسية الوطنية. وحتمية التكامل البيئي حول المياه والغذاء والعمل والطاقة تحديدا، هي الأشد إلحاحا وهي ذات أفضل فرصة للنجاح. إلا أن الحرب تسرع بانحدار قدرة النظم الإيكولوجية على إعانة السكان الحاليين والمستقبليين. فعلى سبيل المثال، ووفقا لأحد التقديرات، فإن كل 3 سنوات من الصراع العنيف تبطئ تقليص الفقر بنسبة

2.7%. يعيش العالم العربي في حالة شبه صراع دائم وكوارث بيئية آخذة بالتأثير سلبا على السكان الأكثر عرضة للخطر. ويتطلب هذا الوضع الاعتراف بأن البقاء قد أصبح على المحك والاستثمار في الاستعداد للكوارث – وهو مهمة تتجاوز قدرة أي أمة منفردة – يضع حتمية أخرى للتعاون حول قضايا البقاء.

التعاون الإقليمي هو بالطبع ليس حلا عاما شاملا. وترتبط بعض الموارد البيئية مثل المياه والغذاء بشبكات خارج العالم العربي، وتوثيق التعاون بين الدول العربية لا يمنع أشكال تبادل إقليمية وعالمية أخرى. هناك العديد من العقبات التي تحول دون التعاون الإقليمي مثل عدم الاستقرار السياسي وعدم الثقة والاختلاف في التاريخ الوطني، والمصالح والمسارات، وضعف المؤسسات، واحتمالات الصراع العنيف والتحالفات الجغرافية السياسية القائمة، والمصالح العالمية القوية – ما يستوجب أخذ وقائع كل حالة على حدا. التعاون الإقليمي ليس مفهوما جديدا: لقد ظهرت المجموعات الإقليمية في أوروبا وأمريكا، وآسيا حول مصالح اقتصادية وبيئية مشتركة. ويمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي هي واحدة من أشكال التبادل الإقليمي المؤسسي الناجح في العالم العربي، حتى لو كانت تشمل فقط الدول ذات الدخل المرتفع.

الدعوة إلى تكامل العالم العربي القائم على البيئة في القرن الواحد والعشرين مبنية على شعور عام بالمصير المشترك لشعوب المنطقة على الرغم من تصاعد الخلافات الإقليمية؛ أنها لا تتطلب وحدة سياسية أو إلغاء الحدود الوطنية. إنها دعوة للاستفادة من الخصائص على المستوى الإقليمي والاعتراف بأن القدرة على البقاء والازدهار في عالم سريع التغير يعتمد على جعل التنوع يعمل لصالح العالم العربي وليس ضده. إنها تستند أيضا على الاعتراف بأن احترام التنوع سيساعد على دفع الدول العربية نحو إعادة تنظيم علاقات المجتمع والدولة على أساس التقاليد ديمقراطية - أي نحو إعادة صياغة ومأسسة هذه العلاقة من حيث المواطنة. فعلى سبيل المثال، في أيامنا هذه، فإن القرارات السياسية حول المفاضلة بين المياه والأمن الغذائي، والإنفاق العسكري، وحقوق الإنسان للسكان المهددين لا يجب أن تتخذ بعد الآن من قبل نخبة صغيرة مهتمة بمصالحها. إن حدوث هذه النسخة المشرقة من المستقبل يعتمد بالطبع على ما سيقوم به السكان في العالم العربي أو ما لا يقومون به. ولكنه أيضا يعتمد إلى حد كبير على إمكانية بناء مؤسسات حوكمة عالمية ديموقراطية حقاً، وعلى استعداد الدول القوية في الغرب لبناء علاقات مع العالم العربي لا ترتكز على المصالح الضيقة لمبيعات الطاقة والسلاح. مبادرات مثل اقتراح تطوير إنتاج ونقل الطاقة المتجددة المشتركة بين شمال أفريقيا وأوروبا تقدم لمحة عما قد تبدو النسخة الأكثر سلامة لمثل هذه العلاقة.

الاستنتاج

أي مستقبل يريد العالم العربي أن يحققه؟ علينا أن نعترف ونحترم حقيقة أن المجموعات المختلفة في العالم العربي قد تريد أنواعا مختلفة من المستقبل. ومع ذلك، يمكننا أن نزعم أن أساسيات لعلاقات جديدة بين الدولة والمواطن، ومؤسسات سريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة، والتعاون من أجل البقاء على قيد الحياة هي أساسيات مشتركة بين كل هذه الرؤى. ربما هذه هي الرسالة الأكثر أهمية التي يمكن أن يسهم بها العالم العربي في الحوار العالمي حول أهداف التنمية المستدامة. إنها ليست رسالة جديدة على وجه الخصوص ولكنها رسالة ملحة أكثر من أي وقت مضى. هذا هو المستقبل الذي يستحقه العالم العربي – المستقبل الذي يجب أن يصبو إليه - وهو المستقبل الذي أصبح يطالب به، بطريقة أو بأخرى، سكان العالم العربي في كل مكان.

العنف المصاحب لتغير المناخ في مصر

ميكا مينيو بالويللو

في خضم الحركات الثورية في السنوات الأخيرة، ليس من السهل ألا نلاحظ أن تغير المناخ قد بدأ يغير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،حيث نعيش، تغيراً جذرياً. هذا التحول التدريجي، الذي يصعب تجنبه، يهدد بنزوح الملايين من البشر، إن لم يكن عشرات الملايين، وبتغير شكل المنطقة بشكل قد يصعب التعرف عليها. وكالمعتاد، سيسمح رأس المال لطبقات النخبة بالاستفادة من الدمار الذي سيلحق بالأغلبية الفقيرة، ولكن مستقبلا يسوده العدل هو مستقبل ما زال ممكنا، إذا ما كافحنا من أجله.

الصيف الذي جاء مبكرًا في عام 2014 ذكرنا بالعنف الذي قد يسببه تغير المناخ. درجات الحرارة المرتفعة تقتل، حتى لو كان الطقس الحار قد يبدو طبيعياً بالنسبة للمنطقة. موجات الحر مثل تلك التي جاءت في أيار/ مايو 2014، عندما وصلت درجات الحرارة في القاهرة إلى ثلاثة وأربعين درجة مئوية، قد تبدو مزعجة ولكن غير ضارة. ولكن موجه حارة في بريطانيا قتلت 760 شخصا خلال تسعة أيام في صيف عام 2013. وكانت أعلى درجة حرارة شهدتها لندن ثلاثة وثلاثين درجة. كم من الناس سيموتون في مصر كل صيف، حيث درجات الحرارة أعلى بكثير والنظام الصحي أضعف بكثير؟ لا توجد أي إحصاءات يمكن الرجوع إليها، ونحن لا نعرف أسماء الذين قضوا نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، حيث أن أكثرهم يعيش في الشارع وينحدر من الطبقات الاجتماعية الدنيا.

إن الأمر يتعلق بما هو أكثر بكثير من ظواهر جوية عنيفة. فبين عامي 2006 و2010، دمر الجفاف الشديد في شرق سوريا معيشة 800 ألف شخص وقتلت خمسة وثمانين في المئة من الثروة الحيوانية. قرى بأكملها، وصل عددها إلى 160 قرية أفرغت من سكانها قبل عام 2011. وأيضا في مصر، أجبر ارتفاع منسوب مياه البحر في دلتا النيل أسر المزارعين على إخلاء منازلهم مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة. في واحدة من القرى الساحلية قرب رشيد، والتي زرتها في نيسان/أبريل عام 2014، تحدث السكان عن اضطرارهم للانتقال ثلاث مرات بعد انجراف أراضيهم.

إن ما يحدث ليس «الطبيعة تنتقم لنفسها». العنف الطبقي لتغير المناخ تمت بلورته بحيث يتحمل الفقراء العبء نيابة عن الفئات صاحبة الامتيازات. نحن لا نتعرف على الوحشية الكامنة في تغير المناخ حيث أن الخطاب المهيمن لا يظهرها. يتم تحويل المسؤولية وتحميلها على الكوارث «الطبيعية» والشكل المادي للأرض. لكن لم يكن هناك داعٍ لأن يموت أحدٌ في القاهرة عندما انخفضت درجة الحرارة في كانون الأول/ ديسمبر، أو عندما ارتفعت في أيار/مايو. جاءت الوفيات نتيجة قرارات اتخذت في لندن وبروكسل وواشنطن دي سي ودبي، وعلى المستوي المحلّي في لاظوغولي ومصر الجديدة، والقطامية. كانت هذه خيارات اتخذت للحفاظ على حرق الوقود الأحفوري، وحماية الأغنياء بدلًا من الفقراء.

ناس إدكو على شاطئ البحر يحتجون ضد مشروع جديد لبناء مصنع غاز كبير على أراضيهم. يمكن رؤية مصنع للغاز الطبيعي المميع في الخلفية.

في مصر والدول المجاورة لها، يعتمد البقاء على التكيف مع موجات جديدة من الجفاف والعواصف والفيضانات وتلف المحاصيل. ويروج الأكاديميون والمؤسسات الحكومية والسلطات الرسمية لخطط وحلول معظمها يقدم القليل جداً وبعد فوات الأوان، أو قد يهدد بالمزيد من الدمار. هذه الحلول والتدخلات ليست محايدة من الناحية السياسية أو الإجتماعية. بناء الجدران علي السواحل البحرية لحماية المنتجعات السياحية، وتوسيع الزراعة كثيفة رأس المال يعيدان التأكيد على المصالح الخاصة للشركات. تخلق مسارات التكيف هذه فضاءات جديدة لتراكم وسيطرة النخبة على الأراضي والمياه، والطاقة. «فالحلول» القائمة على السوق تزيد من قوة الاستغلال الذي يتعرض له الفقراء بالفعل. ومع ذلك، فإن أكثر الأدبيات ذات الصلة لا تشكك في هياكل الاقتصاد والقوة التي تشكل كيفيتنا للتكيف.

يدعـو هـذا المقـال إلى عمـل تحقيـق دقيـق في دور البعـد الطبقـي في كلٍ مـن آثـار تغـير المنـاخ، وطـرق تكيفنـا معهـا. نحـن بحاجـة إلى التعـرف على محـاولات اسـتخدام تغير المنـاخ للتربّح وكوسـيلة لترسـيخ عـدم المسـاواة عـلي حقيقتهـما. حجـم الأزمـة يعنـي أننـا بحاجـة إلى خـروج جـذري عـن هيـاكل السـلطة الاسـتبدادية والنيـو- ليبراليـة القائمـة. الحاجـة الملحـة تجعل الأمـر يبدو كما لـو أننا لا نملـك الوقـت لتغيـير النظـام، ولكـن الاعتماد على هـؤلاء الذيـن يحكمون سـيرجعنا خطوتـين إلى الوراء مـع كل خطـوة إلى الأمـام. بـدلا مـن ذلـك، يتعين علينـا أن ننظر إلى الحـركات الاجتماعيـة والمجتمعات المواجهـة التـي تقـاوم، وبنـاء مسـارات ديمقراطيـة للبقـاء في عـالم أكـثر دفئـا.

دلتا نيل مدمّر

مـن المقـرر أن يعيـد تغـير المنـاخ تشـكيل الكوكـب بشـكل جـذري. سـيتم إنفـاق مئـات المليـارات في محاولـة للتكيـف وإعـادة تشـكيل المناظـر الطبيعيـة الماديـة والعلاقـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة. فكيـف سـيكون شـكل هـذا التحـول في مـصر؟

المقترحـات والتحليـلات الحاليـة محـدودة وبطيئـة ومحافظـة جـداً لمواكبـة مـا يجـري. مـع بعـض الاسـتثناءات المهمـة، تأخـذ الكتابـات الموجـودة نهـج فوقـي وتؤكـد عـلى عدسـة «الأمـن». هـل ستشـكل نـدرة الميـاه تهديـدا للدولـة؟ هـل سـتقوض الهجـرة الأمـن؟ مـا هـي الحلـول التكنولوجيـة التـي سـتضمن استمرار زراعـة الأراضي؟ كـم مـن المـال سـيضيع مـن صناعـة السـياحة؟ وكـما فعـل المستشـارون التنمويـون عـلى مـدى عقـود، يضـع «خـبراء» اليـوم اللـوم في ضعـف مـصر عـلى جغرافيـا البلـد الطبيعيـة: فهـي بلـد صحـراوي مـع مصـدر رئيـسي واحـد للميـاه العذبـة، ودلتـا مسـطحة آيلـة للغـرق يقطنهـا عـدد كبـير مـن السـكان. وهـذا يعنـي أنـه يمكـن تجنـب التهديـد باسـتخدام التكنولوجيـا، مـن دون إحـداث تغيـيرات في النظـام الاجتماعـي.

فأحـد النصـوص الأولى ذات المسـتوى الرفيـع لاستكشـاف السـياق السـياسي لتغـير المنـاخ في المنطقـة الناطقـة بالعربيـة تطلـب منـا أن نثـق بالنخـب المحليـة والمؤسسـات النيـو- ليبراليـة في تعريـف وتشـكيل الأشـكال التـي سـيأخذها التكيـف. تـم نـشر ورقـة جـون ووتربـري البحثيـة بعنـوان «الاقتصـاد السـياسي لتغـير المنـاخ في المنطقـة العربيـة» في عـام 2013 ضمـن تقريـر التنميـة البشريـة العربيـة لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي.

التكيف لمن؟

بعـض النـاس هـم أكـثر عرضـة للتأثـر بتغـير المنـاخ عـن غيرهـم. وهـذا الأمـر مقبـول عـلى نطـاق واسـع، ولكـن يتـم تجاهـل الأسـباب الكامنـة وراء ذلـك مـن قبـل واضعـي السياسـات في

مـصر. الضعـف والمرونـة ليسـا عشـوائيين وليسـا «طبيعيـين»، ولكنهـما نتـاج اجتماعـي لعقـود وقـرون مـن التحـدي والتفاعـل داخـل وبـين السـكان المحليـين، والدولـة بتنـوع أشـكالها، والقـوى الرأسـمالية والاسـتعمارية، فضـلا عـن الجغرافيـا الطبيعيـة.

في دلتـا النيـل، تتشـكل كيفيـة تأثـر النـاس مـن خـلال تجربتهـم الموروثـة في نـزع الملكيـة، وسرقـة الأراضي، والقمـع. وهـذه الأمـور تـم تشريعها خـلال التوسـع في زراعـة القطـن وخلـق فئـة مـن العـمال غـير مالكـة لـلأراضي أثنـاء الاحتـلال البريطـاني، أو بعـد قانـون الإصـلاح الزراعـي لعـام 1992 والـذي سـنه الرئيـس المخلـوع حسـني مبـارك، القانـون الـذي أعطـي سـيطرة الأراضي إلي كبـار مـلاك الأراضي وأدى إلى طـرد مئـات الآلاف مـن صغـار المزارعـين مـن أراضيهـم. وقـد أشرف عـلى كلتـا العمليتـين اللتـين تمتـا تحـت مسـمى «التنميـة» و»الحداثـة» ائتلافـات مختلفـة مـن الـشركات المحليـة، والبيروقراطيـة، والقـادة العسـكريين. وقـد عمـل هـؤلاء في تحالـف مـع رأس المـال الـدولي والقـوى (النيـو) اسـتعمارية سـواء تلـك المتمثلـة بالإمبراطوريـة البريطانيـة في القـرن التاسـع عـشر، أو وكالات الولايـات المتحـدة والاتحـاد الاوروبي في أواخـر القـرن العشريـن.

.مسيرة ضدّ بي بي في إدكو

هـؤلاء الذيـن يضعـون خطـط الاسـتجابة لظاهـرة الاحتبـاس الحـراري لا يعترفـون بهـذه الجـذور التاريخيـة لظلـم المنـاخ. بـدلا مـن ذلـك، فـإن الـدرس الـذي اسـتفاد منـه المسـؤولون الحكوميـون وبعـض الأكاديميـين مـن التاريـخ، هـو أن سياسـات التكيـف الهيـكلي التـي طبقـت في الثمانينـات والتسـعينات مـن القـرن المـاضي أظهـرت الاسـتخدام الفعـال للضغـط الخارجـي. والفكـرة هـي تكـرار هـذه العمليـة. سـتعمل النخـب المحليـة عـلى توسـيع الزراعـة كثيفـة رأس المـال الموجهـة للتصديـر وتجـارة الكربـون الإقليميـة، بإرشـاد وبضغـط مـن خـبراء مـن الاتحـاد الأوروبي، والبنـك الـدولي، والبنـك الأوروبي للإنشـاء والتعمـير. ولكـن هـذه البنـوك العامـة نفسـها تمـول الصناديـق الخاصـة المتحايلـة عـلى الضرائـب وتشـجع عـلى برامـج خصخصـة الخدمـات الأساسـية مثـل

المياه والنقل، وتدعم الوقود الاحفوري الملوث بما في ذلك التنقيب عن النفط في مصر ومشاريع التكسير الهيدروليكي المحتملة في تونس. وفي الوقت نفسه يعمل الاتحاد الأوروبي على ضمان الإستحواذ على الغاز من خلال توسيع خطوط الأنابيب في آسيا الوسطى وعبر الصحراء، في حين يُمنع الناس من اتباع نفس الطرق وتُعسكر البحار المحيطة، مما يتسبب في غرق الآلاف من المهاجرين في البحر المتوسط كل عام.

المؤسسات المصرية هي جزء من هذه العملية. معهد البحوث الساحلية، ومقره الإسكندرية، أصبح يعطي الأولوية لمقترحات التكيف التي تحمي السياحة والمصالح التجارية الكبيرة. وينظر الى جذب رؤوس الأموال على أنه من الأهمية بمكان بحيث يهوّن موظفو المعهد من خطر تغير المناخ قائلين: «إذا قلنا أن لدينا مشكلة كبيرة سيقوم المستثمرون بسحب أموالهم ويضعوها في مكان آخر و لن يطورا بذلك المنطقة الساحلية، وهذا ضد سياساتنا. نحن بحاجة إلى تطوير هذه المناطق، ونحن بحاجة إلى أشخاص مهتمين بها ولا نريد أن يساورهم الخوف في أي وقت من الأوقات.»

هذا النهج في التكيف في مصر يتفق مع العقيدة السائدة بين مستشاري السياسات المناخية الذين يتقاضون رواتب عالية والذين يزعمون بأننا سنتمكن من التعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تعزيز السياسات القائمة. ويقولون أن حلول «الفوز المتبادل» ستسمح بالنمو المستمر والتقليل من المخاطر السياسية. الأنباء السيئة عن حق يتم تجاهلها بإعتبارها «مثيرة للقلق» الكثير، ويجعلوننا نعتقد أن مستقبل بكربون منخفض يبعد مجرد خطوة تغيير واحدة. فيمكن للإصلاح التكنولوجي وأدوات السوق تحييد هذا التهديد. وهذه مرحلة جديدة في ما تسميه راي بوش «الاعتداء الأيديولوجي على الحكومات الإفريقية بما يضمن خضوعها للإصلاح السياسي الخارجي والتحرير الاقتصادي.»

يفشل هؤلاء الذين يشكلون سبل التكيف في المنطقة غالباً في طرح السؤال التالي: «التكيف لمن؟» خطط التكيف ليست تدخلات تكنولوجية محايدة سياسيا أو اجتماعيا. تدابير التكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر في دلتا النيل يمكن أن تشمل إعادة توزيع الأراضي لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها، أو الإخلاء القسري الجماعي لصغار المزارعين ليحل محلهم الصناعات الزراعية التي من المفترض أن تكون فائقة الكفاءة. بناء الأسوار البحرية لحماية المنتجعات السياحية والبنية التحتية للنفط، أم بناء الأسوار البحرية لحماية السكان ولحمابة الإنتاج الغذائي المحلي. إعطاء الأولوية لإمدادات المياه للقادرين علي الدفع أكثر، أم توفير توزيعاً أكثر عدلًا للمياه. باختلاف ايديولوجية المؤسسة التي تقدم المقترحات، يمكن لمقترحات التكيف أن تتراوح ما بين تقديم آليات «السوق» التي تعطي الأولوية للشركات الكبيرة، إلى تقديم البرامج الجماعية من الدعم المتبادل. قد يجلب التكيف النجاح لفئة اجتماعية ما والفشل لفئة أخرى. هل سيكون التكيف عادلاً؟ مربحاً؟ ديمقراطياً؟ فاشياً؟

إختلالات كبرى في الحضارة

يرى الكتاب الرئيسيون في تغير المناخ بأن علينا ألا نتحدى الهياكل الاجتماعية أو الاقتصادية الحالية في التعامل مع تغير المناخ. ويقولون أن علينا أن نقبل الحاضر السلطوي النيو-ليبرالي لأنه لا يوجد هناك أي بديل آخر.

في الواقع، فإن التغيير الجذري للعلاقات الحالية ليس فقط مبرر، ولكنه أمر لا مفر منه. فوفقا لدراسة حديثة نشرت في مجلة «Nature Climate Change» (تغير مناخ الطبيعة)، فإنه لم يعد ممكنا «ضمن القيود السياسية والاقتصادية التقليدية» منع ارتفاع درجات حرارة الأرض درجتين مئويتين. وتعرّف معظم الحكومات الدرجتين المئويتين بأنها العتبة التي يصبح بعدها الهرب من تغير المناخ أمر مستحيل. حتى عند هاتين الدرجتين، هناك تهديد بحصول «اختلالات كبرى في الحضارة.»

ويرى المؤلفان، كيفن اندرسون وأليس بوز من مركز تيندال لبحوث تغير المناخ، أن الصمت على مخاطر النمو المستمر يرجع إلى أن «مخالب الاقتصاد تتغلغل في علم المناخ.» ويقول العالمان أن لهجة الخطاب المريحة والمستعملة بسذاجة في العلوم والسياسة المتفائلة يحجب «الإنقطاع بين العلم (المادي والإجتماعي) أساس المناخ، والهيمنة الاقتصادية. إنهم يصفون استحالة خفض الانبعاثات بشكل كاف في ظل النظام الاقتصادي القائم، ولكنه من الصعب أيضاً تحقيق تكيف عادل دون تغيير صانعي القرار.

أصبح تغير المناخ اليوم مدمراً للمجتمعات في كل مكان، وهو يقتل 300 ألف شخص سنويا. إلا أن 99% من الضحايا يسقطون في جنوب الكرة الأرضية. في مصر، حيث الطقس أكثر دفئاً وهذا يعني زحف الأمراض، لأن المياه ومسببات الأمراض التي تنقلها الحشرات تنتشر من المناطق المدارية لتصل إلى الملايين ممن لم يتعرضوا لها من قبل. يواجه المصريون الجوع الوحشي مع تدمير المحاصيل ونفوق الماشية. وتواجه المدن الكبرى الساحلية مثل الإسكندرية احتمال الانغمار. حتى عندما يحدث الجفاف أو الفيضانات في الخارج، يتعرض سكان المدن المحلية التي تعتمد على المواد الغذائية الأساسية المستوردة مثل القمح والأرز إلى تقلب الأسعار، ويصبحون غير قادرين على إطعام أنفسهم. ارتفاع درجات الحرارة والإجهاد الناتج عن الحرارة يقتل الآلاف، وخاصة العمال الريفيين الذين لا يستطيعون تجنب العمل الشاق في الشمس. ومع وجود بنية تحتية ضعيفة فهذا يعني التعرض أكثر إلى الجفاف والعواصف، والفيضانات مع احتمالات إخلاء محدودة.

و باختصار، تقتل الكوارث العديد من الفقراء، والقليل من الأغنياء. تفتقر الطبقات العاملة الريفية والحضرية إلى الموارد التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة، بما في ذلك السكن الآمن، والمياه النظيفة، والقدرة على السفر. لا تتمكن الطبقات الحاكمة فقط من البقاء في مراكزها في المقابل، ولكنها أيضاً تستفيد من حدوث الكوارث، وذلك باستخدام

الفرصة لتشريد السكان وإعادة الإعمار لفرض النظم التي تلبي مصالحها. ومن سكنها المكيف المحاط بالأسوار، تستخدم النخبة تجارة الكربون والأراضي المستولى عليها وتحويل المياه لزيادة سيطرة القطاع الخاص على الموارد التي كانت في السابق موارد عامة: الهواء والماء والأرض. ولكن هناك بدائل تسمح بتكيف عادل خارج حدود قاعدة الربح.

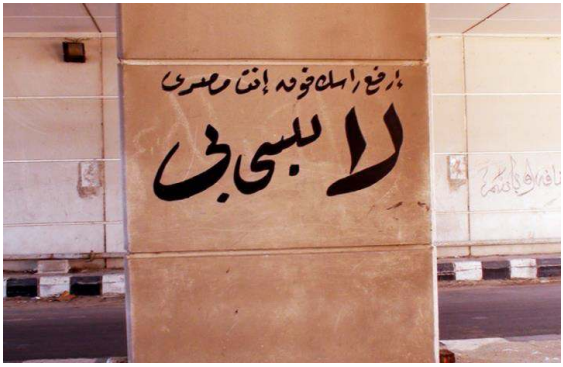

كتابة على الجدران مناهضة لبب في إدكو.

النضال من أجل تكيف عادل

الغالبية العظمى من الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يوجد بها أية إشارة إلى قمع أو إلى مقاومة، وهذا يظلم النضالات الشعبية الموجودة بالفعل. لقد كان الفقر والحرمان شديدان في مصر لفترة طويلة، وكانا المحرك الرئيسي لثورة 25 كانون الأول/ يناير. ترددت أصداء هتافات تنادي بـ «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» من ميدان التحرير إلى بورسعيد وأسوان ومن كل جانب على مدى ثلاثة سنوات. لم يكن أحد يفكر في المناخ عندما كانت المواجهة مع قوات الأمن المركزي، ولكن الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية هم نقطة انطلاق جيدة لتكيف عادل.

التكيف مع تغير المناخ يعني البقاء في وجهة الشدائد. ولطالما كان المزارعون في مصر مصرّين على البقاء على الرغم من القمع الشديد. وهذا يعني المقاومة السرية والعلنية للمحاولات المتعددة لمالكي الأرض والدولة لنزع أراضيهم منهم. وكان قانون الإصلاح الزراعي الذي شرعه مبارك في عام 1992 قد أثار معارضة ضخمة في الريف خلال التسعينات من القرن الماضي، كما حاول المستأجرون الدفاع عن أرزاقهم. لهذا، نظمت «لجان مقاومة قانون رقم 96 ما يصل الى مائتي مؤتمر ريفي لتحدي السلطات، على الرغم من القمع الذي مارسته الدولة والذي أدى إلى مقتل أكثر من

مائة شخص. وخلال الفترة نفسها، رفض المزارعون في دلتا النيل الشمالي أن ينصاعوا لتوجيهات الحكومة المتزايدة. فمن خلال الحد من زراعة المحاصيل الغذائية المحلية مثل الأرز، هدفت الدولة إلى تحويل إمدادات المياه للمحاصيل الصناعية المعدّة للتصدير. ولكن المزارعين زرعوا الكثير من الأرز مما جعل الدولة تحرر 250 ألف غرامة وتهدد العديدين بالسجن.

لم تكن هناك هزائم في جميع المعارك. منع الصيادون والمزارعون في جزيرة القرصاية في القاهرة الجيش المصري من مصادرة أراضيهم. اقتحم الجيش أولًا جزيرة النيل بالجرافات وبمائة جندي في عام 2007، في محاولة لطرد سكان القرية جميعهم. قاوم السكان المحليون هذا الاقتحام وعمليات التوغل المتكررة في السنوات التالية، ورفضوا مغادرة منازلهم. أقام الأهالي الحواجز على طول طريق البحر الأعظم واشتبكوا مع الشرطة، بعد أن قتل الجنود الصياد محمد عبد الموجود الذي يبلغ من العمر عشرين عاما خلال غارة نفذت في فجر يوم من أيام شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2012. وسرعان ما انضم نشطاء من حركة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين»، و«حركة شباب 6 ابريل»، و«مصرّين» إلى نضال الجزيرة بعد سجن السكان بتهم ملفقة. تمكن أهالي القرصاية من الاحتفاظ بأراضيهم حتى الآن، كما فعل المزارعون في جزيرة الدهب المجاورة، حيث قاوموا أيضاً محاولات مماثلة قامت بها الدولة لسرقة أراضيهم منذ عام 2001.

و نشهد أيضا موجة مقاومة بعد أخرى لمشاريع البنية التحتية المدفوعة باستخراج الوقود الأحفوري واستهلاكه. في عامي 2011 و2012، تشكل تحالف واسع بين الصيادين والسكان المحليين ضد مصنع أسمدة موبكو بدمياط واشتبك أعضاءه مع الشرطة واغلقوا المصنع وأجبروا السلطات على إجراء تحقيقات رسمية. وفي قرية فارس قرب أسوان وبعد تضرر أو انهيار سبعين منزلاً عندما قامت شركة دانة للغاز بضخ سوائل وبالحفر لإستخراج النفط في مكان قريب، أغلق أهالي القرية الطريق الصحراوي ودخلوا موقع الحفر. أيضاً المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات طوال عامي 2011 و2012 دفعت شركة بريتيش بتروليوم لتجميد بناء محطة الغاز الخاصة بها لأكثر من سنة، قبل أن توافق على عدم البناء في أي مكان بالقرب من البلدة. في أوائل عام 2014، ضمت حملة «مصرّيون ضد الفحم» قواها مع قوى المجتمع في وادي القمر بالإسكندرية في المعركة المستمرة ضد التلوث الناجم عن مصنع لافارج للأسمنت. وفي شهر آذار/مارس، هددت اللجنة الشعبية المحلية بالاعتصام بعد أن أعلن وزير الصناعة بأنه قد يسمح لمصانع الأسمنت استخدام الفحم.

في مصر، يقاتل الناس في الصفوف الأمامية في مواجهة تغير المناخ. فإذا رفضنا أن نرى مدى ارتباط هذه النضالات في التعامل مع تغير المناخ والتكيف معه، فسيبدو أن التغيير إذن يأتي فقط من «الخبراء» وبشكل فوقيّ.

تخيل وبناء مستقبل جديد

توجد أسباب عدة لفشلنا الجماعي في منع تغير المناخ الكارثي وفي القدرة على التكيف معه. تشمل العوامل الرئيسية علاقات القوة غير المتكافئة وضعف شديد في تخيل الحلول. تجسد معظم الأدبيات الخاصة بالموضوع في الدول العربية هذا الفشل، لأنها ما زالت أسيرة الاقتصاديات النيو- ليبرالية التي يهيمن عليها النهج الجيوفيزيائي الذي يتجاهل الصراع. ومع استثناءات قليلة، فتقدم «واقعيتها السياسية» تحليلات مربحة للشركات.

يحثنا أندرسون وبوز على أن نترك «اقتصاديي السوق يتقاتلوا فيما بينهم حول السعر المناسب للكربون- أن نسمح لهم أن يعاودوا عيش يومهم الصعب إذا ما رغبوا في ذلك. العالم يتحرك إلى الأمام، ونحن بحاجة لأن تكون لدينا الجرأة على التفكير بشكل مختلف وتصور مستقبل بديل.» ويتطلب ذلك تخيل مستقبل خارج الإطار النيو- ليبرالي السلطوي وفهم كيفية تقاطع المناخ مع المصالح الطبقية ومع السلطة.

خريطة تبرز الدول المهدّدة بارتفاعات مياه البحر بسبب تغير المناخ: دلتا النيل هو واحد من هذه المناطق. صورة Le Monde Diplomatique

وهذا يتطلب اقتصاد سياسي خاص بتغير المناخ في المنطقة العربية قادر أن يحقق في العلاقات بين صناعات الوقود الأحفوري، والنخب الإقليمية، ورأس المال الدولي. بدأ إسماليان ومالم في هذا العمل من خلال تحدي الصياغة ذات النظرة الجيوفيزيائية المحدودة في معظم الكتابات الأكاديمية عن التأثيرات المناخية في مصر. وفيما يتم تطوير خطط التكيف وضخ الأموال في المشاريع الهندسية الكبيرة، ينبغي أن نسأل مصالح من هي تلك التي يتم الدفاع عنها ومن هم المستفيدون حقاً؟ كيف سيتم السيطرة على توزيع المياه والأراضي في سياق ازدياد الاحتباس الحراري العالمي؟

سيقود تغير المناخ التحولات الأكثر عمقاً في الذاكرة الحية في مصر، وربما في ذاكرة الجيل القادم أيضاً. إذا حصرت معركة تحديد التكيف في مصر بين القوات العسكرية وقوي النيو- ليبرالية، فستكون الخسارة حتماً من نصيب بقية السكان. لكنه يمكن وقف الاندفاع المتهور

لغلق مجتمعاتنا للاعتماد على الوقود الأحفوري فقط، فهناك قضية وجيهة للاعتقاد بأن التكيف العادل شيئ ممكن حدوثه. وعلى الرغم من القوة المتصاعدة للجيوش والقوى المناهضة للثورات والفلول في الوقت الراهن، فقد أظهرت الثورات العربية أن التصدعات ممكنة الحدوث.

الحركات الاجتماعية المصرية التي تناضل من أجل إعادة التوزيع والتعاون والعدالة قادرة على خلق استراتيجيات تحولية للتعامل مع تغير المناخ. هذا المستقبل البديل لن يتم ابتداعه في أبراج النايل سيتي والمؤتمرات العالمية التي تعقد برعاية البنك الدولي أو في القمم التي تعقدها الأمم المتحدة. الخطابات الأصلية للتكيف العادل يمكن أن تصدر من الملايين من الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والقرى الصغيرة، حيث علاقات وقضايا السلطة هي مسائل عميقة ويستحيل تجاهلها. مساحات مثل المجالس الشعبية التي ملأت شوارع إدكو وهي تناقش مستقبلا للطاقة لا توجد فيه بريتيش بتروليوم.

مجموعات شعبية في أجزاء أخرى من العالم هي أيضا تعمل علي بناء حلول: ففي عام 2013، أثبتت لجان الاستجابة للإعصار في الأحياء التابعة لجمعية سلفادور المانجروف فعالية أكثر من خطط إخلاء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نفس السنة، انضمت جمعية متقاعدي لندن الكبرى لنشطاء المناخ في المطالبة بمنازل دافئة ومعارضة البنية التحتية الجديدة للغاز. ويعمل أعضاء الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا بثبات على تأسيس شبكات دولية للعمال تدعو الى الانتقال العادل.

هذا هو المكان الذي يجب أن نبحث فيه عن سبل البقاء لمصر. التكيف بطريقة ديمقراطية وعادلة سيكون صعباً جدّا. سيكون هناك رد فعل معاكس مكثف وعنيف من الشركات التجارية الكبرى ومن الجيش، وكل سيحاول فرض رؤيته لمستقبل مدفوع بالربح وبالاستغلال. ولكنه البديل الوحيد الممكن بدلاً من الدمار.

قائمة المراجع

كيفن اندرسون وأليس بوز، نموذج جديد لتغير المناخ (تغير مناخ الطبيعة، 2012).

راي بوش والفقر والنيو- ليبرالية: الاستمرار والاستنساخ في جنوب الكرة الأرضية (لندن، المملكة المتحدة: مطبعة بلوتو، 2007).

بلقيس عثمان العشا، رسم خارطة تهديدات تغيّر المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، (تقرير التنمية البشرية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

جيمس إي هانسن وماكيكو ساتو، «آثار المناخ القديم على الإنسان - تغير المناخ المصنوع،»

تغـير المنـاخ في مطلـع العقـد الثـاني مـن القرن:اسـتدلالات مـن المنـاخ القديـم والجوانـب الإقليميـة: وقائـع نـدوة الذكـرى المائـة والثلاثـين لميلوتـين ميلانكوفيتـش، (سـبرينغر 2011).

نعومي كلاين، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، (نيويورك، NY: بيكدور 2008).

أندريـاس مـالم وشـورى اسـماليان، «طـرد مضاعـف بسـبب التراكـم: مجتمعـات الصيـد المصريـة بـين البحـيرات المغلقـة وارتفـاع البحـر،» اسـتعراض للاقتصـاد السـياسي الأفريقـي 39، لا.133 (2012)، 408-426.

أندريـاس مالمـو وشـورا اسـماليان، «طـرق الدخـول والخـروج مـن التعـرض لتغـير المنـاخ: التخـلي عـن مـشروع مبـارك في دلتـا شـمال النيـل، مـصر،» انتيبـود 45، لا.2 (2012)، 474-492.

أندريـاس مـالم، «سياسـة حائـط البحـر: حمايـة مركبـة غـير متكافئـة لسـاحل دلتـا النيـل في مواجهـة ارتفـاع مسـتوى سـطح البحـر،» مجلـة علـم الاجتـماع النقـدي 39، عـدد.6، (2012)، 803-832.

تيموثي ميتشل، حكم الخبراء، (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2002).

تيموثي ميتشل، استعمار مصر، (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1991).

جـون واتربـوري، الاقتصـاد السـياسي لتغـير المنـاخ في المنطقـة العربيـة، (تقريـر التنميـة البشريـة العربيـة، برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، 2013)،

البنـك الـدولي، تقريـر التنميـة في العـالم لعـام 2010: التنميـة وتغـير المنـاخ، (واشـنطن دي سي، 2010).

البنـك الـدولي، تحقيـق الاسـتفادة المثـلى مـن شـح الميـاه: المسـاءلة مـن أجـل تحسـين نتائـج إدارة شـؤون الميـاه في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـاK (واشـنطن دي سي 2007).

دورتي فيرنـر، التكيـف مـع أثـار تغـير المنـاخ في المنطـة العربيـة: حالـة لحوكمـة التكيـف والقيـادة في بنـاء صمـود المنـاخ، (واشـنطن دي سي: البنـك الـدولي، 2012).

مليون عملية تمرد

سونيتا نارين

قـال الاقتصـادي البريطـاني نيكـولاس سـتيرن مقولتـه الشـهيرة «إن تغير المناخ هو أكبر فشل لاقتصـاد السـوق حظـي به العالم على الإطلاق». ولكـن، ورغـم ذلـك، لا يـزال الـرواد الاقتصاديـون وصانعـو السياسـات يبحثـون عـن إجابـات كبـيرة في اقتصـاد السـوق المتصـدع نفسـه. دعونـا نكـون واضحـين: إن الانهيـار المـالي العالمـي والتغـير المناخـي هـما أزمتـين مترابطتـين. وهـما مرتبطتـين بالطريقـة التـي واصلنـا بهـا النمـو الاقتصـادي. فيتوجـب عـلى العـالم الآن البحـث عـن نمـاذج اقتصاديـة جديـدة.

هـل تكمـن الإجابـة بحـركات الاحتجـاج وبمقاومـة الفقـراء، الذيـن يعتمـدون عـلى البيئـة بشـكل أسـاسي مـن أجـل البقـاء، أم أنهـا تكمـن بوصفـات الطبقـات الوسـطى المسـتهلكة للمصـادر؟

تطالـب حـركات الفقـراء والمحرومـين بمـا هـو أكـثر مـن تغـيرات تكنولوجيـة بسـيطة لتلبيـة احتياجاتهـم. تريـد هـذه الحـركات حـلًا للقضايـا الصعبـة والغـير مريحـة المتعلقـة بإمكانيـة إتاحـة المـوارد لهـم. إنهـا تعمـل عـلي أن يكـون الإنصـاف والعدالـة أسـاس حركـة المنـاخ في المسـتقبل.

هـذه الحـركات - التـي بـدأت تظهـر مـن أسـفل هـرم ثـراء العـالم في دول مثـل الهنـد - هـي غالبـاً حـركات تقودهـا المجتمعـات القرويـة وأفـراد بـارزون في مجتمعاتهـم. فهـي منتجـات الديمقراطيـة، لأن التغيـير في أي مجتمـع يـأتي مـن التفـاوض والابتـكار. هـذه الحـركات هـي مـن بـدأت ترسـم لنـا اليـوم ملامـح الطريـق.

محاربو البيئة من العالم الفقير

في نفـس الحقبـة التـي شـخّصت رئيسـة الـوزراء الهنـد السـابقة انديـرا غانـدي مـرض التلـوث بعبارتهـا الشـهيرة زاعمـةً أن «الفقـر هـو أكـبر ملـوث للبيئـة»، قامـت نسـاء حركـة شـيبكو في جبـال الهيمالايـا في مؤتمـر اسـتكهولم للبيئـة في عـام 1972 بتبيـان أن الفقـراء يهتمـون ببيئتهـم فعليـاً. في عـام 1974، أي قبـل سـنوات مـن أن تصبـح «البيئـة» موضـة العـصر، أوقفـت النسـاء

في هـذه القريـة النائيـة قاطعـي الأشـجار مـن قطـع أشـجار غاباتهـا. لم تكـن هـذه الحركـة حركـة حفـاظ عـلى البيئـة بالأسـاس، ولكنهـا كانـت حركـة للمطالبـة بالحقـوق في المـوارد المحليـة. أكـدت النسـاء مـن خـلال هـذه الحركـة عـلى حقهـن الأسـاسي بالاشـجار والتـي كانـت أسـاس بقائهـن اليومـي عـلى قيـد الحيـاة. لقـد أظهـرن لشـعب الهنـد أن الفقـراء ليسـوا هـم الملوثـين بـل أن الاقتصـادات الاسـتخراجية والاسـتغلالية هـي أكـبر ملـوث للبيئـة.

اليـوم، في كل زاويـة وركـن مـن الهنـد حيـث يتـم الاسـتحواذ عـلي الأرض أو حيـث تعطـى الميـاه للصناعـة، يقاتـل النـاس حتـى المـوت أحيانـاً. في ولايـة سـيكيم في جبـال الهيمالايـا، رضخـت الحكومـة لمطالـب الحـركات الاحتجاجيـة المحليـة وألغـت 11 مشروعًـا كهرومائيـاً. في هيماشـال براديـش، حيـث أصبحـت السـدود أمـراً مثيراً للجـدل إلى حـد كبـير، فـاز في الانتخابات المرشـحون الذيـن وعـدوا بأنهـم لـن يسـمحوا ببنائهـا. وهنـاك مقاومـة للعديـد مـن المشـاريع الأخـرى مثـل محطـات توليـد الطاقـة الحراريـة والتعديـن في الحقـول الخـضراء. فمـشروع منجـم الحديـد الخام الهنـدي الـذي ينفـذه العمـلاق الكـوري الجنـوبي «بوسـكو» ومصنـع الصلـب والمينـاء أصبحـا عرضـة للانتقـاد والهجـوم. السـكان المحليـون لا يريـدون أن يفقـدو أراضيهـم وسـبل عيشـهم، وهـم أيضـا لا يؤمنـون بالتعويـض. في ولايـة ماهاراشـترا، حمـل مزارعـوا المانجـو السـلاح ضـد بنـاء محطـة الطاقـة الحراريـة المقترحـة في راتناجـيري.

هنـاك جـروح. هنـاك عنـف. وهنـاك أيضـا حالـة مـن اليـأس. هنـاك مليـون حركـة تمـرد في البـلاد اليـوم، لأن القرويـين الفقـراء يعرفـون أنهـم لا يملكـون مهـارات البقـاء في العـالم المعـاصر. لقـد رأوا جيرانهـم يتـشردون، بعـد أن وعـدوا بالوظائـف والأمـوال التـي لم تـأت. إنهـم يعرفـون أنهـم فقـراء. ولكنهـم يعرفـون أيضـا أن التنميـة الحديثـة سـتجعلهم أكـثر فقـراً. في غـوا التـي تعيـش حالـة مـن الرخـاء، تقاتـل قريـة بعـد قريـة ضـد لـوبي التعديـن القـوي. لقـد طفـح كيلهـم لأن التعديـن دمـر زراعتهـم وجفـف ينابيعهـم. إنهـم أنـاس متعلمـون ومهـرة، ولكنهـم لا يريـدون أن يقـودوا شـاحنات أصحـاب المناجـم. إنهـم يريـدون أن يحرثـوا أراضيهـم. إنهـم يريـدون أن يكسـبوا المـال وأن يعيشـوا بشـكل جيـد حتـى وإن كانـت تلـك الحيـاة لا تتسـم بالـثراء.

في أجـزاء واسـعة مـن العـالم الفقـير أصبحـت هـذه الأصـوات صرخـات مدويـة. لـدى المحاربـين البيئيـين علاقـة مختلفـة مـع بيئتهـم. إنهـم يعيشـون مـن الأرض والغابـات ويعتمـدون عليهـا في حياتهـم. إنهـم يسـتخدمون مواردهـا - النباتـات الطبيـة، ومـواد البنـاء، والحطـب لطهـي الطعـام، والعلـف لتغذيـة حيواناتهـم. يحصلـون عـلى الميـاة مـن الجـداول والأنهـار والـبرك. لذلـك، فـإن تدمـير البيئـة لا يؤثـر فقـط عـلى نمـط الحيـاة، بـل ويؤثـر أيضـا عـلى سـبل العيـش وعـلي أرواحهـم. الضغـط السـكاني العـالي يعنـي أيضـاً أنـه لا توجـد أيـة قطعـة أرض أو ميـاه لم تسـتخدم بكثافـة مـن أجـل البقـاء يومـاً بعـد يـوم. في هـذه الظـروف، إذا تدهـورت البيئـة أو تـم تهديـد هامـش الكفـاف إلى مـا هـو أبعـد مـن ذلـك، يصبـح الـصراع أمـراً لا مفـر منـه. ولهـذا السـبب، فـإن المعارضـة والحـوار يجـب أن يكونـا جـزءا مـن النمـوذج الإقتصـادي البديـل.

إجابات صغيرة لمشاكل كبيرة

هناك فرق جوهري بين استجابة كل من الأغنياء والفقراء لتغير المناخ. ظهرت الحركات البيئية للعالم الثري بعد فترات من خلق الثروات وخلال فترة توليده للنفايات. لذلك، فإن هذه الحركات قد ناقشت احتواء مشكلة النفايات، ولكنها لم تكن لديها القدرة على مناقشة جدلية إعادة اختراع نموذج توليد النفايات نفسه. ومع ذلك، نمت الحركة البيئية في الهند في خضم الظلم الهائل والفقر. إن الردود على تغير المناخ مستعصية ومستحيلة في حركة حماية البيئة هذه التي تشكلت من الفقراء نسبياً، ما لم يتم إعادة اختراع هذا السؤال.

لا توجد حلول تكنولوجية سريعة يمكن اقتراحها للأشخاص الذين يناضلون من أجل البقاء. في حماية البيئة، ليس هناك إلا جواب واحد فقط: علينا أن نحد من الاحتياجات وأن نزيد الكفاءة في كل شبر من الأرض، وفي كل طن من المعادن وفي كل قطرة من المياه المستخدمة. سيتطلب ذلك ترتيبات جديدة لتقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية بحيث يقتنعون بالإشتراك بمواردهم لتحقيق التنمية المشتركة. إن ذلك يتطلب وسائل جديدة للنمو.

أقول هذا لأن الحركة البيئية للأغنياء نسبياً تقول، بل وتصرخ، أن بإمكاننا «التعامل» مع تغير المناخ إذا اعتمدنا تدابير مثل كفاءة الطاقة والتكنولوجيات الجديدة. رسالة هذه الحركة بسيطة: إن إدارة تغير المناخ لن يضر أنماط الحياة أو النمو الاقتصادي. إنه حالة مربحة لجميع الأطراف حيث أننا سوف سنستفيد جميعاً من التقنيات الخضراء والأعمال الجديدة.

الوقود الزراعي - زراعة الوقود من أجل تشغيل سيارات الأثرياء - هي واحدة من وسائل الإصلاح التكنولوجي. ينافس الوقود الزراعي المحاصيل الغذائية على الأراضي، ويعمل على استنفاذ موارد المياه ورفع أسعار المحاصيل الزراعية، في حين لا تزال أعداد السيارات آخذة بالإزدياد. فالعالم الغني (في الشمال والجنوب) يريد الحفاظ على سياراته وإقتناء المزيد منها. وهو يعتقد أن بإمكانه القيام بذلك ببساطة من خلال زراعة وقوده.

وعلى الرغم من أن العلم يخبرنا بوجود حاجة إلى تخفيضات جذرية، عدد قليل من البلدان يتحدث عن الحد من الاستهلاك. لكن لا معنى للكفاءة بدون كفاية. لقد أصبحت السيارات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود ولكن الناس أصبحت تقود سياراتها لفترة أطول، وتمتلك المزيد من السيارات، واستمرت الانبعاثات بالزيادة. إن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون لا يقتصر فقط على التكنولوجيا بل يحتاج أيضاً إلى إعادة توزيع الفضاء الاقتصادي والبيئي. وهذا التغيير سيكون مؤلما كما هو حال تغير المناخ نفسه.

يجب علينا البدء في وضع وجه إنساني لتغير المناخ الذي بدأ يحيط بنا من كل مكان. يجب أن نرى تغير المناخ في وجوه الملايين الذين فقدوا منازلهم في الأعاصير التي اجتاحت الفلبين وبنغلادش وبورما. في وجوه أولئك الذين فقدوا كل شيء في الفيضانات الناجمة عن

هطول الأمطار الشديدة. ونحن بحاجة إلى أن يكون واضحاً للجميع بأن السبب وراء موت الآلاف هو فشل الأغنياء باحتواء انبعاثاتهم أثناء سعيهم لتحقيق النمو الاقتصادي.

حركة تشيبكو (تعني التمسك) بدأت في السبعينات حين ألقت جماعة من الفلاحات أيديهن حول شجرات لتحميها من القطع. صورة: جمعية لا للعنف (Waging Nonviolence)

دفع الدين البيئي

اليوم، يتحدث العالم كثيراً عن هذا الموضوع ولكنه لا يقدم إلا تغييراً طفيفاً. لنكن واضحين، لقد حان الوقت لوضع إطار لاتفاق مناخ فعال للعالم بأسره. ويجب أن يستند هذا الإطار على اثنين من الضرورات. الضرورة الأولى هي المشاركة في المشاعات العالمية بشكل منصف، لأننا نعلم أن التعاون غير ممكن بدون عدالة. أما الضرورة الثانية فهي خلق شروط تتيح للعالم، خاصة العالم المحروم من الطاقة، أن يقوم بعملية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وهنا تكمن الفرصة.

تكمن مأساة مشاعات الغلاف الجوي بعدم وجود حقوق في هذا الفضاء البيئي العالمي. ونتيجة لذلك فقد اقترضت البلدان الصناعية بشكل كبير وبدون رقابة. لقد عملت على انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بشكل أكبر بكثير مما تحتمله الأرض وركبت «ركوباً حراً (أو مجانياً)» على رأس المال الطبيعي للكوكب. وقد أطلق البعض على هذه الظاهرة الدين البيئي للشمال، والذي يشكل ثقلا موازناً للديون المالية للجنوب.

في هـذه الحالـة، لا يمكـن تقليـص الانبعاثـات العالميـة إلا مـن خـلال إنشـاء حقـوق ومسـتحقات لكل دولـة في الغـلاف الجـوي. يحتـاج العـالم إلى تبنـي مفهـوم التسـاوي في اسـتحقاقات الفرد مـن انبعاثات الغـازات المسـببة للاحتبـاس الحـراري. ويحتـاج هـذا الأمـر إلى اتفـاق بـين الأمـم، وأيضا داخـل كل أمة.

اليوم العالمي لمناهضة مؤتمر الملوثين تحت هيأة الأمم المتحدة في 3 ديسمبر 2011 في دوربان، أفريقيا الجنوبية. لافتات تقول: «أوقفوا عنف المناخ على النساء الفقيرات» و «كفانا من استبعاد النساء الفقيرات من سياسة تغير المناخ». صورة: أورين لانجال من مشروع العدالة العالمية والإيكولوجيا.

لنأخـذ الهنـد كمثـال: فليـس الأغنيـاء هـم الذيـن يطلقـون انبعاثـات أقـل مـن حصتهـم مـن الكوتـا العالميـة المخصصـة لنـا. إنهـم الفقـراء الذيـن ليـس لديهـم إمكانيـة الحصـول عـلى الطاقـة فهـم الذيـن يقدمـون لنـا متنفسـاً. حاليـاً، تشـير التقديـرات إلى أن 31% فقـط مـن الأسر الريفيـة تسـتخدم الكهربـاء. وربـط جميـع القـرى في الهنـد بشـبكة كهربـاء سـيكون أمـراً مكلفـاً وصعبـاً - وسـيؤدي إلى انبعاثـات عاليـة مـن الغـازات الدفينـة. ولكـن إذا كانـت الهنـد سـتخصص اسـتحقاقاتها عـلى أسـاس متسـاو لـكل فـرد، يصبـح خيـار القفـز إلى حلـول خـارج شـبكة الكهربـاء المبنيـة عـلى تكنولوجيـات الطاقـة المتجـددة قابـلًا للتطبيـق مـن الناحيـة الاقتصاديـة. وبهـذه الطريقـة، فـإن إطـاراً قائمـا عـلى الحقـوق سـيحفز الطلـب القـوي عـلى الاسـتثمارات في مجـال تكنولوجيـات الطاقـة المتجـددة الجديـدة.

الإجابـات واضحـة. يتمثـل التحـدي بالنسـبة لنـا في إيجـاد طـرق التعلـم مـن وسـائل الفقـراء في حمايـة البيئـة، حتـى يكـون لنـا جميعـاً نصيبـاً في مسـتقبلنا المشـترك.

الولايات المتحدة مدينة لنا بدين مناخي

بيا رنادا

يقول الناشطون أن البلدان المتقدمة يجب أن تموّل برامج تحسين المرونة وتسهيل التكيف مع تغيّر المناخ في البلدان الأكثر فقرا والمعرضة للكوارث لأنها تسببت بظاهرة الإحتباس الحراري في المقام الأول.

البلدان المتقدمة، المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، يجب أن تدفع ثمن الخسائر والأضرار التي تواجهها البلدان النامية بسبب الكوارث المتصلة بتغير المناخ.

كان هذا هو مطلب الناشطين البيئيين الفلبينيين خلال تجمع حاشد عُقِد في مانيلا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 والذي تزامن مع افتتاح محادثات تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة في وارسو، بولندا.

وقد عُقِد هذا التجمع بعد يومين فقط من خروج إعصار يولاندا (المعروف أيضا باسم هيان) من الفلبين، تاركا وراءه ألف وثمانمائة قتيل والملايين من المتضررين في 41 محافظة.

«الرسالة بسيطة: الدول المتقدمة مدينة لنا بسبب مسؤوليتها في الإفراط في انبعاثات الغازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري)، التي تتسبب في عواصف أكبر وأكثر كارثية»، كما أعلن جيري آرانسس، المنسق الوطني لحركة العدالة البيئية الفلبينية (PMCJ). «نحن من يتحمل وطأة هذه الإنبعاثات. يولاندا ما هو إلا جرس إنذار، ليس فقط للفلبينيين، ولكن لبلدان أخرى أيضا.»

هذا المطلب للبلدان المتقدّمة لتحمّل مسؤوليتها ردّده الرئيس الفلبيني بنينو أكينو الثالث نفسه خلال مقابلة مع السي إن إن حيث قال: «خاصة بالنسبة إلى معظم البلدان المتقدمة التي تساهم بشكل كبير في ظاهرة الاحتباس الحراري، يجب أن يكون هناك شعور بالمسؤولية الأخلاقية بأن الأذى الذي يحدثونه قد جلب الدمار لحياة الكثيرين غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم.»

مائة مليار دولار لا تكفي

الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة مدينة لدول مثل الفلبين «دينا مناخيا ضخما،» وفقا لليدي ناسبل، الناشطة البيئية التي سافرت إلى بولندا للمشاركة في محادثات الامم المتحدة للمناخ.

ويستند الدين المناخي على فكرة «المشاعات الطبيعية» التي تنصّ على أن الغلاف الجوي للأرض مملوك جماعيا من قبل جميع البشر. وهذا يعني أنه يجب أن يتم تقاسم فوائده بالتساوي بين الجميع وأن مسؤولية حمايته هي أيضا مسؤولية جماعية.

لأن الدول المتقدمة، من خلال انبعاثات الكربون المفرطة، خفّضت قدرة الغلاف الجوي على امتصاص الغازات المسببة للاحتباس الحراري والحد من هذه الظاهرة، وبالتالي يجب أن تدفع تعويضات للبلدان النامية التي تعاني من آثارها. ويمكن بعد ذلك استخدام الديون المدفوعة لمساعدة البلدان النامية على تحسين المرونة وتسهيل التكيف في مواجهة تغير المناخ.

موجات عالية تنجمة رياح الإعصار يولندا (هايان) القوية في مدينة ليقازبي، فيليبين. نفمبر 2013. صورة: أف - AFP

«لقد تعهدوا بدفع مئة مليار دولار الآن لصندوق المناخ الأخضر. ولكن هذا المبلغ لا يكفي لجميع الدول النامية،» يقول آرانسس من حركة العدالة البيئية الفلبينية (PMCJ).

وفقا لمبدأ الأمم المتحدة حول تغير المناخ، صندوق المناخ الأخضر، مُتخصِّص في مساعدة البلدان النامية في التعامل مع تغير المناخ.

حتى الآن، يوجد فقط 54 مليون دولار في الصندوق، «وهو مبلغ بعيد كل البعد عن الـ 13.7 مليار دولار كلفة الأثر الاقتصادي على الفلبين، وهو ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد،» يقول جوي سالسيدا حاكم إقليم ألباي الذي يرأس أيضا مجلس إدارة الصندوق.

وسيصبح الصندوق جاهزا في عام 2014. وهو يعِدُ بـ «توفير سبُل مُبسّطَة ومُعدّلَة للتمويل، بما في ذلك إمكانية الوصول المباشرلهذه الأموال، مستندا في نشاطه إلى طريقة تتعامل مع كل بلد على حدة، وسيشجع إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات الضعيفة.»

مسؤوليات البلدان الصناعية

يمكن لظاهرة الاحتباس الحراري أن تغير بشكل جذري النظام المناخي لكوكب الأرض. عندما يختل التوازن في النظام المناخي تكثر العواصف المخيفة، وموجات الحرارة والفيضانات والجفاف وغيرها من الظروف المناخية القاسية. لقد أصبحت الظروف الجوية القاسية أكثر فأكثر «وضعا طبيعيا جديدا.»

على من يقع اللوم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؟ في حين أن جميع البلدان ما زالت تستمد جزءا من طاقتها من الوقود الأحفوري، فإن حصة هذه الدول ليست بأي حال متساوية.

تاريخيا، البلدان الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي هي التي لا تزال تحرق أكبر كمية من الوقود الأحفوري. على الرغم من أنها تشكل فقط 20% من سكان العالم، تنتج الدول المتقدمة تاريخيا أكثر من 70% من الانبعاثات منذ عام 1850. والولايات المتحدة هي من بين أكبر المذنبين.

«حوالي 44% من إمدادات الطاقة في الولايات المتحدة هي من الفحم. لديها أكبر صناعة فحم مع وجود 1400 محطة طاقة تعمل بالفحم. تخيّل كمية الحرق التي تقوم بها» قال آرانسس الذي كان قد نظّم في بداية الأمر التّجمع الحاشد أمام السفارة الأمريكية في مانيلا ولكن رجال الشرطة منعت مسيرته لأنه لم يحصل على تصريح مسبق.

في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(UNFCCC)، دول المرفق الأول - تلك التي لديها كمية كبيرة من انبعاثات الكربون – مُلزَمة قانونيا وفق اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المناخ أن تخفض انبعاثاتها من الكربون إلى مستويات عام 1990. والهدف هو الحفاظ على درجات الحرارة العالمية عند درجتين مئويتين (3.6% درجة فهرنهاتية). ووفقا لتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام 2014، فإن درجات حرارة أعلى من هذا المستوى ستكون «كارثية».

تُلزم اتفاقية الأمم المتحدة أيضا البلدان المدرجة في المرفق الأول على تقديم دعم مالي لـ «أنشطة تغير المناخ» في البلدان النامية «تتجاوز أي مساعدة مالية وفرتها الأمم المتحدة حتى الآن لهذه البلدان.»

المزيد من الطاقة المتجددة

لقد بلغ تركيز الغازات الدفيئة الحالي 398 جزء في المليون. ومن أجل الحفاظ على متوسط درجة الحرارة بشكل آمن أقل من 1.5 درجة مئوية، يجب أن ينخفض هذا الرقم إلى 350 جزء في المليون.

الفلبين، التي يضربها حوالي 20 عاصفة في السنة، هي من البلدان أكثر عرضة لارتفاع درجات الحرارة لأنه مهما كان المتوسط العالمي لهاته، فهي أعلى في البلدان الاستوائية.

ويرى المدافعون عن البيئة وجود استراتيجية واحدة فعّالة وهي التحول إلى الطاقة المتجددة، أو الطاقة المستمدة من مصادر تتجدد مواردها باستمرار مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والحرارة الجوفية والمد والجَزر والأمواج. هذه المصادر من الطاقة تنتج غازات مسببة للاحتباس الحراري أقل بكثير من غيرها من المصادر.

حوالي 16% فقط من مزيج الطاقة في العالم يأتي من الطاقة المتجددة. لكن الناشطين حول مسائل متعلّقة بتغير المناخ يأملون بأن ترتفع هذه النسبة عندما تصبح أسعار الطاقة المتجددة ميسورة التكلفة أكثر فأكثر.

ولكن العديد من الفوائد المكتسبة أصبحت في خطر. إذ تعتقد العديد من البلدان المتقدمة والقوى الاقتصادية الناشئة مثل الصين أنّ تنميتها الاقتصادية ستعرقل بالتخلي عن الوقود الأحفوري، الذي هو أرخص مصدر للطاقة.

إن توقعات مديرية الطاقة في الفلبين ما زالت موجهة نحو الفحم على الرغم من وجود قانون الطاقة المتجددة الذي يدعو الحكومة إلى اعتماد الطاقة المتجددة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

القسم الثاني:
تغيير النظام
أم تغير المناخ

هل ستتمكن الرأسمالية من البقاء على قيد الحياة في ظل تغير المناخ؟

والدن بيلو

هناك الآن إجماع قوي في الأوساط العلمية أنه إذا تجاوز التغير في متوسط درجة الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين 2 درجة مئوية، سيكون التغير في مناخ كوكب الأرض تغيرا واسع النطاق، لا رجعة فيه، وكارثي. نافذة فرصة العمل التي من شأنها إحداث فرق هي نافذة ضيقةّ.

ومع ذلك، في جميع أنحاء شمال، هناك مقاومة قوية لتغيير أنظمة الاستهلاك والإنتاج التي خلقت المشكلة في المقام الأول، وتفضيل لإجراء إصلاحات تكنولوجية مثل الفحم «النظيف»، وامتصاص الكربون وتخزينه، والوقود الحيوي على مستوى صناعي والطاقة النووية.

وعلى الصعيد العالمي، تقاوم الشركات العابرة للأوطان وغيرها من القطاع الخاص التدابير التي تفرضها الحكومة مثل السقوف الإلزامية، مفضلة استخدام آليات السوق مثل شراء وبيع «أرصدة الكربون»، والتي يقول النقاد أنها ببساطة بمثابة ترخيص للشركات الملوثة للمضي قدما في تلويثها.

في الجنوب، ليس هناك استعداد كبير بين جزء من النخب الجنوبية الخروج عن نموذج النمو المرتفع والاستهلاك العالي الذي ورثوه من الشمال، وهناك قناعة ذاتية مبنية على المصلحة بأن الشمال يجب أن يتأقلم أولا وأن يتحمل العبء الأكبر للتكيف قبل أن يأخذ الجنوب أية خطوة جادة نحو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الخطوط العريضة للتحدي

في مناقشات تغير المناخ، يعترف جميع الأطراف بمبدأ «المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة» وهذا يعني أن الشمال العالمي يجب أن يتحمل العبء الأكبر من التكيف مع أزمة

المناخ نظرا لأن مساره الاقتصادي هو الذي أدى إلى هذه الأزمة. ومن المسلم به أيضا أن الاستجابة العالمية يجب ألا تمس الحق في التنمية لبلدان الجنوب العالمي.

ولكن الشيطان يكمن في التفاصيل. مارتن خور، من شبكة العالم الثالث، أشار إلى أن انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 80% عن مستوياتها العالمية في عام 1990 بحلول عام 2050 هو الحد الأدنى الضروري،ذلك يترجم بتخفيضات لا تقل عن 150% إلى 200% من جانب من الشمال العالمي إذا تم اتباع مبدأي «المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة»، والاعتراف بالحق في التنمية لبلدان الجنوب. ولكن هل حكومات وشعوب الشمال على استعداد للقبول بهذه الالتزامات؟

نفسيا وسياسيا، فمن المشكوك فيه أن الشمال حالياً لديه ما يلزم لمواجهة المشكلة وجها لوجه. والافتراض السائد هو أن المجتمعات الغنية يمكن أن تضع على نفسها التزامات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولكن بإمكانها أن تستمر بالنمو والتمتع بمستويات معيشية عالية إذا تحولت إلى مصادر طاقة غير الوقود الأحفوري. وعلاوة على ذلك، فإن كيفية تنفيذ التخفيضات الإلزامية التي تم الاتفاق عليا من قبل الحكومات بشكل متعدد الأطراف داخل البلد يجب أن يكون مستندا إلى السوق، أي على تداول تصاريح الانبعاثات. المعنى الضمني هو: إصلاحات تكنولوجية وسيجعل سوق الكربون الانتقال غير مؤلم نسبيا و- لما لا؟ ومربح أيضا.

ومع ذلك، فإن العديد من هذه التقنيات ما زالت تحتاج إلى عقود لتصبح قابلة للتطبيق. لذا فالرهان على نقلة في الطاقة بإيجاد بدائل غير الوقود غير الأحفوري لن يكون قادرا على دعم المعدلات الحالية للنمو الاقتصادي. ومن الواضح أيضا أن مقايضة المزيد من الأراضي الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي ستكون نتيجتها أراض أقل لزراعة المحاصيل الغذائية وزيادة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

لقد بات من الواضح، وبشكل متزايد، أن النموذج المهيمن للنمو الاقتصادي هو واحد من أهم معوقات الجهد العالمي الجاد في التعامل مع تغير المناخ. ولكن هذا النموذج الأصولي والمُزعزِع للاستقرار والمُمَثَل بثنائية النمو والاستهلاك هو في حد ذاته أثر لا سبب.

المشكلة المركزية، والتي بدأت تصبح واضحة بشكل متزايد، هو نمط إنتاج أسلوبه الرئيسي هو تحويل الطبيعة الحية إلى سلع ميتة، مع توليد نفايات هائلة خلال هذه العملية. المحرك وراء هذه العملية هو الاستهلاك - أو بالأحرى الاستهلاك المفرط - والدافع هو الربح أو تكنيز الرأسمال، أي وباختصار: الرأسمالية.

لقد كان تعميم هذا النمط من الإنتاج في الشمال وانتشاره من الشمال إلى الجنوب على مدى الثلاثمائة سنة الماضية هو المتسبب في الحرق المتسارع للوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط وإزالة الغابات، وهما عمليتان بشريتان رئيسيتان تقفان وراء ظاهرة الاحتباس الحراري.

معضلة الجنوب

إحدى طرق النظر إلى الاحترار العالمي هي رؤيتها كمظهر أساسي من مظاهر المرحلة الأخيرة من عملية تاريخية موجعة: خصخصة المشاعات العالمية من خلال الرأسمال. ومن ثم يجب أن ينظر إلى أزمة المناخ على أنها مصادرة من قبل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة للفضاء البيئي للمجتمعات الأقل نموا أو المهمشة.

وهذا يقودنا إلى معضلة الجنوب: قبل المدى الكامل لزعزعة الاستقرار البيئي الناجم عن الرأسمالية، كان من المتوقع أن يتبع الجنوب ببساطة «مراحل النمو» في الشمال. الآن أصبح من المستحيل فعل ذلك دون إحداث يوم قيامة بيئي. لقد بدأت الصين تتفوق على الولايات المتحدة كأكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري، وما زالت النخبة في الصين وكذلك الهند وغيرها من البلدان النامية بسرعة مصممة على إعادة إنتاج الرأسمالية ذات الطابع الأمريكي المدفوعة بالاستهلاك المفرط.

مدينة طاكلوبان في مقاطعة ليت، فيليبين الوسطى، خُربت عبر إعصار يولندا (هايان) القوي. صورة: أف ب - AFP

وهكذا، فبالنسبة للجنوب، فإن الآثار المترتبة على استجابة عالمية فعالة لظاهرة الاحتباس الحراري تشمل انضمام بعض دوله إلى نظام التخفيضات الإلزامية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لم يعد بإمكان للصين أن تختار البقاء خارج النظام الإلزامي بحجة أنها دولة نامية.

ولا يمكن للبلدان النامية أن تركز فقط في جعل الشمال ينقل التكنولوجيا للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري وتوفير الأموال للمساعدة في التكيف معها.

هذه الخطوات مهمة، ولكنها مجرد خطوات أولية من خطوات إعادة توجيه شاملة وعالمية من النموذج الحالي لنموذج الرفاه الاقتصادي. في حين أن التأقلم يجب أن يكون أكبر بكثيرجداً وأسرع في الشمال، فإن التأقلم في الجنوب في جوهره يجب أن يتبع نفس

الخطى: القطع مع نموذج النمو العالي والاستهلاك لصالح نموذج جديد يحقق الرفاه العام.

وعلى نقيض استراتيجية النخب الشمالية في محاولة فصل النمو عن استخدام الطاقة، يجب أن تعمل استراتيجية المناخ التقدمية على الحد من نمو واستخدام الطاقة وفي نفس الوقت يجب أن تعمل على تحسين نوعية الحياة لجماهير واسعة من الناس. من بين أمور أخرى، هذا سيعني وضع العدالة الاقتصادية والمساواة في صميم النموذج الجديد.

لا يجب أن يكون الانتقال فقط من اقتصاد مبني على الوقود الأحفوري ولكن أيضا من اقتصاد قائم على الاستهلاك المفرط. يجب أن يكون الهدف النهائي اعتماد نموذج تنموي باستهلاك منخفض، ونمو منخفض، ودرجة إنصاف عالي، يؤدي إلى تحسن في رفاهية الشعب، ونوعية حياة أفضل للجميع، ورقابة ديمقراطية أكبر على الإنتاج.

من غير المحتمل أن توافق النخب في الشمال والجنوب على مثل هذه الاستجابة الشاملة. أقصى ما يمكن أن يذهبوا إليه هو الإصلاحات التكنولوجية وcap-and-trade أو «وضع حد أقصى للانبعاثات – والمتاجرة بها. مع الاحتفاظ بقدسية النمو ونظام الرأسمالية العالمية.

ومع ذلك، في مواجهة نهاية العالم، لا يمكن للإنسانية أن تدمر ذاتها. قد يكون الطريق صعبا، ولكن من المؤكد أن الغالبية العظمى لن تقوم بالانتحار الاجتماعي والبيئي لتمكين الأقلية من الحفاظ على امتيازاته. إن إعادة تنظيم شامل للإنتاج والاستهلاك والتوزيع ستكون النتيجة النهائية لاستجابة الإنسانية لحالة طوارئ وأزمة المناخ البيئية الأوسع، ومهما كانت سبل تحقيقها.

التهديد والفرصة

في هذا الصدد، فإن تغير المناخ هو تهديد وفرصة في نفس الوقت لإحداث الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المؤجلة منذ زمن طويل والتي خرجت عن مسارها أو تم تخريبها في العصور السابقة من قبل النخب التي تسعى للحفاظ على على امتيازاتها أو زيادتها. الفرق اليوم هو أن وجود البشرية بحد ذاته وكوكب الأرض يعتمد على استبدال النظم الاقتصادية القائمة على الاستخراج الإقطاعي للريع أو تكنيز الرأسمال أو الاستغلال الطبقي، بنظام يرتكز على العدالة والمساواة.

والسؤال الذي غالبا ما يطرح في هذه الأيام هو: هل ستتمكن الإنسانية من إنجاز العمل المطلوب في صياغة استجابة فعالة لتغير المناخ؟ على الرغم من عدم وجود يقين في عالم مليء بالاحتمالات، ولكنني آمل أن تتمكن من فعل ذلك. ومع ذلك، فإن السؤال الأكثر إثارة للاهتمام هو: هل سيكون لدى هذه الإنسانية مكان للرأسمالية كنظام؟ والسؤال الآخر هو: هل ستتمكن الرأسمالية كنظام للإنتاج والاستهلاك والتوزيع البقاء على قيد الحياة في ظل التحدي المتمثل في الخروج بحل فعال لأزمة المناخ؟

السلاح السري لتغير المناخ: جزيرة الملاذات الضريبية

خديجة شريف

مياهها بلورية، والرمل هو أشد بياضا من البياض، وأشجار النخيل تتمايل بأناقة مع النسائم. بهذه العبارات تسوق سيشيل نفسها بأنها «عالم آخر». السياحة هي الدعامة الأساسية لهذه الجزيرة السماوية، حيث يبلغ متوسط حصتها 20% من الناتج المحلي الإجمالي و60% من عائدات النقد الأجنبي.

و لكن نظراً للأزمة المناخية، فإن الآفاق قاتمة للدول الجزرية الضعيفة مناخيا مثل سيشيل حيث يعيش نصف سكانها في المناطق الساحلية المعرضة مباشرة لارتفاع مستويات المحيطات، وتآكل السواحل، والفيضانات، وعدم انتظام هطول الأمطار. تعتمد الجزيرة اعتماداً كبيراً على الزراعة. 70% من المحاصيل تنمو في المناطق الساحلية التي تتعرض بشكل متزايد لفيضانات المياه المالحة التي أصبحت أمراً شائعاً. يهدد ارتفاع المياه سبل معيشة شعب سيشل، كما يهدد أيضا بقاء الجزيرة نفسها.

ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، فإن الكثير من هذه الدول الجزرية معرض للاختفاء بحلول نهاية القرن الواحد والعشرين. وقد يكون أحد أسباب اختفائها تزايد ندرة مصادر المياه العذبة. «تعتمد سيشيل على وجه الخصوص بشكل كلّي على المياه السطحية، وبالتالي فهي أكثر عرضة للاختفاء» كما أوضحت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. مستقبل هذه الجنّة لا ينذر بكارثة فورية كما هو حال جزر المالديف، زميلتها العضوة في تحالف الدول الجزرية الصغيرة (AOSIS)، التي تشكلت في الفترة التمهيدية التي سبقت مؤتمر قمة المناخ في كوبنهاغن في عام 2009. فأعلى مستوى أرضي في المالديف، أكثر بلد انخفاضاً على ظهر هذا الكوكب، يبلغ ارتفاعها 7.5 قدما. ولكن سيشيل ستلحق بها إذا لم يتوقف منسوب المياه عن الارتفاع.

مع ذلك، فإن المفارقة المحزنة، هي أنه على الرغم من إنتاجهما القليل من الإنبعاثات الكربونية، فإن البلدين الجزريّن قد يكونا قد ساهما في ذلك المصير. فبعد كل شيء، تتقاسم سيشيل وجزر المالديف نفس السر الذي يقوي اقتصاداتهما. فأكثر من 50% من أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة لديها اختصاصات سرية، سمّيت تضليلًا مراكز بحرية وملاذات ضريبية. هذه الاقتصادات – التي تتميز بخدمات قانونية ومالية مبهمة لا تضمن سوى القليل من الكشف أو عدمه، ومستويات عالية من السرية يتمتع بها العميل، وقليل جدا من المتطلبات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الكبري – هي المستفيدة من رأس المال غير المشروع. هذه الأرباح المغسولة أو المبيضة اختلست من الدول النامية الغنية بالموارد والفقيرة بشكل مصطنع.

تقدم الجزر الخدمات المالية الخارجية، التي يتم التحكم بها عن بعد من خلال مكاتب داخلية مثل تلك الموجودة في مدينة لندن. تعمل وحدات متنقلة من المحامين والمصرفيّين والمحاسبين كوسطاء بين الشركات متعددة الجنسيات وبين النخب السياسية. فالأموال التي يجب أن تذهب للحد من انبعاثات الكربون وتمويل التنمية المستدامة تذهب بدلا من ذلك إلى الخارج وتغرق في حسابات الجزيرة. وقد تؤدي هذه الأموال في نهاية المطاف إلى غرق هذه الجزر.

جزر المال

في الوقت الحاضر، هناك ما يقرب من 13 تريليون دولار كثروة سّرية محمية في الخارج لا يمكن الوصول إليها. فإذا ما وضعت عليها ضريبة معتدلة، فإن هذه الأموال ستنتج أكثر من 250 مليار دولار. يمكن لهذه الأموال أن تمول ما هو أكثر بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يقدرها البنك الدولي بـ 40-60 مليار دولار سنويا حتى عام 2015.

لكن استعادة رأس المال غير المشروع هذا سيكون أمراً صعباً. فالقطاع المالي يشكل 11% من الناتج المحلي الإجمالي لسيشيل. وهذا يضع سيشيل ليس بعيداً من جزر كايمان سيئة السمعة، خامس أكبر مركز مالي في العالم، حيث تمثل الخدمات المالية 14% من الناتج المحلي الإجمالي. فسويسرا، التي تغسل ثلث جميع رؤوس الأموال غير المشروعة، تعتمد بنسبة 15% من ناتجها المحلي الإجمالي على الخدمات المالية.

تعتمد معظم اقتصادات الجزر سياسياً واقتصادياً على الاقتصادات الكبرى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة. إنها تتنافس لتكون المخزن الخارجي المنتقى من خلال تقديم خدمات مالية وقانونية مبهمة ومعدلات ضريبية منخفضة أو معدومة. من خلال

هـذه الخدمـات السريـة تحصـل حكومـات الـدول المتقدمـة أيضـا في النهايـة عـلى الأمـوال الهاربـة وغـير المشروعـة مـن مناطـق مثـل جنـوب صحـراء أفريقيـا، وهـي دائـن صـاف للدول المتقدمـة.

جزيرة في طريق الزوال. الجزر الدويلات في المحيط الهادئ كالسايشال و المالديف تواجه أخطار ارتفاع مستويات سطح البحر الناتجة عن تغيّر المناخ.

مصدر الأموال

تعـد نيجيريـا أكـبر مسـتخرج للنفـط في أفريقيـا وخامـس أكبردولـة مصـدرة للنفـط للولايـات المتحـدة. منـذ سـتينات القـرن المـاضي، عملـت النخبـة السياسـية والعسـكرية في البـلاد عـلى سرقـة أكـثر مـن 400 مليـار دولار مـن عائـدات النفـط مـن المواطنـين في نيجيريـا وأودعتهـا في اختصاصـات سريـة. وفي الوقـت نفسـه، وعـلى الرغـم مـن الوعـود المبالـغ بهـا والتـي أطلقتهـا الـشركات المتعـددة الجنسـيات مثـل شركتـي شـيفرون وشـل، أصبـح النـاس أكـثر فقـراً تدريجيـاً في نيجيريـا. ولّـدت الصناعـات الاسـتخراجية معارضـة كبـيرة وانتهـاكات لحقـوق الإنسـان وعنـف. وقـدّر التدهـور البيئـي الشـامل بحـوالي 5 مليـارات دولار سـنويا.

لا تتحمـل أفريقيـا مسـؤولية كبـيرة عـن ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري. إذ تسـاهم القـارة بنسـبة 3% فقـط مـن انبعاثـات غـازات الدفيئـة العالميـة. ولكـن الصناعـات الاسـتخراجية التـي تعمـل في أفريقيـا هـي التـي تطلـق هـذه النسـبة مـن الانبعاثـات بشـكل أسـاسي. فعـلى سـبيل المثـال، تطلـق شركـة شـل انبعاثـات غـازات دفينـة أكـثر مـما تطلقـه العديـد مـن البلـدان. انبعاثـات الكربـون الداخليـة التـي أطلقتهـا الشركـة والتـي وصلـت إلى 102 مليـون طـن في عـام 2005 تجـاوزت الانبعاثـات التـي أطلقتهـا 150 دولـة – وهـذه الكميـة لا تشـمل مسـؤولية شـل عـن الانبعاثـات الناجمـة عـن اسـتخراج الوقـود الأحفـوري.

الاتجار في الكربون: حل كاذب

ركـزت العديـد مـن المناقشـات في المؤتمـرات الدوليـة، مثـل مؤتمـر تغـير المنـاخ في كوبنهاجـن، عـلى البلـدان «الناميـة» والبلـدان «المتقدمـة» والسـوق الجديـد لموازنـة انبعاثـات الكربـون. خلقـت الحكومـات الصناعيـة تصاريـح الكربـون هـذه مـن الهـواء الرقيـق وخصصتهـا للـشركات المتعـددة الجنسـيات التـي لهـا مسـاهمات كبـيرة في انبعاثـات الكربـون. مهندسـو هـذا النظـام، بنـك غولدمـان سـاكس، بـشركات تابعـة أجنبيـة مـن برمـودا وإلي موريشـيوس، لم يصممـوا فقـط سـوق الكربـون الضخـم، ولكـن لديهـم أيضـاً حصـة 10% في «بورصـة المنـاخ›› في شـيكاغو، (CCX) - برنامـج الاتجـار في الكربـون الرائـد في الولايـات المتحـدة.

و قـد دعـا آل غـور إلى خصخصـة الجـو منـذ قمـة الأرض في ريـو في عـام 1992. أحـد محـركات الإتجـار في الكربـون الجديـدة الـذي حظـي بتغطيـة إعلاميـة هـو آليـة التنميـة النظيفـة (CDM)، والتـي تمكـن الملوثـين مـن التحايـل عـن طريـق تمويـل مشـاريع في العـالم النامـي لهـا انبعاثـات ضئيلـة أو معدومـة مـن الكربـون. ومـع ذلـك، وفقـاً للدراسـات التـي قـام بهـا برنامـج الطاقـة والتنميـة المسـتدامة في جامعـة سـتانفورد فـإن «مـا بـين ثلـث إلى ثلثـي «مشـاريع آليـة التنميـة النظيفـة لا تمثـل تخفيضـات حقيقيـة.

وفي الوقـت نفسـه، دعمـت حكومـات بلـدان مجموعـة العشريـن G20 الوقـود الأحفـوري بمـا يعـادل 300 مليـار دولار في عـام 2009. إذاً، وفيـما تمـضي دول G20 وقتهـا في خلـق سـوق تجـارة الكربـون الـذي لا يقـدم إلا القليـل في مسـألة الحـد مـن انبعاثـات الكربـون، تسـتمرالشركات المتعـددة الجنسـيات في توسـيع مشـاريعها الاسـتخراجية، ويسـتمر الطغـاة في سـلب رأس المـال، وتسـتمر الـشركات الماليـة النقديـة في اسـتغلال وضـع اعتـمادات التلـوث، ويسـتمر رأس المـال غـير المـشروع هـذا في التدفـق إلى مواقـع خارجيـة والتـي هـي في حـد ذاتهـا مهـدّدة بسـبب ارتفـاع منسـوب الميـاه المرتبـط بظاهـرة الاحتبـاس الحـراري.

النهج الاستخراجي وعلله

ألبرتو أكوستا

ما المقصود بالنهج الاستخراجي؟

النهج الاستخراجي هو نمط من تراكم رأس المال, بدأ ينشأ على نطاق واسع قبل 500 عاما. في ذلك الوقت، بدأ الاقتصاد العالمي – أي النظام الرأسمالي – يتشكل بغزو واستعمار الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا. ومنذ ذلك الحين، حددت طلبات المراكز الحضرية الكبرى للرأسمالية الوليدة ملامح هذا النهج الاستخراجي للتراكم. حيث تخصصت بعض المناطق في استخراج وإنتاج المواد الخام - السلع الأولية – وأخذت أخرى دور المنتج للسلع المصنعة. الأولى تصدر الطبيعة والثانية تستوردها. في محاولة للتوصل إلى تعريف مفهوم، سنستخدم مصطلح «النهج الاستخراجي» للإشارة إلى تلك الأنشطة التي تنزع كميات كبيرة من الموارد الطبيعية التي لا يتم معالجتها (أو معالجتها بدرجة محدودة)، خاصة بهدف التصدير. النهج الاستخراجي لا يقتصر على المعادن أو النفط. النهج الاستخراجي حاضر ومتجلي في الزراعة والغابات وصيد الأسماك أيضاً.

اليوم، ينبغي تناول مسألة الموارد الطبيعية «المتجددة» في ضوء التطورات والاتجاهات الحديثة. بسبب الحجم الضخم من الاستخراج، أصبحت العديد من الموارد «المتجددة»، مثل الغابات أو خصوبة التربة، غير قابلة للتجديد وذلك لأن المورد يستنفد عندما يكون معدل الاستخراج أعلى بكثير من معدل قدرة البيئة على تجديد الموارد. لذلك، وفي ظل الوتيرة الحالية للاستخراج، فإن مشاكل الموارد الطبيعية غير المتجددة قد تؤثر على جميع الموارد، القابلة وغير القابلة للتجديد على حد سواء.

في الممارسة العملية، كان النهج الاستخراجي آلية للنهب والسلب الاستعماري والنيو-استعماري. النهج الاستخراجي للموارد، الذي ظهر تحت عباءات مختلفة على مر الزمن، تحدد في استغلال المواد الخام الأساسية الضرورية للتنمية الصناعية والازدهار في شمال الكرة الأرضية. وحدث ذلك بغض النظر عن استدامة المشاريع الاستخراجية أو حتى إمكانية استنفاد الموارد. ويزداد الأمر سوءا عندما نعرف بأن معظم ما تنتجه الصناعات

الاستخراجية ليس للاستهلاك في السوق المحلية ولكنه يتجه أساسا للتصدير. وعلى الرغم من حجم هذا النشاط الاقتصادي، فإنه يولد فوائد قليلة جدا للبلد المعني. وبالمثل، فإن معظم السلع والمدخلات والخدمات المتخصصة اللازمة لتشغيل الصناعات الاستخراجية نادرا ما تأتي من الشركات الوطنية. وفي البلدان التي تستند اقتصادياتها على النهج الاستخراجي لم يكن هناك الكثير من الاهتمام في الطريقة التي يتم بها استخدام الدخل المتحصل.

كان النهج الاستخراجي أحد ثوابت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعديد من البلدان في جنوب الكرة الأرضية. ولذلك تأثر، وبدرجات متفاوتة من الشدة، كل بلد في أمريكا اللاتينية من هذه الممارسات. وظل الاعتماد على المراكز الحضرية (في الشمال) عن طريق استخراج وتصدير المواد الخام دون تغيير عملي حتى يومنا هذا. تمكنت بعض الدول من تغيير بعض الجوانب ذات الصلة بالنهج الاستخراجي التقليدي من خلال إحداث زيادة في تدخل الدولة في هذه الأنشطة، ولكن هذا هو أقصى تغيير تم. لذلك، وبغض النظر عن بعض الاختلافات متفاوتة الأهمية، فإن النهج الاستخراجي للتراكم مازال بادياً في قلب السياسات الإنتاجية للحكومات، النيو- ليبرالية والتقدمية منها على حد سواء.

طفلين من نيجيريا يتفرّجان على اشتعال غاز شال في روموياكي في دلتا النيجر.

بعض علل النهج الاستخراجي

نقطة الانطلاق للنظر في هذه المسألة، تكمن إلى حد كبير، بالطريقة التي يتم فيها استخراج هذه الموارد واستخدامها، فضلا عن كيفية توزيع ثمارها. بالطبع، هناك عناصر أخرى لا يمكن تصحيحها. هناك أنشطة استخراجية معينة، مثل التعدين على نطاق واسع على سبيل المثال، الذي لا يمكن أبدا أن يكون «مستداما» وذلك لأن جوهره في الأساس قائم على التدمير. وعلاوة على ذلك، تكون العملية مستدامة عندما يمكن الحفاظ عليها

على مر الزمن، من دون مساعدة خارجية وبدون خلق ندرة في المورد المستخرج. يخبرنا تاريخ أمريكا اللاتينية أن النهج الاستخراجي أدى إلى انتشار الفقر وتسبب في الأزمات الاقتصادية المتكررة، ورسخ العقلية «الريعية.» وكل هذا يزيد من تفاقم ضعف وندرة المؤسسات الديمقراطية في المنطقة، ويشجع على الفساد، ويفتت المجتمعات والجماعات المحلية، ويضر بشكل جدي بالبيئة. وما يزيد من تعقيد الأمورهي تلك الممارسات الشائعة من المحسوبية والتبعية اللتان تعيقان بناء المواطنة.

الحقيقة أن وفرة الموارد الطبيعية التي تتميز بها الاقتصادات التي تصدر السلع الأولية - وخاصة إذا كانت هذه السلع هي المعادن أو النفط - تميل إلى تشويه هيكل الاقتصاد وتخصيص عوامل الإنتاج: يتم إعادة توزيع الدخل بشكل ارتدادي وتتركز الثروة في أيدي قلة من الناس فقط. ويتفاقم هذا الوضع من خلال سلسلة من التعاملات الداخلية الشبيهة بالمرض والتي عادة ما تلازم وفرة الموارد الطبيعية.

سنبدأ مع «المرض الهولندي»، وهي العملية التي تتعرض لها البلاد المصدرة للمواد الخام عندما يتسبب سعرها العالي أو اكتشاف احتياطي جديد في ازدهار تصديري. ويظهر تشوه الاقتصاد في هيكل الأسعار النسبية. يتدفق الاستثمار على القطاعات المستفيدة من هذا الثراء، بما في ذلك قطاع السلع غير القابلة للتداول (غير قابلة للتداول في السوق الدولية) – مثلاً قطاع البناء والتشييد. وفي الوقت نفسه، هناك انخفاض سريع في إنتاج تلك السلع القابلة للتداول التي لم تستفد من ازدهار الصادرات، لأنه بالإمكان استيرادها، وفي واقع الأمر يصبح استيرادها أرخص لأن قيمة العملة الوطنية قد ازدادت. بعد الازدهار ونتيجة لعدم وجود المرونة في تعديل الأسعار والأجور، تصبح عملية التكيف معقدة جدا ومؤلمة – وهذا هو مظهر آخر من مظاهر هذا المرض. وعلى المدى الطويل، يؤدي التخصص في تصدير السلع الأولية إلى عواقب سلبية نتيجة لتدهور شروط الاستبدال التجاري. حيث تميل تلك الشروط لخدمة صالح السلع الصناعية التي يتم استيرادها مع الإضرار بالسلع الأولية التي يتم تصديرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هامش الربح المرتفع بسبب عوائد الريع الريكاردي العالية على الموارد الطبيعية، يشجع على زيادة الإنتاج عندما تكون أسعار السوق العالمية مرتفعة. حتى في أوقات الأزمات لا يزال هناك إغراء لزيادة معدلات الاستخراج. وفي المحاولة لتعويض انخفاض الأسعار الناتج عن العرض الفائض تنخفض قيمة المنتج في السوق العالمية، بما يصب في مصلحة البلدان الصناعية.

كل هذا يفسر عدم استفادة البلدان ذات الاقتصادات الاستخراجية بشكل كامل من المكاسب الناجمة عن النمو الاقتصادي العالمي والتقدم التكنولوجي. ويزداد هذا الوضع سوءا لأن الدول التي تستخرج الموارد الأولية عادة لا تعالجها. حتى أننا نجد حالات شاذة كما هو حال الدول المصدرة للنفط الخام والتي تستورد المنتجات النفطية لأنها لم تطور الطاقة التكريرية الكافية. بل وإن نسبة كبيرة من هذه المنتجات المكررة المستوردة

المكلفة يذهب لتوليد الكهرباء، حتى في حال توفر مصادر أخرى للطاقة المتجددة - مثل الطاقة المائية والشمسية والحرارية الأرضية كما هو الحال في الإكوادور.

ما يميز أيضا هذه الاقتصادات الاستخراجية هو عدم التجانس الهيكلي لأجهزتها الإنتاجية. وبعبارة أخرى، تتعايش نظم إنتاج مثمرة للغاية جنبا إلى جنب مع غيرها من النظم المتخلفة والقائمة على الكفاف. ويزداد الوضع سوءا بسبب عدم وجود اتصال في هياكلها الاقتصادية، كما يتضح من تركز الصادرات في بضعة سلع أساسية، وغياب التنوع الأفقي في الصناعة بكثافة مناسبة، والغياب شبه التام للتكامل بين القطاعات، وعمليا الغياب التام للتكامل العمودي. هذا النوع من الاقتصاد الاستخراجي، مع ارتفاع طلبه على رأس المال والتكنولوجيا، غالبا ما يعمل بمنطق القطاع المنعزل: وبعبارة أخرى، دون اقتراح لدمج أنشطة التصدير الأولية مع بقية قطاعات الاقتصاد والمجتمع. ونتيجة لذلك، يبقى الجهاز الإنتاجي عرضة لتقلبات السوق العالمية. هذه الظروف تؤدي إلى طريق مسدود. فمن المستحيل أن نعتقد أن كل الدول المنتجة للسلع الأولية المشابهة - وهناك الكثير منها - يمكن أن تنمو وتتوقع أن يكون الطلب العالمي كافيا ومستداما ما فيه الكفاية لضمان هذا النمو لأي فترة من الزمن.

انفجار و تسرب البترول في منصة ديبووتر هورايزون في خليج مكسيكو، أفريل 2010. الحادثة أدت إلى موت 11 شخص و تعتبر أكبر تسرّب للبترول في البحر في تاريخ مجال صناعة النفط.

الشيء المثير للقلق هو أن الدول المصدرة للسلع الأولية، والتي يجب أن تكون قد راكمت تجارب مماثلة على مر الزمن، كانت بالعادة غير قادرة على تنسيق إدارة الكميات والأسعار. الاستثناء الذي يثبت القاعدة - على الرغم مع جميع القيود والتناقضات التي يمكن تحديدها في الطريقة التي تعمل بها - هي تجربة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

التقلب الذي يميز أسعار المواد الخام في السوق العالمية يعني أن الاقتصاديات القائمة على تصدير السلع الأولية ستعاني من مشاكل متكررة في ميزان المدفوعات ومشاكل العجز المالي. وهذا الأمر يخلق الاعتماد على الأسواق المالية ويعرض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية لتقلبات غير منتظمة. ويتفاقم كل هذا عندما تنخفض الأسعار العالمية فجأة وتصبح أزمة ميزان المدفوعات أكثر سوءا بسبب الهرب الجماعي لرؤوس الأموال المضاربة التي تدفقت إلى هذه الاقتصادات خلال فترة الازدهار العابرة. في هذا الوضع، نرى أيضا خروج رأس المال المحلي تابعا رؤوس الأموال المضاربة، وبالتالي يتفاقم الضغط على ميزان المدفوعات. يجذب ازدهار صادرات السلع الأولية البنوك الدولية التي هي دائما على أهبة الاستعداد، والتي تقرض مبالغ كبيرة من المال كما لو كانت هذه عملية مستدامة؛ وبطبيعة الحال، كان هذا التمويل دائما مرحبا بأذرع مفتوحة من قبل الحكومات والشركات الكبرى اللاتي تؤمنّ أيضا بالفخفخة الدائمة. في هذه الظروف، يزيد الاندفاع في الإفراط في إنتاج الموارد الأولية بقوة أكبر، مع ما يرافق ذلك من تشوهات اقتصادية قطاعية. ولكن، قبل كل شيء، وكما أثبتت التجربة التاريخية، يرهن مستقبل الاقتصاد عندما يحين الوقت الذي لا محالة منه لخدمة الدين الخارجي الثقيل الناتج عن القروض الضخمة التي تم القبول بها أثناء النشوة التي عادة ما تكون قصيرة والناجمة عن ازدهار التصدير.

وفرة التمويل الخارجي، يغذيها تدفق السيولة من صادرات النفط، يؤدي إلى توسع كبير في الاستهلاك الذي قد يستمر طالما استمرالازدهار. يتم الخلط بين هذه الزيادة في استهلاك السلع وبين التحسن في نوعية الحياة. في مثل هذه الظروف، فإن المنطق الاستهلاكي - الذي هو منطق غير مستدام لا على الصعيد البيئي ولا على الصعيد الاجتماعي - قد يعطي الحكومة الشرعية لمواصلة توسيع حدود النهج الاستخراجي. وهذا عادة ما يؤدي إلى هدر الموارد. تبدأ الواردات تحل محل المنتجات الوطنية، وغالبا ما يكون نتيجة الإفراط في تقدير قيمة العملة. ما لم يتم اتخاذ الخطوات المناسبة لتجنب ذلك، فإن زيادة الاستثمارات والنفقات العامة قد توفر أيضا حافزا لزيادة الواردات بدلا من تعزيز الإنتاج الوطني. وباختصار، فإنه من الصعب استخدام الأموال المتاحة الوفيرة بشكل مناسب. تجربة اقتصادات النفط والتعدين في أمريكا اللاتينية تبين لنا أن هذه الأنشطة الاستخراجية، كما ذكر من قبل، لا تولد الروابط الديناميكية والتي هي ضرورية جدا لتحقيق التنمية الاقتصادية المتماسكة، وما يجري اليوم يؤكد ذلك. الروابط التكاملية الأساسية - إلى الأمام، والى الوراء، وصولا إلى الطلب النهائي (المالي والاستهلاكي) - ليست مضمونة. وهذا لا يساهم بأي شكل في تسهيل أو ضمان نقل التكنولوجيا وخلق العوامل الخارجية التي تفيد فروع أخرى من اقتصاد البلاد.

هذا يؤدي إلى سمة كلاسيكية إضافية لهذه الاقتصادات المصدرة للمنتجات الأولية، منذ عهد الاستعمار، وهي أنها قطاعات منعزلة: قطاع النفط أو قطاع التعدين، فضلا عن العديد من الأنشطة الموجهة للتصدير مثل الزراعة وأنشطة الغابات أو صيد الأسماك،

عـادة مـا تكـون معزولـة عـن بقيـة قطاعـات الاقتصـاد. ويجـب أيضـا إدراج الطاقـة النوويـة وإنتـاج الوقـود الحيـوي ضمـن هـذه الفئـة.

الريـوع التفاضليـة أو الريكارديـة الضخمـة التـي تنتجهـا هـذه الأنشـطة أدت إلى أربـاح زائـدة تشـوه توزيـع المـوارد في البـلاد. ونتيجـة لعائـدات تصديـر السـلع الأوليـة يترسـخ تركيـز ومركـزة الدخـل والـثروة - جنبـا إلى جنـب مـع السـلطة السياسـية - في أيـدي قلـة فقـط. ويتركـز تراكـم عوائـد الريـع هـذه بشـكل كبـير بأيـدي عـدد صغير مـن المجموعـات الاقتصاديـة، وكثـير منهـا لا يجـد ولا يخلـق حوافـز للاسـتثمار في الاقتصـاد المحـلي، بـل تفضـل تشـجيع اسـتهلاك السـلع المسـتوردة. وهـي غالبـا مـا تأخـذ أرباحهـا خـارج البـلاد، والعديـد منهـا يديـر أعمالـه مـن خـلال الـشركات المسـجلة في الأماكـن المعروفـة باسـم الملاذات الضريبيـة. ونتيجـة لذلـك، فـإن الـشركات التـي تتحكـم في اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة غـير المتجـددة والتـي تعمـل كقطـاع منعـزل نظـرا لموقعهـا وشـكل اسـتغلالها يمكـن أن تصبـح شركات قويـة داخـل الـدول الوطنيـة الضعيفـة نسـبيا. أهـم المسـتفيدين مـن هـذه الأنشـطة هـي الـشركات العابـرة للأوطـان، والتـي يشـاد بهـا لأنهـا جازفـت بأخـذ قـرار استكشـاف واسـتغلال المـوارد «الـذي يسـتحق الثنـاء.» ولا يتـم ذكـر كيـف أدت هـذه الأنشـطة إلى مزيـد مـن «إلغـاء قـرارات تأميـم» الاقتصـاد، ويعـود ذلـك جزئيـا إلى كميـة التمويـل الـلازم للوصـول إلى المرحلـة التـي يمكـن فيهـا اسـتغلال المـوارد، وأيضـا إلى عـدم وجـود مجتمـع أعـمال وطنـي قـوي، وبسـبب عـدم رغبـة الحكومـة في إقامـة شراكات اسـتراتيجية مـع مؤسسـات الدولـة نفسـها أو حتـى مـع القطـاع الخـاص الوطنـي وهـو سـبب لا يسـتهان بـه.

وعـلاوة عـلى ذلـك، فـإن بعـض هـذه الـشركات العابـرة للأوطـان قد اسـتغلت للأسـف مسـاهمتها في الميـزان التجـاري للتأثـير عـلى تـوازن القـوى في البـلاد، وتهـدد باسـتمرار الحكومـات التـي تجـرؤ عـلى السـباحة عكـس التيـار. فالـشركات الأجنبيـة غالبـا مـا تمتعـت، ومـا زالـت، بإطـار تنظيمـي ملائـم، وفي مناسـبات ليسـت بالقليلـة يحتـل مديروهـا أو محاموهـا مناصـب رئيسـية في الحكومـة. وهـي أيضـا مدعومـة مـن قبـل مكاتـب محامـاة قويـة وغالبـا مـا تتمتـع بدعـم مـن وسـائل الإعـلام، وبالتـالي يمكنهـا أن تعمـل مبـاشرة لضـمان أن تكـون السياسـات أو التغيـرات في القانـون مفيـدة لهـا. هـذا الوضـع - الـذي تـم التشـجيع عليـه مـن قبـل منظـمات مثـل بنـك التنميـة الأمـيركي وأخوتـه الكبـار مثـل البنـك الـدولي وصنـدوق النقـد الـدولي حـدث مـرارا وتكـرارا في قطاعـي النفـط والتعديـن في أمريـكا اللاتينيـة. هـذه الترتيبـات العابـرة للأوطـان قـد تسـببت كثـيرا في ظهـور عمليـات معقـدة للغايـة: «نـزع حـدود» الدولـة. تأخـذ الدولـة موقـف كـف اليـد نسـبيا تجـاه قطاعـات النفـط أو التعديـن بالمعنـى الجغـرافي أيضـاً، تاركـة مسـؤولية معالجـة المطالـب الاجتماعيـة، عـلى سـبيل المثـال، في أيـدي الـشركات.

وهـذا يعنـي أن إدارة هـذه المناطـق هـي إدارة غـير منظمـة وغـير مخطـط لهـا. في الممارسـة العمليـة، غالبـا مـا تـترك هـذه المناطـق جميعهـا خـارج نطـاق القوانـين الوطنيـة. ويـؤدي كل

هـذا إلى تفاقـم حالـة العنـف عـلى نطـاق واسـع، وتزايـد الفقروالتهميـش، مـما يـؤدي في نهايـة المطـاف إلى اسـتجابات قصـيرة النظـر وغـير ملاءمـة مـن قبـل الدولـة البوليسـية التـي لا تفـي بالتزاماتهـا الاجتماعيـة والاقتصاديـة.

وعـلى النقيـض مـن الفـروع الأخـرى للاقتصـاد، يولـد التعديـن وصناعـة النفـط القليـل مـن فـرص العمـل المبـاشرة وغـير المبـاشرة - عـلى الرغـم مـن أن الوظائـف التـي تولدهـا هاتـين العمليتـين غالبـا مـا تكـون ذات رواتـب عاليـة. إنهـا صناعـات كثيفـة رأس المـال وكثيفـة الاسـتيراد. فهـي تشـغّل العـمال والمديريـن ذوي المهـارات العاليـة (الذيـن غالبـا مـا يكونـون مـن الأجانـب). المسـاهمات والتكنولوجيـا التـي تسـتخدمها هـي بمعظمهـا مسـتوردة. ونتيجـة لهـذه الممارسـات فـإن «معـدل العائـد الداخـلي» لقطـاع التصديـر الرئيـسي (مـا يعـادل القيمـة المضافـة التـي تبقـى في البـلاد) مثـير للسـخرية.

تسـرب نفـط خـام مـن خـط أنابيـب في دادابايـ، دولـة نيجـر أفريـل 2011. صـورة: رويتـرز- أفولايـ صوتانـدي

في قطاعـات النفـط والتعديـن هـذه، تتميـز الهيـاكل السياسـية والديناميكيـات بالممارسـات «الريعيـة». الطمـع والتسـلط الـذي يهيمـن عـلى صنـع القـرار يـؤدي إلى زيـادة غـير متناسـبة في الإنفـاق العـام والتوزيـع التقديـري للعائـدات. نظـرا لهـذه الظـروف والخصائـص التكنولوجيـة لقطاعـات النفـط والتعديـن، فإنهـا لا تولـد فـرص عمـل مبـاشرة عـلى نطـاق واسـع. وهـذا مـن شـأنه أيضـا أن يفـسر التناقـض في الـدول الغنيـة بالمـواد الخـام حيـث تعيـش، مـن الناحيـة العمليـة، الغالبيـة العظمـى مـن السـكان في فقـر. وبالإضافـة إلى ذلـك، فـإن المجتمعـات والأحيـاء التـي تجـري في أراضيهـا هـذه الأنشـطة الاسـتخراجية تعـاني دائمـا آثـار سلسـلة مـن المشـاكل الاجتماعيـة والبيئيـة الناجمـة عـن هـذا النـوع مـن اسـتغلال المـوارد.

ولذلك، يبدو أن العوز الذي تعاني منه قطاعات كبيرة من السكان يسير جنبا إلى جنب مع وجود كميات هائلة من الموارد الطبيعية (مع ريع تفاضلي عال). لا يتطلب هذا النمط من التراكم سوقا محلية ولا يحتاجه أيضا لأنه يعمل مع رواتب تتناقص قيمتها. ليس هناك ما يكفي من الضغط الاجتماعي لإلزام هذه الصناعات لإعادة الاستثمار في زيادة الإنتاجية. يحدد التوجه الريعي النشاط الإنتاجي، وبطبيعة الحال، فإنه يحدد أيضا بقية العلاقات الاجتماعية. وكنتيجة طبيعية لذلك، فإن هذه الصناعات الاستخراجية - النفط أو التعدين - تشجع العلاقات الاجتماعية الناتجة عن التبعية، والتي تعود بالنفع على مصالح الشركات العابرة للأوطان ذاتها، لكنها تعرقل تنفيذ خطط التنمية الوطنية والمحلية المناسبة.

ثمن الاستخراج

هذا النوع من الاقتصادات الاستخراجية يسبب أضرارا خطيرة ولا رجعة فيها للبيئة الطبيعية. دراسات التعدين أو صناعة النفط في جميع أنحاء العالم وجدت الدليل على الطرق العديدة التي دمرت فيها الطبيعة بشكل لا رجعة فيه. ومآسي الإنسان أيضا لا تعد ولا تحصى وقد تم تدمير الأصول الثقافية لكثير من الشعوب. والوضع ليس أفضل في مجال الاقتصاد. فالبلدان التي تعتمد في صادراتها بشكل أساسي على المعادن أو النفط هي بلدان متخلفة اقتصاديا وتنمو مشاكلها البيئية جنبا إلى جنب مع التوسع في الأنشطة الاستخراجية.

للأنشطة الاستخراجية على اختلاف أنواعها تاريخ طويل ومعروف من النهب في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، ومع استنفاد الموارد الطبيعية الذي أصبح واضحا، خاصة في البلدان الصناعية، هناك ضغط متزايد اليوم على البلدان النامية لتسليم ودائعها النفطية أو المعدنية. حتى الدفاع المتزايد عن البيئة في المجتمعات التي تعتبر متقدمة أصبح بدأ يخلق ضغوطا على الدول الفقيرة لكي تفتح أراضيها لتلبية طلب الاقتصاد العالمي على المعادن.

فمن الضروري أن نتذكر أن الشركات العابرة للأوطان وحكوماتها المتواطئة عادة ما تسلط الضوء على الكميات «الهائلة» من الاحتياطيات المعدنية والنفطية التي وجدتها وحولتها إلى قيمة نقدية. مع هذه الأرقام، التي عادة ما تكون مبالغ فيها إلى حد كبير، فهي تسعى للتأثير على الرأي العام لدعم التعدين أو استخراج الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإن هذه النظرة غير مكتملة. يجب أن تأخذ الأرقام أيضا بعين الاعتبار ما يسمى بالتكاليف الاجتماعية والبيئية الخفية، بما في ذلك، على سبيل المثال، التكلفة الاقتصادية للتلوث. هذه هي خسائر اقتصادية لا تظهر عادة في المشاريع الاستخراجية ويتم نقلها إلى

المجتمع؛ فلنتذكر الدمار الاجتماعي والبيئي في شمال شرق منطقة الأمازون في الإكوادور، والتي أدت لاحقا إلى دعوى قضائية ضد شركة شيفرون تكساكو.

ما يجب أيضا إدراجه في قائمة التكاليف هو ما يسمى بـ «الدعم الضار» في شكل خفض أسعار الطاقة، والمياه المجانية أو الرخيصة، وحتى بنية النقل المعطاة للصناعات الاستخراجية. هل تم عرض تقييم تكلفة مثل هذا الدعم؟ كلا. والسبب في ذلك قد يكون أن الاعتراف بهذه التكاليف من شأنه أن يقلل بشكل كبير من ربحية هذه الشركات ويكشف الفوائد الضئيلة التي تعود بها على الدولة. هذه الأنشطة الاستخراجية أيضا تخلق توترات اجتماعية خطيرة في المناطق التي يجري فيها استخراج الموارد الطبيعية، كما أن هناك عادة عدد قليل جدا من السكان المحليين القادرين على الحصول على وظائف في شركات التعدين والنفط. تحدث الآثار الاقتصادية والاجتماعية الانقسامات في المجتمعات، مما يؤدي إلى مشاجرات بينهم وداخل الأسر، والعنف المنزلي، وانتهاك حقوق الإنسان والمجتمع، وزيادة في الجريمة والعنف والاتجار بالأرض، وهلم جرا.

على مدى عقود، أسس النهج الاستخراجي للتخزين في اقتصادات أمريكا اللاتينية المعتمدة أساسا على التصدير مستويات عالية من البطالة والفقر، في حين أن توزيع الدخل والثروة أصبح أكثر تفاوتا. وذلك يلغي فرص توسيع السوق المحلية لأنه لم يتم إيجاد خلق عمل أو دخل كاف (لا يوجد أي «أثر تدريجي» ولن يكون هناك مثل هذا الأثر). ومع ذلك، هناك ضغط مستمر لتوجيه الاقتصاد أكثر فأكثر نحو سوق التصدير لأن المدافعين عن فكرة «لا يوجد أحد في السوق المحلي لشراء المنتجات» لا يتعبون من تسويقها. «عقلية التصدير الأحادية» هذه تمنع إبداع مجتمع الأعمال الوطني وتقلل من حوافزه. «العقلية المؤيدة للتصدير،» المبنية على أساس الشعار الشهير «التصدير أو الموت»، هي أيضا موجودة في قلب الحكومات وحتى لدى قطاعات واسعة من المجتمع؛ ونتيجة لذلك، يتم إهدار قدرات هائلة وإمكانات موجودة داخل البلدان.

التربة لا النفط:
العدالة البيئية في عصر أزمة المناخ

فاندانا شيفا

تغير المناخ واقتصاديات الكربون:

التنوع البيولوجي في مقابل الوقود الأحفوري

يبدو أن الاختزالية قد أصبحت عادة من عادات العقل البشري المعاصر. نحن نتحدث بشكل متزايد عن تغير المناخ في سياق «اقتصاد الكربون.» نتحدث عن «صفر كربون» و«لا كربون»، كما لو أن الكربون موجود فقط في شكل متحجر تحت الأرض. نحن ننسى أن سلولوز النباتات هو في المقام الأول الكربون.الدبال في التربة هو في معظمه كربون. الغطاء النباتي في الغابات هو في معظمه كربون. إنه كربون حي. وهو جزء من دورة الحياة.

المشكلة ليست الكربون في حد ذاته، ولكن في استخدامنا المتزايد للكربون الأحفوري الذي تشكل على مدى ملايين السنين. اليوم، يحرق العالم ما يساوي 400 عاما من تراكم هذه المادة البيولوجية في كل عام، أي 3-4 مرات أكثر مما كان يحرقه في عام 1956. وفي حين أن النباتات هي مورد متجدد، فإن الكربون الأحفوري لأغراضنا ليس كذلك. سنحتاج إلى ملايين السنين لتجديد إمدادات الأرض من الفحم والنفط.

قبل الثورة الصناعية، كان هناك 580 مليار طن من الكربون في الغلاف الجوي. اليوم هناك 750 مليار طن. وهذا التراكم، الذي هو نتيجة لاحتراق الوقود الأحفوري، هو الذي يتسبب في حدوث أزمة تغير المناخ. وتحتاج الإنسانية إلى حل هذه المشكلة إذا أردنا البقاء على قيد الحياة. إنه اقتصاد الكربون الآخر، الكربون المتجدد المتجسد في التنوع البيولوجي، الذي يوفر الحل.

اعتمادنا على الوقود الأحفوري قد أخرجنا من دورة الطبيعة للكربون المتجدد. اعتمادنا على الوقود الأحفوري حجر تفكيرنا. التنوع البيولوجي هو البديل للكربون الأحفوري. كل

ما نحصل عليه من صناعة البتروكيماويات له بديل في مجال التنوع البيولوجي. الأسمدة الاصطناعية والمبيدات الحشرية والأصباغ الكيميائية، ومصادر التنقل والطاقة، جميعها لها بدائل مستدامة في عالم النبات والحيوان. بدلا من الأسمدة النيتروجينية، لدينا المحاصيل البقولية المثبتة للنيتروجين والكتلة الحيوية المعاد تدويرها عن طريق الأسمدة العضوية أو الكائنات الحية الدقيقة (السماد). وبدلا من الأصباغ الاصطناعية، لدينا الأصباغ النباتية.

تغير المناخ هو نتيجة للانتقال من التنوع البيولوجي المبني على اقتصادات الكربون المتجدد إلى اقتصاد الكربون غير المتجدد الذي يعتمد على الوقود الأحفوري. وهذا هو التحول الذي سمي بالثورة الصناعية.

وريقة لليوم العالمي لكفاحات الفلاح و بذور المزارعين المقاومة، منظم من طرف لا فيا كامبسينا في 17 أفريل 2014. صورة: Destroyer Designers Mexico

في حين أن تغير المناخ، مع ذروة النفط ونهاية النفط الرخيص، يخلق حتمية بيئية لمرحلة ما بعد النفط وما بعد الوقود الأحفوري، وما بعد الاقتصاد الصناعي، فإن النموذج الصناعي لا يزال القوة الموجهة للبحث عن مسار انتقال إلى مرحلة ما بعد النفط. ذلك لأن التصنيع قد أصبح نموذجا ثقافيا لقياس التقدم البشري. إننا نريد عالم ما بعد النفط، ولكن ليس لدينا الشجاعة لتصور عالم ما بعد الصناعي. نتيجة لذلك، فإننا نتشبث بالبنية

التحتيـة لاقتصـاد الوقـود الأحفـوري كثيـف الطاقـة ونحـاول أن نشـغله ببدائـل مثـل الطاقـة النوويـة والوقـود الحيـوي. يتـم تعريـف الطاقـة النوويـة القـذرة عـلى أنهـا «الطاقـة النظيفـة». ويجـري الترحيـب بالإنتـاج غـير المسـتدام لوقـود الديـزل الحيـوي والوقـود الحيـوي عـلى أنـه الخيـار «الأخـضر.»

تلعـب الإنسـانية هـذه الحيـل مـع نفسـها ومـع والكوكـب لأنهـا حبيسـة النمـوذج الصناعـي. تسـتند أفكارنـا عـن الحيـاة الجيـدة عـلى أنمـاط الإنتـاج والاسـتهلاك التـي انتجهـا اسـتخدام الوقـود الأحفـوري. ونحـن نتمسـك بهـذه الأنمـاط مـن دون أن نـدرك حقيقـة أنهـا أصبحـت مجـرد إدمـان إنسـاني عـلى مـدى السـنوات الخمسـين الماضيـة وأن الحفـاظ عـلى هـذا النمـط مـن العيـش قصـير المـدى وغـير المسـتدام لمـدة خمسـين عامـا أخـرى يـأتي مـع خطـر محـو ملايـين الأنـواع وتدمـير الظـروف ذاتهـا اللازمـة لبقـاء الإنسـان عـلى هـذا الكوكـب. إننـا نفكـر في الرفـاه فقـط مـن حيـث رفـاه البـشر، وحتـى نكـون أكـثر دقـة، رفـاه البـشر عـلى مـدى السـنوات الخمسـين المقبلـة. إننـا نضحـي بحقـوق الأنـواع الأخـرى ورفاهيـة الأجيـال القادمـة.

لتجـاوز النفـط، يجـب علينـا أن نتجـاوز إدماننـا لنمـوذج معـين مـن التقـدم الإنسـاني والرفـاه البـشري. لنتجـاوز النفـط، يجـب علينـا إعـادة إقامـة شراكات مـع الأنـواع الأخـرى. ولنتجـاوز النفـط، يجـب علينـا إعـادة تأسـيس اقتصـاد الكربـون الآخـر، اقتصـاد متجـدد عـلى أسـاس التنـوع البيولوجـي.

الكربـون المتجـدد والتنـوع البيولوجـي يعيـدان تعريـف التقـدم. أنهـما يعيـدان تعريـف التنميـة. وهـما يعيـدان تعريـف «التقـدم»، و«النمـو» و«التخلـف». في نمـوذج الوقـود الأحفـوري، التقـدم يعنـي التصنيـع – أن يكـون هنـاك طعـام مصنـع، وملبـس ومـأوى وتنقـل، وتجاهـل التكاليـف الاجتماعيـة لتهجـير النـاس مـن العمـل والتكاليـف البيئيـة لتلـوث الغـلاف الجـوي وزعزعـة اسـتقرار المنـاخ. في نمـوذج الوقـود الأحفـوري، التخلـف هـو وجـود أنظمـة غـير صناعيـة خاليـة مـن الوقـود الأحفـوري لإنتـاج غذائنـا، والملابـس، وتوفـير المـأوى والتنقـل. في نمـوذج التنـوع البيولوجـي، أن تكـون متقدمـا هـو أن تكـون قـادرا عـلى تـرك مسـاحة بيئيـة للأنـواع الأخـرى، لجميـع النـاس وللأجيـال القادمـة مـن البـشر. أن تكـون متخلفـا هـو أن تسـتولي عـلى المسـاحة البيئيـة للأنـواع والمجتمعـات الأخـرى، أن تلـوث الغـلاف الجـوي وأن تهـدد كوكـب الأرض.

نحـن بحاجـة إلى تغيـير طريقـة تفكيرنـا قبـل أن نتمكـن مـن تغيـير عالمنـا. هـذا التحـول الثقـافي هـو في صلبـه جعـل أي تحـول في الطاقـة يسـير إلى عـصر مـا بعـد النفـط. مـا يمنـع التحـول هـو النمـوذج الثقـافي الـذي يـرى أن التصنيـع تقدمـا مـع أفـكار زائفـة عـن الإنتاجيـة والكفـاءة. لقـد جعلونـا نعتقـد بـأن الزراعـة الصناعيـة ضروري لإنتـاج المزيـد مـن الغـذاء. هـذا ليـس صحيحـا عـلى الإطـلاق. الزراعـة الإيكولوجيـة ذات التنـوع البيولوجـي تنتـج مـواداً غذائيـة أكـثر وأفضـل مـن معظـم الزراعـة كثيفـة الطاقـة والكيماويـات. لقـد جعلونـا نعتقـد زورا أن المـدن المصممـة

للسيارات توفر تنقلا أكثر فعالية في تلبية احتياجاتنا اليومية من المدن المصممة للمشاة وراكبي الدراجات.

أصحاب المصالح الخاصة الذين يكسبون من بيع الأسمدة والديزل والسيارات والشاحنات غسلوا أدمغتنا وجعلونا نعتقد بأن الأسمدة الكيماوية والسيارات يعنون التقدم. لقد أصبحنا مجرد مشترين لمنتجاتهم غير المستدامة بدلا من أن نكون مبدعين لشراكات تعاونية مستدامة - داخل المجتمع البشري ومع الأنواع الأخرى والأرض ككل.

اقتصاد التنوع البيولوجي هو البديل المستدام لاقتصاد الوقود الأحفوري. التحول من الأنظمة المدفوعة بالوقود الأحفوري إلى أنظمة التنوع البيولوجي يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال انبعاثات أقل واستيعاب أكبر لثاني أكسيد الكربون. نحن بحاجة لخلق النظم الإيكولوجية قبل كل شيء، وذلك لأن آثار تلوث الغلاف الجوي ستستمر حتى إن قللنا من الانبعاثات. ولأن الاقتصادات ذات التنوع البيولوجي هي فقط التي توفر القدرة على التكيف مع مناخ لا يمكن التنبؤ به. والأنظمة ذات التنوع البيولوجي هي فقط التي توفر البدائل التي يمكن للجميع تحملها. نحن بحاجة إلى العودة إلى دورة الكربون المتجددة للتنوع البيولوجي. نحن بحاجة إلى إنشاء ديمقراطية الكربون حتى يتسنى لجميع الكائنات أن تحصل على حصة عادلة من الكربون المفيد، وحتى لا يثقل أحد في حمل حصة غير عادلة من تأثيرات المناخ بسبب التلوث الكربوني.

تغير المناخ:
ليس مجرد أي عمل هو الحل

بابلو سولون

في 21 أيلول/سبتمبر من عام 2014، تجمع مئات الآلاف في نيويورك للمشاركة في واحدة من أكبر المسيرات ضد تغير المناخ. كانت المناسبة هي مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إلى عقده الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. موضوع المؤتمر كان «اتخاذ الإجراءات». ولكن هل هذا يتضمن فعلا تدابير من شأنها أن تجلب المزيد من الضرر لهذا الكوكب؟

لقد كان العِلم دائما واضحا بالنسبة للحاجة الملحة لاتخاذ خطوات ملموسة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري) للإبقاء على ارتفاع حرارات الكرة الأرضية العالمي تحت 2 درجة مئوية، وذلك لأن أي زيادة فوق ذلك سيكون لها عواقب كارثية ومن المحتمل أن تغير الحياة كما نعرفها. يحسب تقرير فارق الانبعاثات الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه إذا ما تم تنفيذ التعهدات الطوعية الضعيفة نسبيا التي تعهدت بها البلدان في كوبنهاغن في عام 2009 دون قواعد صارمة، يمكن أن تصل الانبعاثات إلى حوالي 56 بليون طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020. وهذا من شأنه وضع العالم على طريق لزيادة قدرها 4-8 درجان مئوية خلال هذا القرن.

إذا أردنا البقاء على مسار ارتفاع درجة الحرارة من 1.5-2 درجة مئوية، لا بد من تخفيض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ما بين 37 و44 بليون طن بحلول عام 2020. وهذا يتطلب عملا حقيقيا – ليس مجرد تعهدات طوعية - وذلك يعني تخفيضات ملزمة قانونيا دون أسواق الكربون الذي تعمل فقط على نقل الإنبعاثات من مكان إلى آخر.

بـدلا مـن ذلـك، نظـم بـان كي مـون حفـلا كبـيرا في مدينـة نيويـورك، ودعـى رؤسـاء الـدول ورؤسـاء الـشركات عـبر الوطنيـة، والتـي يجنـي العديـد منهـا الكثـير مـن المـال مـن خـلال الإتجـار بإعتـمادات التلـوث في أسـواق الكربـون والمسـؤولة عـن زيـادة انبعاثـات الغـازات الدفيئـة. وبشـكل أكـثر تحديـدا، وفقـا لمعهـد مسـاءلة المنـاخ في ولايـة كولـورادو الأمريكيـة، فـإن ثلثـي جميـع انبعاثـات هـذه الغـازات الدفيئـة تـأتي مـن 90 شركـة نفـط وغـاز وفحـم. ومـن بـين هـؤلاء، هنـاك خمسـون شركـة نفـط يمتكهـا المسـتثمرون مثـل شـيفرون, اكسـون، وبرتيـش بتروليـوم BP وشركـة شـل، بالإضافـة إلى منتجـي الفحـم مثـل برتيـش كـول، بيبـودي للطاقـة وبي.اتـش.بي بيليتـون.

مسيرة الشعوب من أجل المناخ في نيويورك, 21 سبتمبر 2014.

قمـة المنـاخ هـي دعايـة بهلوانيـة كبـيرة، حيـث أنهـا ليسـت حتـى جـزءا مـن المفاوضـات الرسـمية بموجـب اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ. بـل هـي مجـرد وسـيلة لاعطـاء «قـادة» المنـاخ منصـة عالميـة لالقـاء الخطـب الجميلـة بـدلا مـن تحفيـز العمـل. ليـس ذلـك فحسـب، بـل انهـا أيضـا تعـزز العمـل المبنـي عـلى السـوق والإصـلاح التقنـي واللذيـن مـن شـأنهما أن يجلبـا المزيـد مـن الـضرر لكوكـب الأرض. ويشـمل هذيـن العملـين تخفيـض الانبعاثـات الناجمـة عـن إزالـة الغابـات وتدهورهـا، الزراعـة الذكيـة مناخيـا، الكربـون الأزرق وتعويـض التنـوع البيولوجـي. كـما يشـمل الإصـلاح التقنـي «حلـولا زائفـة» تـروج لهـا الـشركات العابـرة الحـدود: الهندسـة الجيولوجيـة، والتقـاط الكربـون وتخزينـه، والكائنـات المعدلـة وراثيـا، والوقـود الزراعـي والطاقـة الحيويـة الصناعيـة، والبيولوجيـا التركيبيـة وتكنولوجيـا النانـو، والتكسـير الهيدروليـكي، والمشـاريع النوويـة، وتوليـد الطاقـة مـن النفايـات عـلى أسـاس الحـرق.

لم يتم استحداث هذه الحلول الخاطئة من أجل معالجة تغير المناخ. بدلا من ذلك، إنها تهدف لضمان الأرباح المستمرة للشركات. والأسوأ من ذلك، أنها تخدم تسليع وخصخصة وظائف الطبيعة وتدمير النظم البيئية - مثل الغابات والتربة، والأراضي الرطبة، والأنهار، والأيكة الساحلية (أشجار المانغروف) والمحيطات - التي تعتمد عليها الحياة على هذا الكوكب.

وفي الوقت نفسه، نددت أكثر من 330 منظمة وحركة اجتماعية يمثلون أكثر من 200 مليون شخص استيلاء الشركات على محادثات الامم المتحدة للمناخ، وكانوا أيضا في الشوارع في نيويورك. وكان بين هذه الحركات لا فيا كامبيسينا، أويل ووتش انترناشونال، المنظمة الدولية لحقوق المهاجرين، التحالف العالمي للغابات، شبكة البيئة الأصلية، التحالف الشعبي للعدالة العالمية، أتاك، وغيرها الكثير. وكانت رسالتهم بسيطة: لا يمكننا حل أزمة المناخ دون معالجة أسبابها الجذرية.

رغم عدم وجود طريق مختصر لتغيير النظام، فيما يلي خطة من عشر نقاط عمل روجت لها الحركات الاجتماعية وحلفائها في نيويورك لتجعلنا نبدأ بالعمل:

- فرض التزامات مقيّدة وفورية للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية بما لا يزيد عن 1.5 درجة مئوية هذا القرن من خلال الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية السنوية إلى 38 بليون طن بحلول عام 2020؛
- ترك أكثر من 80% من الوقود الأحفوري تحت التربة؛
- فرض حظر على استكشافات النفط والغاز الجديد والتحول بعيدا عن استخراج الموارد؛
- تسريع التحول إلى الطاقة النظيفة والمتجددة مع الرقابة العامة والمجتمعية.
- تشجيع الإنتاج والاستهلاك المحلي للسلع؛
- الانتقال من الزراعة الموجهة للتصدير إلى الإنتاج المبني على المجتمع على أساس مبادئ السيادة الغذائية؛
- تطبيق استراتيجيات صفر نفايات وتحسين وتوسيع النقل العام؛
- خلق المزيد من فرص عمل المناخ مُصمَمة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
- تفكيك الصناعة العسكرية والحربية التي تولد انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحويل ميزانيات الحرب لتعزيز سلام حقيقي.

إذا كان هـذا الزخـم الجديـد في «تحفيـز العمـل واتخـاذ الإجـراءات» سـيحقق أيـة نتيجـة إيجابيـة، يجـب أن تكـون أولى خطواتنـا وقـف اسـتيلاء الـشركات عـلى مفاوضـات المنـاخ في إطـار اتفاقية الأمم المتحـدة بشأن تغـير المنـاخ. فـإذا مـا خسرنـا هـذا العقـد، لـن تكـون هنـاك عـودة الى الـوراء مـن فـوضى المنـاخ. الآن هـو وقـت العمـل الحقيقـي والهـادف الـذي لا يجلـب المزيـد مـن الـضرر لهـذا الكوكـب.

القسم الثالث:
حذار من
"الحلول الكاذبة"

ديزيرتيك:
الاستيلاء على الطاقة المتجددة؟

حمزة حموشان

يبدو أن خطة تزويد أوروبا بالطاقة من محطات الطاقة الشمسية في الصحراء قد توقفت، ولكن لا تزال العديد من المشاريع الشمسية الكبيرة في شمال أفريقيا تمضي قدما رغم المخاوف المحلية. حمزة حموشان، يسأل: أين كان الخطأ في مشروع ديزرتيك، وهل يمكن للطاقة الشمسية من الصحراء أن تلعب الآن دورا في مستقبل ديمقراطي ومستدام؟

إذا كُنت تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية،عساك قد شاهدت صورة يتم تداولها (انظر الصورة أدناه)، تظهر مربعا صغيرا في الصحراء مع التسمية التوضيحية: إنّ «هذه الكمية من الطاقة الشمسية في الصحراء يمكنها أن تزود العالم كله بالطاقة!»

هل يمكن أن يكون هذا الإدعاء صحيحا؟ إنه يقوم على بيانات أطروحة بحثية كتبتها ناديـن ماي في عام 2005 لجامعة براونشفايغ التقنية في ألمانيا.

ووفقا لماي، هناك مساحة تبلغ تقريبا 3.49 مليون كيلومتر مربع لتركيز محطات طاقة شمسية (CSP) في دول شمال أفريقيا: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر. وتقول ماي بأن مساحة 254 كم × 254 كم (أكبر مربع في الصورة) ستكون كافية لتلبية الطلب على الكهرباء الكلي في العالم. يمكن أن تنتج كمية الكهرباء التي تحتاجها دول الاتحاد الاوروبي الخمس وعشرون على مساحة 110 كم × 110 كم (على افتراض أن مجمّعات الطاقة الشمسية يمكنها التقاط 100% من الطاقة). وهناك تقدير أكثر واقعية وضعته مبادرة مولد فن الأرض(Land Art Generator Initiative)، يفترض معدل التقاط 20% ومساحة أكبر بحوالي ثماني مرات من تلك الواردة في دراسة ماي من أجل تلبية احتياجات العالم من الطاقة. ومع ذلك، فإن الخريطة أدناه هي مثال جيد لإمكانيات الطاقة الشمسية وكيف أن مساحة صغيرة بإمكانها تزويد جميع أنحاء العالم بالطاقة.

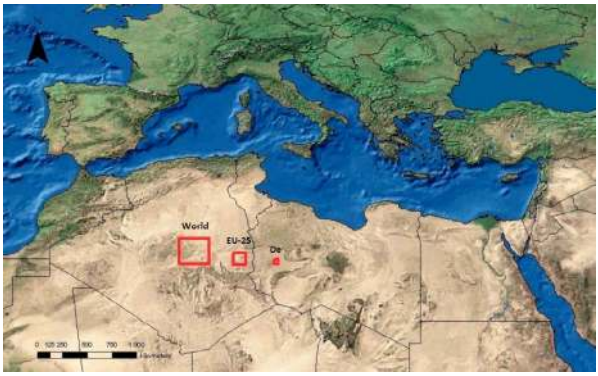

الصورة: نادين ماي

هـذه ليسـت فكـرة جديـدة. قبـل ذلـك، وفي عـام 1913، عـرض المهنـدس الأمريـكي فرانـك شـومان مشـاريع لأول محطـة للطاقـة الحراريـة الشمسـية في العـالم عـلى النخبـة الاسـتعمارية في مـصر، بمـا في ذلـك القنصـل العـام البريطـاني اللـورد كتشـنر. كان مـن المفـترض أن تضـخ محطـة توليـد الكهربـاء الميـاه مـن نهـر النيـل إلى الحقـول المجـاورة حيـث كانـت تتـم زراعـة محصـول القطـن المربـح في مـصر، ولكـن الإنـدلاع الفجـائي للحـرب العالميـة الأولى انهـى هـذا الحلـم.

وجـرى استكشـاف الفكـرة مـرة أخـرى في الثمانينـات مـن القـرن المـاضي مـن قبـل الفيزيـائي الألمـاني غيرهـارد كنيـس الـذي كان أول شـخص يقـدر كميـة الطاقـة الشمسـية اللازمـة لتلبيـة حاجـة البشرية مـن الكهربـاء. في عـام 1986، في اسـتجابة مبـاشرة لحادث تشـيرنوبيل النـووي، وصل إلى هذا الاسـتنتاج اللافـت للنظـر: في سـت سـاعات فقـط، تتلقـى صحـاري العـالم طاقـة مـن الشـمس أكـبر مـن تلـك التـي يسـتهلكها البـشر في سـنة كاملـة. هـذه الأفـكار وضعـت حجـر الأسـاس لديزيرتيـك.

ما هي ديزيرتيك؟

الهـدف مـن ديزيرتيـك هـو أن يكـون شـبكة واسـعة مـن محطـات الطاقـة الشمسـية في الصحـراء الكـبرى. عـلى عكـس الألـواح الشمسـية اللامركزيـة عـلى أسـطح المنـازل التـي تـزود كل منـزل عـلى حـدةٍ بالطاقـة الشمسـية، فـإن ديزيرتيـك هـو مـشروع ذو نطـاق أوسـع بكثـير. التصـور الخـاص بـه هـو محطـات طاقـة شمسـية ضخمـة تمتـد عـلى مسـاحة شاسـعة مـن الأراضي. وتسـتخدم الطاقـة الشمسـية المركـزة(CSP) الآلاف مـن المرايـا لتركيـز مسـاحة كبـيرة مـن أشـعة الشـمس عـلى محـرّك بخـاري. شـبكات كابـلات نقـل سـتتجه شـمالا لتزويـد مـدن وبلـدان كاملـة بالطاقـة. وستسـتخدم ملايـين الغالونـات مـن الميـاه لغسـل غبـار الصحـراء عـن اللوحـات والمرايـا.

بدفع من كل من مؤسسة ديزيرتيك ومبادرة ديزيرتيك الصناعية(Dii) - وهما كيانين مختلفين ولكنهما مرتبطين - نمت الخطط وتقلصت في السنوات الأخيرة. روّجت المبادرة الصناعية رؤية بقيمة 400 مليار يورو يتم من خلالها ربط محطات الطاقة الشمسية في الصحراء بأوروبا القارية من خلال كابلات خاصة لنقل التيار المباشرذي التوتر العالي لتزويد الإتحاد الأوروبي بـ 20% من احتياجاته من الكهرباء. وكان إتحاد المبادرة الصناعية يتألف من شركات متعددة الجنسيات مثل E.ON، ميونيخ ري وسيمنس ودويتش بنك، وكذلك مؤسسة ديزيرتيك – وهي عبارة عن شبكة من السياسيين، وأصحاب الأعمال التجارية، والأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني. ولكن ضعف الاقتصاد والمعارضة لفكرة تصدير الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا إلى أوروبا قلصت المخطّطات الضخمة، وجعلت معظم الأعضاء يتركون المبادرة الصناعية.

حاليا، ما زالت ديزيرتيك ماضية قُدُما، مع وجود مشاريع على الطاولة في تونس والمغرب والجزائر. ومؤسسة ديزيرتيك ما زالت تدعم مشروع Tunur في تونس، وهو مشروع مشترك بين نور للطاقة ومقرها المملكة المتحدة ومجموعة من المستثمرين المالطيين والتونسيين في قطاع النفط والغاز. وهي تصف نفسها صراحة كمشروع لتصدير الطاقة الشمسية يربط بين الصحراء وأوروبا. وبالنظر إلى أن تونس تعتمد على الجزائر في احتياجاتها من الطاقة وهي تعاني من زيادة في انقطاع التيار الكهربائي، فإنه أمر شنيع أن تتوجه إلى الصادرات بدلا من إنتاج الطاقة للاستخدام المحلي. ضياء الهمامي، صحفي تونسي يحقق في قطاع الطاقة،انتقد الليبيرالية المستمرة والمتصاعدة في إنتاج وتصدير الطاقة الخضراء في بلاده لأن ذلك يهدّم الرقابة العامة من قبل الشركة التونسية العامة للكهرباء والغاز ويتيح التصدير المباشر للكهرباء من قبل شركات خاصة وهذا يقلّل من شأن المصلحة الوطنية. وقد وصف الدولة التونسية بأنها تخضِع نفسها للقطاع الخاص بدلا من المصالح العامة.

نجحت الحكومة المغربية في جذب التمويل لمشروعي محطة ورزازات للطاقة الشمسية المركزة من البنوك الأوروبية (الإتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية وبنك التنمية الألماني، وبنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي). فقط في أيلول/ سبتمبر من عام 2014 وافق البنك الدولي على قرض ثان بقيمة 519 مليون دولار اميركي. جواد م، مناضل مغربي من أتاك / CADTM (لجنة إلغاء ديون العالم الثالث) انتقد كثيرا سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على إنتاج الطاقة الكهربائية في بلاده، الأمر الذي يضعف السيادة الوطنية في قطاع الطاقة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة المغربية، بمساعدة من أعضاء كونسورتيوم المبادرة الصناعية، قد نجحت في استقطاب التمويلات من المقرضين الدوليين لتطوير أكبرمحطة تركيز الطاقة الشمسية (CSP) في العالم في ورزازات. كان من المتصور أن يكون أصلا مشروع تصدير، لكنه فشل في الحصول على دعم الحكومة الاسبانية لمخطّط الكابلات تحت البحر. ويتم الآن الترويج

للمشروع على أنه وسيلة للمغرب لزيادة إمدادات الطاقة المتجددة داخل البلد. ومع ذلك، فإن دور الشركات متعددة الجنسيات في المشروع لا يزال يجلب المزيد من الانتقادات. فجواد، يشعر بالقلق إزاء زيادة السيطرة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات على إنتاج الطاقة الكهربائية في بلاده. وهو يرى أن مشاريع مثل ورزازات تشكل تهديدا للسيادة الوطنية في قطاع الطاقة النظيفة، لأن القرارات الحاسمة التي تؤثر على السكان يجري اتخاذها من قبل حفنة من التكنوقراطيين، بعيدا عن أي عملية ديمقراطية أو تحاور.

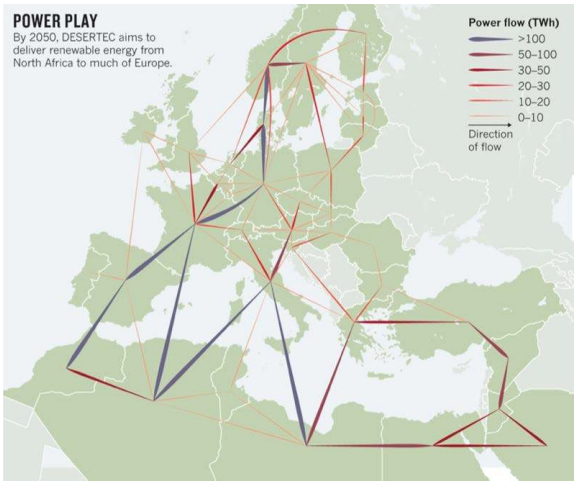

خريطة للتوزيع الأكثر فعالية من حيث التكلفة لمصادر الطاقة المتجددة في عام 2050، على أساس المحاكاة التي أدارها معهد فراونهوفر لأنظمة والبحث الابتكاري في كارلسروه بألمانيا.

لفهم التفكير وراء ديزيرتيك، نحن بحاجة إلى النظر في بعض الأحداث التاريخية. بين عامي 1998 و2006، تم تشكيل مجموعة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ومصر والأردن وإسرائيل ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس.كان الهدف المعلن من ورائها هو «التحريرالليبيرالي التدريجي للتجارة» في المنطقة، وإنشاء منطقة تجارة متوسطية حرة. وكان هناك مشروع له أهداف مماثلة وهو الاتحاد من أجل المتوسط أطلقه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في عام 2008، لتعزيز «الترابط والاعتماد المتبادل» بين الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

هذا «الترابط والاعتماد المتبادل» يذكرنا بالمقولة الشهيرة لرئيس الوزراء الفرنسي السابق إدغار فور في عام 1956: «الاستقلال في الاعتماد المتبادل» ("L'indépendance dans l'interdépendance")، وهي استراتيجية تم الترويج لها من قبل الحكومات الفرنسية المتعاقبة للحفاظ على السيطرة والهيمنة على البلدان الأفريقية «المستقلة» حديثا. تم تصميم

الاتحاد من أجل المتوسط ليتبع نفس هذه الخطى، ولتعزيز المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وسيطرته واستحواذه على موارد الطاقة بدون عوائق. الترويج لتعزيز الشراكة في مجال الطاقة المتجددة هو مشروع أساسي ذو أولوية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ينبغي علينا أن نفهم مشروع ديزرتيك في هذا السياق المؤيد للصفقات التجارية للشركات والصراع على النفوذ وموارد الطاقة. فالمشروع يمكن أن يلعب دورا في تنويع مصادر الطاقة بعيدا عن روسيا وكذلك المساهمة في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي للحد من انبعاثات الكربون. وأيّ منطقة يمكن أن تكون أفضل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحقيق هذه الأهداف؟ فهي منطقة تنعم بالكثير من الموارد الطبيعية، من الوقود الأحفوري وحتى أشعة الشمس والرياح. يبدو أنّها خطة «استعمارية» مألوفة تبسط أمام أعيننا: تدفق غير محدود للموارد الطبيعية الرخيصة من الجنوب العالمي إلى بلدان الشمال الصناعية الثرية، وبالتالي الحفاظ على التقسيم الدولي للعمل، تقسيم غير عادل وظالم جدا.

هذا مصدر قلق حقيقي وشرعي نظرا للّغة المستخدمة في المقالات والمنشورات المختلفة التي تصف إمكانات الصحراء في توفير الطاقة للعالم كله. توصف الصحراء بأنها أرض فارغة واسعة، وقليلة الكثافة السكانية؛ وهي تشكل فرصة ذهبية لإمداد أوروبا بالكهرباء لتتمكن من الاستمرار في نمط الحياة الاستهلاكي والاسراف والتبذير في استهلاك الطاقة. وهذه هي نفس اللغة التي استخدمتها القوى الاستعمارية لتبرير مهمتها الحضارية وكأفريقيٍّ، لا يمكنني إلا أن أنظر بريبة كبيرة إلى مثل هذه المشروعات العملاقة ودوافعها من «النوايا الحسنة» التي غالبا ما تكون تغطية مزيّنة لمشاريع استغلالية وحشيّة. دانيال آيوك مبي إغبي، من الشبكة الأفريقية للطاقة الشمسية أثار مخاوف مماثلة في عام 2011. يقول أن «العديد من الأفارقة يشككون في ديزيرتيك.» «الأوروبيون يقدّمون الوعود ولكنهم في نهاية المطاف، يحضرون مهندسيهم ومعدّاتهم، ويذهبون. انه شكل جديد من أشكال استغلال الموارد، تماما كما في الماضي.» النقابي التونسي منصور شرني سأل أيضا: «أين ستستخدم الطاقة المنتجة هنا؟ من أين ستأتي المياه التي ستبرد محطات الطاقة الشمسية؟ وعلى ماذا سيحصل السكان المحليون من كل ذلك؟»

التنمية المستدامة أو قبول الوضع الراهن؟

توليد كميات هائلة من الكهرباء من الصحراء الكبرى بحد ذاته ليس عملا خاطئا كما أنه ليس عملا غير شريف. يجب الإشادة بالهدف المتمثل بتوفير الطاقة النظيفة المستدامة لكوكب الأرض لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري. ولكن مثل أي فكرة أخرى، فإن أسئلة مثل: من الذي سيستخدمها، وكيف تنفَّذ الفكرة، ولخدمة أية أجندة، وفي أي سياق يتم الترويج لها، هي أسئلة على قدر كبير من الأهمية.

تم تقديم ديزيرتيك كرد فعل على قضايا تغير المناخ، ونزاعات الغاز الروسية-الأوكرانية في عام 2006 و2009، والمخاوف حول ذروة انتاج النفط، وأزمة الغذاء العالمية في عام 2009. ومع ذلك، فإنها لا تتناول أي من الأسباب الهيكلية التي تقوم عليها هذه القضايا. باعتبارأنها قدِّمت كإصلاح تكنولوجي لا سياسي من شأنه التعامل مع هذه الأخطار والتهديدات دون تغيير جوهري، فهي إذن تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن وعلاقات القوى الدولية الحالية التي خلقت الأزمات في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، تقديم منطقة الأورو- متوسط كمجتمع موحد (نحن جميعا أصدقاء الآن، ونحن بحاجة للكفاح معاً ضد عدو مشترك!) يخفي العدو الحقيقي لشمال أفريقيا، والذي هو الهيمنة الأوروبية والسيطرة الغربية وقمعية النخب المحلية التي تستغل الناس لمصلحتها الخاصة.

«الحلول» التي تتمحور حول المشاريع الهندسية الكبيرة مثل ديزرتيك تقدم تغير المناخ كمشكلة مشتركة بدون الإشارة إلى الإطار السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وهذا النظرة تخفي المسؤوليات التاريخية للغرب الصناعي، وتحجب الفروقات الطبقية داخل البلدان، ونقاط الضعف المختلفة بين دول الشمال والجنوب. كما تضفي ديزيرتيك الشرعية على فكرة «الرأسمالية الخضراء» المشكوك فيها للغاية، وتوفر غطاء علاقات عامة لشركات الطاقة الكبرى وأنظمة النفط والغاز. دعم المشاريع الكبيرة «للطاقة النظيفة» يتيح لهم تقديم أنفسهم على أنهم حماة البيئة بدلا من حقيقتهم كمذنبين وملوثين.

ديزيرتيك، الانتفاضات العربية ومناهج متمحورة حول المجتمعات

أي مشروع يتعلق بإنتاج الطاقة المستدامة يجب أن يكون متجذرا في المجتمعات المحلية، وموجها نحو توفير وتلبية احتياجاتهم ويجب أن يتمحور حول العدالة الطاقوية والبيئية. وهذا الأمر يصبح أكثر أهمية في سياق الثورات العربية ومطالب الثورات: الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية. يجب أن نكون حذرين من الانضمام والتصفيق لمثل هذه المشروعات العملاقة والمركزية للطاقة المتجددة إذا كانت تعيد نفس أنماط السيطرة والاستغلال التي قامت عليها مشاريع الطاقة الاستخراجية الماضية.

في سياق الثورات العربية، عرضت ديزيرتيك نفسها بأنها مسار تقدمي يسعى إلى الأمام. ومع ذلك تعاونت مع النخب الفاسدة والأنظمة الاستبدادية، بعض منها قد تم الإطاحة بها منذ ذلك الحين. الافتراض القائل أنّ التحرر الاقتصادي و«التنمية» يؤديان بالضرورة إلى الرخاء والاستقرار والديمقراطية يتكرر بلا حياء لدرجة مملّة وكأن النيوليبرالية والمخطّطات الغربية (للا) تنمية لم يكن لهما علاقة بالانتفاضات في المقام الأول.

المشاريع التي تشارك فيها الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة تميل إلى اتخاذ نهج تنازلي من أعلى إلى أسفل، مما يزيد من خطر التشرّد والاستيلاء على الأراضي، والتلوث المحلي. وعلى الرغم من الوعود، هذه المخططات نادرا ما تخفف من حدة الفقر أو من حدة البطالة.

لقد كانت هذه هي النقائص الرئيسية للمبادرة ديزيرتيك. عدد قليل فقط من الفاعلين الاجتماعيين من جنوب البحرالأبيض المتوسط شارك في تطوريها، ومعظمهم من المؤسسات العامة والسلطات المركزية، وليس من المجتمعات المحلية التي ستتأثربالمشروع. محطات الطاقة الشمسية الكبيرة تستخدم كميات هائلة من المياه والتي هي بالأصل نادرة. هذا الأمر يجب أن يكون مندمجا مع الاستخدامات والاعتبارات المحلية للمجتمع، وألا يكون علاقة نهب أخرى.

سؤال مهم آخر هو: هل ستعمل هذه المشاريع على نقل المعرفة، والخبرة، وتصاميم تكنولوجيا الطاقة المتجددة إلى البلدان في هذه المنطقة؟ هذا يبدو غير مرجح نظرا للتكتم المعتاد للشركات متعددة الجنسيات في القيام بذلك ومسائل الملكية الفكرية حول هذه التكنولوجيات. وكمثال على ذلك، فإن الأحواض الزجاجية (التي تعمل على جمع الحرارة الشمسية) لمحطات الطاقة الشمسية المركزة CSP في شمال أفريقيا تم صنعها جميعا في ألمانيا، وبراءات الاختراع لمستقبِلات الأنبوب الزجاجي تحتجزها الشركات الألمانية. لذلك، وبدون الوصول العادل إلى هذه التكنولوجيات، ستظل دول شمال أفريقيا تعتمد على الغرب والشركات متعددة الجنسيات لتحقيق التنمية المتجددة في المستقبل. هذا قد يكون ضارا جدا للسيادة الوطنية على المدى البعيد.

الطاقة الشمسية، ريع جديد للأنظمة الاستبدادية؟

بدلا من توفير الطريق «للتنمية» بعيدا عن الحكومات القمعية، تعطي محطات الطاقة الشمسية الكبيرة والمركزية الدولة مزيدا من السلطة على السكان، على غرار أنظمة طاقة الوقود الأحفوري الحالية. إنها أيضا تسمح للنخب الفاسدة والمستبدة أن تنتج الريع الاقتصادي على حساب الشعب. لتوضيح هذا الخطر، دعونا نأخذ ما حدث في الجزائر كمثال.

لقد وفر النفط والغاز دخلا للنظام الجزائري على مدى عقود، استُخدِم في شراء السلم الاجتماعي وفي محافظة النظام على فرض قبضته على السلطة. ومع اندلاع الحرب الأهلية الجزائرية الهمجية (حرب ضد المدنيين لنكون أكثر دقة)، وفي نفس الوقت الذي مورِس فيه العنف بطريقة منتظمة من قبل كل من الأصوليين الإسلاميين والدولة، وضعت شركة بريتيش بتروليوم BP اللمسات الأخيرة على عقد بقيمة 3 مليارات دولار في ديسمبر 1995، يعطي الشركة الحق في استغلال احتياطيات الغاز في منطقة عين صالح في الصحراء على مدى ثلاثين سنة. كما استطاعت أيضا شركة توتال من توقيع صفقة مماثلة قيمتها 1.5

بليـون دولار بعـد شـهر واحـد، وفي نوفمـبر 1996 تـم افتتـاح خـط أنابيـب جديـد لتزويـد الاتحـاد الأوروبي بالغـاز: خـط أنابيـب المغرب-أوروبـا عـن طريـق أسـبانيا والبرتغـال. مـما لا شـك فيـه, إنّ هـذه العقـود عـززت مـن موقـع النظـام الـذي مـارس العنـف والقمـع في جميـع أنحـاء البـلاد في وقـت مـن العزلـة الدوليـة.

هـذه الـشركات والإتحـاد الأوروبي كانـوا (و مـا زالـوا) مربوطـين مـع الجزائـر باسـتثمارات ضخمة،وبالتـالي كانـت لهـم مصلحـة واضحـة في التأكـد مـن عـدم سـقوط النظـام القمعـي ولذلـك دعمت»الحـرب القـذرة» للنظـام الجزائـري في التسـعينات مـن القـرن المـاضي.

ومـن شـأن مـشروع عمـلاق للطاقـة المتجـددة مثـل ديزيرتيـك الـذي يربـط الاقتصـادات الأوروبيـة بحكومـات الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا الفاسـدة أن يخلـق بالضبـط نفـس النوع من المشـاكل. فمشـاريع الطاقـة، سـواء تلـك التـي تعتمـد عـلى الوقـود الأحفـوري أو الطاقـة المتجـددة، والتـي لا تعـود بالنفـع عـلى النـاس في المناطـق التـي يتـم فيهـا اسـتخراج الطاقـة، والتـي تعمـل عـلى دعـم الأنظمـة الاسـتبدادية والقمعيـة أو التـي لا تـثري سـوى أقليـة صغـيرة مـن النخـب الشرهـة والـشركات المتعـددة الجنسـيات، هـي مشـاريع مُشـينة وفاضحـة ويجـب أن تُقـاوَم.

دعـاة مشـاريع تصديـر الطاقـة النظيفـة التـي تبـدو ذو نوايـا حسـنة مثـل ديزيرتيـك يجـب أو يكونـوا حذريـن بـألا يقومـوا بدعـم جديـد «للاسـتيلاء عـلى الطاقـة المتجـددة»: فبعـد النفـط والغـاز والذهـب والألمـاس والقطـن، جـاء الآن دور الطاقـة الشمسـية للحفـاظ عـلى الهيمنـة الإمبرياليـة العالميـة للغـرب عـلى بقيـة الكوكـب؟

بـدلا مـن احتضـان هـذه المشـاريع العملاقـة، ينبغـي علينـا دعـم المشـاريع الصغـيرة اللامركزيـة التـي يمكـن أن تـدار ديمقراطيـا والتـي تتحكّـم فيهـا المجتمعـات المحليـة والتـي تعـزز الاسـتقلالية في الحصـول عـلى الطاقـة. نحـن لا نريـد تكـرار مأسـاة الوقـود الأحفـوري، وبالتـالي يجـب أن نقـول: اتركـوا أشـعة الشـمس في الصحـراء لشـعوبها!

مشاريع التنمية المستدامة في المغرب: حماية للبيئة أم حماية للأرباح؟

م. جواد

«هناك ما يكفي من الموارد على هذا الكوكب لتلبية احتياجات الجميع، ولكن لا يوجد ما يكفي إذا كان ذلك لإرضاء حب الامتلاك لدى البعض» غاندي

«لا يمكن حل مشكل بنفس الطريقة التي خلق بها» ألبرت أينشتاين

إن الأزمة المناخية العالمية هي من أهم مظاهر الأزمة الحضارية التي يشهدها العالم الرأسمالي اليوم. ويتفق أغلب الأخصائيين والعلماء اليوم حول العلاقة بين هذه الأزمة والأنشطة البشرية أو بالأحرى نمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي المفروض على مجمل مواطني العالم من خلال التحكم المتنامي الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف مجالات الحياة (الماء، الهواء، النباتات، وسائل الإعلام، الصحة، التعليم إلخ). كما يتفق هؤلاء العلماء أيضا على خطورة الوضع البيئي لعالمنا وعلى ضرورة المحافظة على درجة حرارة الكرة الأرضية التي ما انفكت ترتفع نتيجة تكاثف غازات الاحتباس الحراري في الفضاء. إن هدفهم هو الحد من ارتفاع الحرارة عند 2 درجة مئوية وهو حد إذا تجاوزناه نكون قد بلغنا نقطة اللاعودة ويصعب التنبؤ بما سينجر عن ذلك اليوم خاصة مع ذوبان الثلوج في القطب الشمالي وإطلاق هيدرات الميثان الذي ظل محبوسا لملايين السنين خاصة في قاع البحر في القطب الشمالي وفي الأراضي دائمة التجمد في سيبيريا.

وبما أن السياسة الليبيرالية هي التي تحكم العالم اليوم، فقد خلق أرباب الاقتصاد سوقا أو بالأحرى أسواقا للمناخ: سوق قروض الكربون التي وقع تبنيها من طرف بروتوكول كيوتو آليات مثل آلية التنمية النظيفة (Clean Development Mechanism, CDM)، وسوق إزالة الغابات التي تعتبر أهم تجديد. فكانت النتيجة، وحتى قبل الموافقة عليها، أن استحوذت الشركات المتعددة الجنسية على آلاف الهكتارات من الغابات بعد طرد السكان الأصليين من أراضيهم.

ويحاول بعض أصحاب القرار والزعماء الكبار في المغرب، على غرار حلفائهم الغربيين،

استغلال الفرصة السانحة التي تمثلها مشاريع التنمية النظيفة. إنهم بصدد البحث عن فرص جديدة للإثراء وتنمية الأرباح هذه المرة من خلال حماية المحيط والتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة؟ عن ماذا نتحدث؟ وما الجديد بخصوص الميثاق الوطني حول المحيط والتنمية المستدامة (2010)؟ ما هي طبيعة المشاريع «الخضراء» الجديدة التي هي بصدد الإنجاز بالمغرب؟ من سيدفع ومن المستفيد؟ هل من حلول بديلة؟

صناعة التعدين في المغرب تشكل 10% من الناتج المحلي الإجمالي وتتركز أساسيا على استخراج الفوسفاط.

التنمية المستدامة: عن ماذا نتحدث؟

تعد عبارة «التنمية المستدامة» من العبارات الطنانة المنتشرة في كل مكان اليوم والتي نجدها في خطابات الحكومات اليمينية واليسارية على حد سواء وأصحاب المؤسسات والمدافعين عن المحيط، إلخ. الجميع يستعمل هذه العبارة العصرية إلى حد ما دون التمكن من معناها أو بالأحرى معانيها الحقيقية التي لا تزال إلى اليوم مبهمة وحتى متناقضة. لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة اليوم مفهوما مضللا. لقد تمت ترجمة عبارة «sustainable development» ترجمة سيئة إلى الفرنسية بعبارة «développement durable».

وعليه فإن أحد التعاريف الذي يحظى بحد من التوافق هو ذاك الذي قدمه المجلس العالمي للمحيط والتنمية في 1987 (تقرير برونتلاند: برئاسة الوزيرة النرويجية قرو هارلم برونتلاند):

«تنمية تستجيب لمتطلبات أجيال الحاضر دون أن تضر بقدرة أجيال المستقبل على الاستجابة لمتطلباتهم»

بيد أنه وقعت إعادة ملاءمة لهذا المفهوم منذ ظهوره مع متطلبات السوق «المقدسة» والشركات المتعددة الجنسيات التي أنتجت وفرضت التعريف الخاص بها والتي من بينها تلك التي تخص م. فابياني، الرئيس المدير العام لشركة بريتيش بتروليمBP فرنسا.

«التنمية المستدامة هي أولا إنتاج المزيد من الطاقة، والمزيد من البترول، والمزيد من الغاز، وربما المزيد من الفحم، وبالتأكيد المزيد من الطاقات المتجددة. ويجب في ذات الوقت أن نكون متأكدين أن ذلك لا يتم على حساب البيئة.»

يبدو هذا المفهوم اليوم على أنه توافق بين منطقين رغم تناقضهما:

منطق على المدى القصير أو منطق السوق التي تدعمها وتروج لها أقلية متطفلة تريد أن تزيد من أرباحها من خلال السيطرة على كل الثروات وتحويلها إلى بضاعة (الماء، الهواء، أشعة الشمس، الصحة، التعليم، إلخ) (في 2009 استحوذ 20% من أثرى أثرياء العالم على 86% من الثروات !!).

منطق على المدى الطويل يطالبنا بتحمل مسؤولية حماية الأنظمة البيئية المحافظة على كوكبنا وثرواته للأجيال القادمة. ويروج لهذا المنطق العديد من المنظمات والمناضلين في مجال حماية البيئة.

إذا كان المدافعون على هذا الاتفاق مع الشركات المتعددة الجنسيات وأصحابها بتعلة تربيتهم والتأثير عليهم تدريجيا قصد التبني والتلاؤم مع هذا المثال المسؤول للتنمية، فإن ما يمكن ملاحظته اليوم هو أن هؤلاء أنفسهم هم من تأثر وتلاءم مع قيود السوق وتلاءموا حتى مع منطق رجال المال ويجدون اليوم أنفسهم تائهين في اعتبارات تخمينية حول أسعار أطنان من ثاني أكسيد الكربون.

الوضع البيئي في المغرب وتأثير التغيرات المناخية

يقع المغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورغم كونها من أقل المناطق تلويثا للعالم بنسبة 4.5% من غازات الاحتباس الحراري فإن هذه المنطقة ستكون من بين أكثر المناطق تضررا من هذه التغيرات خاصة فيما يخص تقلص الموارد المائية التي هي محدودة بطبيعتها.

وفيما يخص المغرب فقد تنبأت دراسة حديثة اعتمدت مثال MAGIC/SCENGEN حول تأثير التغير المناخي في المغرب بما يلي:

- ارتفاع مستوى البحار بين 2.6 و15.6 سم بحلول سنة 2020.
- ارتفاع درجة الحرارة بين 0.7 ودرجة واحدة بحلول سنة 2020 وبين 3 و5 درجات بحلول سنة 2080.

- النقص الملحوظ في تساقط الأمطار بنسبة 7% خاصة بالمناطق الشمالية بحلول سنة 2020 و20% بحلول سنة 2040 و40% بحلول سنة 2080.
- تزايد ظواهر الطقس الحاد كالجفاف والفيضانات إلخ.
- الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي التي يمكن أن تصل إلى 50% في سنوات الجفاف.
- تناقص الأنشطة الزراعية في المناطق الساحلية نتيجة نسبة الملوحة العالية للمياه.

وفيما يخص الوضعية المناخية في المغرب فإن التقارير حتى الرسمية منها تشير إلى تدهور ملحوظ تقدره الدولة سنويا بـ 4% من الناتج المحلي الخام في السنة.

تلوث المياه السطحية والباطنية والبحرية:

- تصرف 90% من المياه المستعملة دون معالجة، منها 52% في البحر (370م م3 من المياه المستعملة الحضرية و940م م3 من المياه المستعملة الصناعية)
- 2% من الفضلات المنزلية يقع إعادة تدويرها أو التخلص منها في مصبات مراقبة
- 930000 طن من الفضلات الصناعية في السنة تتركز 42% منها في منطقة الدار البيضاء الكبرى

تدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيئي

هناك 1670 نوعا من النباتات و610 نوعا حيوانيا منها 85 نوعا من السمك و98 نوعا من الطيور مهددة بالانقراض (أنظر تقرير كتابة الدولة المكلفة بالمياه والبيئة).

تدهور ملحوظ ناتج عن الغياب شبه التام لمراقبة مناطق الاستغلال المنجمي والمقاطع (الرمل والحجارة...) مع تقنيات استخراج مضرة بالبيئة.

مشاريع التنمية المستدامة في المغرب: من المستفيد؟

تعهد حماية البيئة في المغرب، وكما هو الشأن على المستوى العالمي، إلى شركات تتحمل مسؤولية كبيرة في تدهور الوضع البيئي على غرار شركة ONA. ويعد هذا المجمع من خلال فرعه المنجمي «مناجم» سبب تدهور النظم البيئية في معظم مناطق أنشطته الاستخراجية ولعل خير مثال على ذلك هو منجم «البليدة» في منطقة «جرادة» شرق المغرب التي لا تزال تعاني من تبعات النفايات السامة التي خلفتها «مناجم» بعد مغادرتها سنة 1998.

ويقدم مجمع ONA نفسه هذه المرة من خلال فرعه «الأخضر» «ناريفا» كرائد وطني في قطاع المياه والبيئة في المغرب. ويصف مجلس إدارة ONA في تقريره الأخير هذا القطاع بالإضافة إلى قطاع الاتصالات بـ «مقومات النمو».

وقد استأثرت «ناريفا» بنصيب الأسد من مشاريع إنتاج الطاقة من الرياح من خلال ثلاثة مشاريع كبرى مؤخرا بكلفة كلية تقدر بثلاثة مليارات درهم (260 مليون يورو) وذلك بعد أن تمتعت بعقد حصري في المنطقة وربما في العالم للتصرف بالوكالة في خدمات الري بمنطقة «سبتال قردان» جنوب المغرب لمدة 30 سنة:

تقع في أخفنير على بعد 100 كلم شرق طرفاية جنوب المغرب بطاقة إنتاج بـ 200 ميقاوات أي ما يعادل استهلاك مدينة تعد 1 مليون نسمة.

- محطة «فم الواد» على مقربة من مدينة العيون بطاقة إنتاج بـ 100 ميقاوات،
- محطة «الحوامة» بمنطقة طنجة

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس المدير «لناريفا» السيد نقوش هو مدير سابق للديوان الوطني للكهرباء الحليف الرئيسي لناريفا: «الباب الدوار» على الطريقة المغربية هذه المرة !

وقد التحقت ناريفا في موفى شهر مارس 2010 بالمشروع الضخم «ديزارتاك» (DESERTEC) إلى جانب شركات كبرى متعددة الجنسيات على غرار Siemens وDeutsche Bank وABB وABENGOA. ويهدف هذا المشروع إلى تغطية 15% من احتياجات أوروبا من الطاقة بفضل شبكة من مراكز توليد الطاقة من الشمس في عدد من المواقع تمتد من المغرب في الغرب إلى المملكة العربية السعودية في الشرق.

وتقدر التكلفة الكلية بـ 400 مليار يورو منها 350 لإنجاز المحطات و50 مليار يورو لخطوط النقل اللازمة لأوروبا.

إن هذا الترابط بالإضافة إلى مبادرة «الأخضر العابر» (TRANSGREEN) والمخطط الشمسي المتوسطي ينذر بتحويل جديد للموارد الطاقية من الجنوب إلى الشمال وبخطر استحواذ هذه الشركات المتعددة الجنسيات على هذه الطاقات الجديدة وإخضاعها مرة أخرى إلى منطقها الأوحد وهو الزيادة القصوى في الأرباح.

مخطط المغرب الشمسي

تم عرض مشروع ضخم آخر لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية أمام الملك أواخر 2009 بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في وارزازات جنوب المغرب. وتقدر كلفة

هـذا المـشروع الضخـم بــ 9 مليـار دولار بطاقـة إنتـاج تقـدر بــ 2000 ميقـاوات سـنة 2020 وهـو مـا يمثـل 1/10 مـن المخطـط الشـمسي للمتوسـط.

ويتـوزع المـشروع عـلى خمـس مواقـع سـيقع إنجازهـا مـن الآن إلى حـدود سـنة 2020 في وارزازات (500 ميقـاوات) والعيـون وبوجـدور (الصحـراء) وطرفايـة (جنـوب أغاديـر) وعـين بنـي مطهـر (شرق فـاس، بالوسـط). وسـيمتد كامـل المـشروع عـلى مسـاحة جمليـة بــ 10000 هكتـار.

تـم إحـداث مؤسسـة خاصـة بـإدارة هـذا المشروعـة وهـي «الوكالـة المغربيـة للطاقـة الشمسـية» (MASEN) والتـي يديرهـا السـيد مصطفـى الباكـوري المديـر الأسـبق لصنـدوق الإيـداع والتدبـير المغـربي. ورغـم أن النـص النهـائي للميثـاق لم ينـشر بعـد فـإن القانـون عـدد 57/09 المتعلـق بإحـداث هـذه الوكالـة قـد تمـت المصادقـة عليـه مـن طـرف المجلسـين في وقـت قيـاسي كـما تمـت المصادقـة أيضـا عـلى قانـون آخـر يجيـز تصديـر الطاقـة.

وبالتزامـن مـع وضـع الإطـار القانـوني، تشـهد طريقـة التمويـل اللمسـات الأخـيرة. ويستشـف مـن تصريحـات مختلـف المسـؤولين عـلى المـشروع أنـه سـيعتمد عـلى مبـدأ «التشـييد والتشـغيل ونقل الملكيـة» أي أن المشـغل الخـاص هـو المسـؤول عـن بنـاء البنيـة التحتيـة اللازمـة وإنتـاج الطاقـة ثـم بيعهـا للوكالـة الوطنيـة للكهربـاء التـي التزمـت بالـشراء لمـدة تـتراوح بـين 20 و30 سـنة.

لوحات للطاقة الشمسية المركزة في محطة ورزازات بالمغرب. يبدء الطور الأول من المشروع في 2015.

لقـد كلـف هـذا النمـوذج مـن الإنتـاج بـشروط ميـسرة والمعـروف أيضـا بالشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص المغربيـين غاليـا في قطـاع إنتـاج الكهربـاء مثلـما هـو الشـأن في قطاعـات أخـرى. وتؤمـن إنتـاج 52% مـن الكهربـاء في المغـرب شركات خاصـة مـن خـلال عقـود سـخية جـدا وقـع إبرامهـا في التسـعينات وهـي المتسـببة في اختـلال التـوازن المـالي الـذي تشـهده الوكالـة الوطنيـة للكهربـاء اليـوم.

وعليه فإن إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة سيكون تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات وهو ما يطرح عديد التساؤلات في علاقة سيادتنا الوطنية بهذا القطاع الاستراتيجي للاقتصاد ككل. وهناك سؤال آخر يطرح في علاقة بشرعية هذه القرارات السياسية الاستراتيجية التي سيكون لها وقع كبير على مستقبل بلادنا والتي يتم اتخاذها من مجموعة من التكنوقراط بعيدا عن أي مسار ديموقراطي ودون استشارة المواطنين الذين سيكون عليهم مرة أخرى تحمل النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمثل هذه الاختيارات.

آليات تمويل المشاريع «الخضراء»

تم إحداث آليات مالية لمواكبة مختلف هذه المشاريع المصطلح عليها بمشاريع التنمية المستدامة وهي عبارة عن صناديق يتم تمويلها من طرف دافعي الضرائب والتي ما فتأت تغري الشركات «الخضراء» على جميع الأصعدة:

- صندوق التنمية الطاقية (FDE) الممول بـ 1 مليون دولار أمريكي الذي أحدث سنة 2008.
- صندوق مراقبة التلوث الصناعي.
- الصندوق الوطني لحماية البيئة وإعادة التأهيل.
- صندوق رأس المال كاربون المغرب والذي تتمثل مهمته الأساسية في شراء قروض الكربون المحدثة من مشاريع التنمية النظيفة في المغرب من المستثمرين المحليين في انتظار بيعها في السوق العالمية للكربون. ويبلغ رأس مال الصندوق 300 مليون منها 50% من صندوق الإيداع والتدبير و25% من خزينة الإيداع الفرنسية و25% من البنك الأوروبي للاستثمار.

هل من حلول بديلة؟

لإيجاد حلول بديلة يجب على النشطاء والأخصائيين والعلماء الشرفاء أن يتخلصوا من وهم حماية البيئة من خلال آليات السوق. الواضح اليوم أن فريقا من المدافعين عن البيئة بما فيهم المنظمات غير الحكومية تندمج في هذا المنطق بتبني مبدأ الخيار الأقل ضررا والمقولة الشهيرة لمرغريت تاتشر «ليس لدينا خيار آخر». هناك لحسن الحظ منظمات أخرى ومن بينها شبكة «العدالة البيئية الآن» (Climate Justice Now) التي تناضل من أجل كشف الوجه الحقيقي للرأسمالية الخضراء ونفاق صناع القرار وكبار أرباب العمل الذين يبحثون دائما وقبل كل شيء عن تحقيق أقصى قدر من الأرباح. كما تناضل هذه المنظمات أيضا من أجل حلول بديلة حقيقية على درب القطع التام مع نموذج الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي مثل:

- فرض ضرائب على كبار الملوثين تتماشى ودرجة الضرر الذي تحدثه أنشطتهم الصناعية.
- تمكين السكان المحليين من استعادة مواردهم الطبيعية وتشريكهم فعليا في التصرف فيها.
- إلغاء الديون المالية للدول الفقيرة والتي تبقى تافهة مقارنة بالدين التاريخي والبيئي الذي تدين به دول الشمال لهذه الدول.
- إعادة التموضع بما يقرب أماكن الإنتاج من أماكن الاستهلاك وهو ما يتناقض كليا مع نظرية المنافع المقارنة.

أما على المستوى الوطني فيجب علينا أن نفرض نقاشا مفتوحا وشفافا حول مستقبل الطاقة في بلادنا. كما يجب علينا أيضا أن نفرض سيادتنا على هذا القطاع الاستراتيجي والتي تمر حتما عبر السيطرة الفعلية على جميع مراحل الإنتاج والتصرف والتوزيع لهذه الطاقات. إن هذا الأمر يتطلب تصرفا عموميا تحت مراقبة شعبية، تصرف ذو صبغة اقتصادية واجتماعية تفضل الحلول التقنية الأكثر حفاضا على البيئة والتي تمكن في نفس الوقت أغلبية المغاربة من استغلال هذه الموارد.

- تقرير حول الملتقيات البرلمانية الرابعة حول الطاقة، الخميس 11 أكتوبر، 2001 مساهمة ميشال دي فابياني، رئيس BP فرنسا
- الفيضانات الأخيرة التي عرفتها البلاد في شهر نوفمبر 2010 والتي تسببت في هلاك 40 شخصا تبين أننا بدأنا نشهد بعد مثل هذه الظواهر القصوى. أنظر في هذا الشأن:
- كتابة الدولة المكلفة بالمياه والبيئة – المجلس الوطني 11 ماي 2009
- مجمع ONA هو أول مجمع صناعي ومالي مغربي خاص على ملك العائلة الملكية

لمزيد من المعلومات التقنية وأيضا حول تمويل هذا الترخيص أنظر:

http://www.cadtm.org/Water-resources-and-climate-change,5080

- «الأخر العابر» (TRANSGREEN) هي مبادرة صناعية موسعة تهدف إلى إحداث مشروع ضخم لنقل الكهرباء بين ضفتي المتوسط

مهزلة تجارة الكربون: لماذا لن تنقذ مقامرة تجارة الكربون الكوكب من تغير المناخ

باتريك بوند وخديجة شريف

هل نحن بصدد مشاهدة عمليّة سحب أفريقيا نحو إطار سياسة مناخية ومشروع تمويل مبني على الأسواق المالية الذين يُثرون بشكل أساسي المضاربين ويزيدون الناس الفقراء في هذه القارة فقراً؟ في أعقاب الإستضافة غير الناجحة لقمة المناخ العالمي كانون الأول/ ديسمبر 2011 في جنوب أفريقيا، والتي أجّل فيها مرة أخرى نُخبة المفاوضين أخذ قرارات من شأنها انقاذ الكوكب من ظاهرة الاحتباس الحراري الكارثية والظواهر الجوية الأكثر قسوة من أي وقت مضى، تشير الإشارات الجديدة القادمة من الأمم المتحدة والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي إلى أن ارتفاع المخاوف من أسواق الكربون في أفريقيا ومقاومتها مبنيّ على أسس متينة.

السياق الحالي هو أمر بالغ الأهمية قبل أي تحقيق في آليات أسواق الكربون. أفريقيا «ستُطبَخ» هو الوصف الذي أطلقه نينمو بيسي من منظمة العمل لحقوق البيئة غير الحكومية في دلتا النيجر في كتابه الجديد. ووفقا لراجندرا باشوري، رئيس الفريق الحكومي الدولي للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، فإن «الإيرادات الصافية للمحاصيل قد تنخفض بنسبة تصل إلى 90% بحلول عام 2100. والضرر المناخي الذي ستعاني منه أفريقيا سيشمل التصحر بشكل أسرع بكثير، المزيد من الفيضانات والجفاف وأسوء أنواع نقص المياه، وزيادة المجاعة واجتياح من لاجئي المناخ يزدحمون في مدن أكواخ ضخمة، وانتشار أمراض الملاريا وغيرها. الخطر قد أصبح وشيكا لثمانيةٍ من أصل عشرين دولة أفريقية التي توقّع مركز التنمية العالمية أن تكون الأكثر تضررا من الأحداث المناخية القاسية بحلول عام 2015 وهي: جيبوتي وكينيا والصومال وموزمبيق وإثيوبيا ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي. في القرن الأفريقي وبحلول عام 2015، من المتوقع أن يشمل المتضررون من هذه العواصف أو الجفاف 14 في المئة من الجيبوتيين، 8% من الكينيين، 5 في المئة من الإثيوبيين، و4% من الصوماليين.»

في عام 2009، أصدر المنتدى الإنساني العالمي الذي عقده الامين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان تقريرا بعنوان «تشريح لأزمة صامتة» قدم فيه تقديرات مذهلة للأضرار التي حصلت بالفعل:

ويقدر التقرير أن 325 مليون شخص يتضررون بشدة من تغير المناخ كل سنة. وقد وصل التقرير إلى هذا العدد من خلال اعتبار أن نسبة 40% من الزيادة في عدد الكوارث المتعلقة بالطقس من عام 1980 وحتى الوقت الحاضر تتعلق بتغير المناخ وأن نسبة 4 في المئة من إجمالي هم الأشدّ تضررا من التدهور البيئي بناء على النتائج الصحية السلبية... تطبيق هذه النسبة تستنتج أن أكثر من 300 ألف انسان يموتون بسبب تغير المناخ كل سنة - أي ما يعادل تقريبا وقوع تسونامي في المحيط الهندي سنويا.... تغير المناخ... يعني تدهور في نوعية البيئة، مثل انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ.

أفريقيا كضحية لتغير المناخ

ما الذي يمكن عمله لمنع هذا؟ جوابنا نحن هو الاستفادة من بيانات مؤتمر العدالة المناخية الذي عقد في كوتشابامبا، بوليفيا في شهر نيسان/ أبريل 2010 والتي تشتمل على وقف آلية التنمية النظيفة واستبدالها بنظام دفع مناسب لديون المناخ يوصل الموارد اللازمة مباشرةً لضحايا المناخ بدون تدخل وكالات العون والوسطاء ونخب الدولة المرتشين.

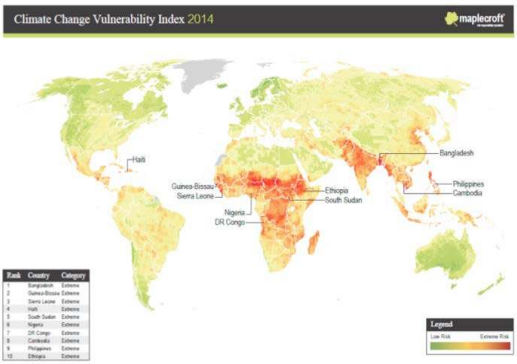

مؤشر العرضة لخطر تغيّر المناخ 2014. صورة: مابلكروفت

بدلا من ذلك، روجت مؤتمرات الأطراف الأخيرة (مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك مؤتمر الأطراف 17 في ديربان في كانون الأول/ ديسمبر 2011) لحلول لأزمة المناخ ترتكِز على الأسواق، من أجل «تسعير التلوث» وفي نفس الوقت

خفض التكاليف المرتبطة بحدّ الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري. وعلاوة على ذلك، يقول الأنصار أن هذه الأسواق هي ليست مهمّة فقط لتمويل مشاريع إبداعية لخفض الكربون في أفريقيا، ولكن أيضا في تزويد صندوق المناخ الأخضر بتدفق مضمون للإيرادات المالية في المستقبل.

وإذا أخذنا هذا المنطق على محمل الجد، الشّيء الأكثر أهمية بالنسبة للأفارقة هو مكون واحد صغير ولكن مهم من سوق الانبعاثات، وهوآلية التنمية النظيفة (CDM). حجم آلية التنمية النظيفة كنسبة مئوية من إجمالي حجم تداول إنبعاثات الكربون (تجارة الكربون) هو بحدود الـ5% فقط، والجزء الأكبر من التمويل ذهب إلى أربع دول فقط وهي المكسيك والبرازيل والصين والهند. تأسست الاستراتيجية في إطار بروتوكول كيوتو في عام 1997. وهي تهدف إلى تسهيل مشاريع إبتكارية للتخفيف من الكربون والتنمية البديلة عن طريق الحصول على التمويل من باعِثي الغازات الدفيئة في الشمال مقابل السماح بالتلوث المستمر. تنتج آلية التنمية النظيفة تخفيضات إنبعاثات مُوثّقة والتي تقوم بدور أصول أخرى يمكن شراؤها وبيعها والتحوط لها في السوق. في أعقاب محاولة فاشلة لفرض ضريبة الكربون في أوروبا بسبب الضغط المكثف للشركات، أصبح الاتحاد الأوروبي لتجارة الانبعاثات (ETS) هو الموقع الرئيسي للتداول.

أسواق الكربون: تداول الكربون

تم إنشاء آلية التنمية النظيفة للسماح للبلدان الأكثر ثراءً والمصنفة على أنها بلدان «صناعية» للانخراط في مبادرات تخفيض الانبعاثات في البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل، كوسيلة لتَجنّب تخفيضات مباشرة للانبعاثات. ببساطة: يمكن لصاحب سيارة ملوِثة كبرى في أوروبا أن يدفع لبلد أفريقي كي لا يلوث هذا الأخير بأيّ طريقة كانت، ليتمكن مالك السيارة في نهاية المطاف من مواصلة الانبعاثات. في هذه العملية ومن الناحية النظرية، تستفيد البلدان النامية من مشاريع الطاقة المستدامة.

استخدام «حلول السوق» هذه، كما يقول أنصارها، سيخفض من كلفة الأعمال في التحول إلى عالم ما بعد الكربون. في نظام الحد من الانبعاثات الصادرة والمتاجرة بالفارق، وبعد وضع حد لمجموع الانبعاثات، يمكن للشركات والحكومات الملوِثة بكثرة شراء تصاريح الكربون أكثر تكلفة من عند الملوِثين الذين لا يحتاجون إلى الكثير منها، أو من هم على استعداد للتخلي عن التصاريح بسعر أعلى من الأرباح التي يجنونها من عمليات عالية التلويث في مجالات الإنتاج، وتوليد الطاقة، والزراعة، والاستهلاك، والتصريف أو النقل.

ولكن من دون تخفيض أكبر لحدّ الانبعاثات، يختفي الحافز لزيادة الأسعار ورفع أحجام

التـداول. فشـلت عمليـة مؤتمـر الأطـراف في ضـمان الخفـض الـضروري للانبعاثـات، ودفـع ديـون الشـمال المناخيـة للجنـوب تحـت منطـق «المُلـوِث يدفـع» كـما أخفقـت أيضـا في إنشـاء مسـار التنقـل إلى مجتمـع واقتصـاد مـا بعـد الكربـون. في سـياق الركـود الاقتصـادي في البلـدان الغنيـة (المُدرَجـة في المرفـق 1 مـن بروتوكـول كيوتـو)، والتقلبـات الماليـة (تصاعديـة السـوق) وتقلـص الطلـب عـلى اعتـمادات خفـض الانبعاثـات، يواجـه العـالم مصـادر متزايـدة مـن ائتمانات الكربـون في سـوق قـد أصبـح متخـما بالفعـل. ويسـتمر الاحتيـال، بمـا في ذلـك مـشروع دوربـان الشـهير لآليـة التنميـة النظيفـة الريـادي في جنـوب أفريقيـا، وموقـع دفـن نفايـات بيساسـار رود، والـذي يحـول انبعاثـات غـاز الميثـان الخطـيرة إلى كهربـاء.

الاعتـماد الخاطـئ لبروتوكـول كيوتـو عـلى الأسـواق الماليـة يعنـي أن الفـترة مـن 1997 وحتـى 2011 سـيتم النظـر إليهـا عـلى أنهـا سـنوات ضائعـة مـن الكسـل والخـداع المـالي المضلـل – في الوقـت الـذي نحتـاج فيـه بإلحـاف لأن تُعـرَف الفـترة المقدمـة بأنهـا العـصر الـذي حملـت فيـه الإنسـانية مسـؤولية المسـتقبل وضمنـت بقـاء الكوكـب.

اليوم العالمي لمناهضة مؤتمر الملوثين تحت هيأة الأمم المتحدة في 3 ديسمبر 2011 في دوربان، أفريقيا الجنوبية. لافتة تقول: "تحرّك الآن ضدّ ملوثي المناخ". صورة: أورين لانجال من مشروع العدالة العالمية و الإيكولوجيا.

خصخصة الهواء

بلـغ الإحبـاط مـن آليـة التنميـة النظيفـة في أفريقيـا حـدا حاسـما في عـام 2004 عندمـا عقـدت مجموعـة دوربـان مـن أجـل العدالـة المناخيـة اجتماعهـا التاريخـي. كشـبكة مجتمـع مـدني عالميـة، تشـكلت مجموعـة دوربـان لمعارضـة خصخصـة الهـواء التـي تقترحهـا تجـارة الكربـون. تناقـش عـدد مـن المفكريـن النقديـين والناشـطين مـن أجـل العدالـة البيئيـة في موضـوع الإصـلاح النيـو- ليـبرالي لتغـير المنـاخ لعـدة أيـام. كانـت خشـيتنا هـي أن الموضـوع الرئيـسي لنقاشـاتنا،وهو مخطّـط الاتحـاد الأوروبي لتجـارة الانبعاثـات، لم يفشـل فقـط في الحـد مـن صـافي الغـازات

المسببة للاحتباس الحراري هناك، لكنه عان أيضا من تقلب (تصاعد) شديد، وسعر غير مناسب، ومن إمكانية الاحتيال والفساد، واحتمال إقصاء السوق لاستراتيجيات أخرى أكثر ملاءمة للتصدي لأزمة المناخ. ويمكن تلخيص النقد في ثماني نقاط:

- فكرة اختراع حق ملكية للتلويث هي عمليا «خصخصة الهواء» وهي مشكلة أخلاقية نظرا للفروق الواسعة والمتنامية في عدم المساواة في الثروة؛

- الغازات المسببة للاحتباس الحراري معقدة وارتفاع إنتاجها يخلق تأثيرا غير خطي لا يمكن اختزاله إلى علاقة تبادل السلع (استيعاب طن من ثاني أكسيد الكربون المنتج في مكان ما من خلال تخفيض انتاج طن منه في بلد آخر، كما هو في افتراض تجارة الانبعاثات).

- أكثر الشركات المذنبة في التلويث والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي التي تقرض لإنتاج الوقود الأحفوري هي القوى الفعّالة وراء السوق، ويمكن توقع انخراطها في الفساد المنظم لجذب الأموال إلى السوق حتى لو كان هذا يمنع تخفيضا حقيقيا في الانبعاثات.

- العديد من المشاريع التعويضية - مثل مزارع الأخشاب أحادية المحاصيل، و«حماية» الغابات، ومشاريع الكهرباء من غاز الميثان المستخرج من مواقع طمر القمامة - لها آثار مدمرة على المجتمعات والبيئات المحلية، وهي مشاريع تواجه اعتراضات شديدة لأن الكربون المحتبس هو مؤقت أكثر بكثير من الكربون المنبعث (لأن الأشجار تموت).

- سعر الكربون المحدد في هذه الأسواق هو سعر مصاب بالجنون، فقد تحطم بمقدار النصف في نيسان /أبريل 2006، وبمقدار الثلثين في عام 2008، وبنسبة 50% أخرى خلال عام 2011، وهذا سُخر من فكرة أنه سيكون هناك آلية سوق فعّالة تجعل من سوق الطاقة المتجددة استثمار جيّد من حيث التكلفة؛

- هناك احتمال كبير أن تصبح أسواق الكربون فقاعةَ مضاربةٍ خارجةً عن نطاق السيطرة تتجاوز قيمتها ترليونات الدولارات، على غرار الأدوات المالية العجيبة المرتبطة بإنهيار شركة إنرون في عام 2002 (في الواقع، العديد من الموظفين السابقين لشركة انرون يملأون أسواق الكربون)؛

- «كحل زائف لتغير المناخ»، تُشجِع تجارة الكربون على تحولات تدريجية صغيرة فقط، وبالتالي تصرف اهتمامنا عن مجموعة واسعة من التغييرات الهيكلية التي يجب علينا أن نقوم بها في استخراج المواد وإنتاجها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص منها؛ و

- فكرة حلول سوقية لتصدّي فشل السوق («تأثيرات خارجية») هي أيديولوجية نادرا ما تكون معقولة، وخاصة بعد أسوأ فشل عالمي للسوق المالي، خاصة أنّ فكرة المشتقات- وهي موجودات مالية قيمتها الأساسية أزيلت عدة درجات وتخضع أيضا لتقلبات شديدة - هي في محل شكٍ كبير.

بيساسار رود - مشروع فاشل بين عدد من المشاريع الفاشلة

مشروع مكب نفايات بيساسار رود هو واحد من أهمّ فئران تجارب آليات التنمية النظيفة. هناك، يتم تحويل غاز الميثان من القمامة المتعفنة إلى كهرباء وتغذيتها إلى شبكة البلدية. تقول خديجة شريف أن هذه الآلية قد تم وضعها بشكل غير قانوني لأنها فشلت في الاختبار الحاسم الضروري للحصول على التمويل الدولي، ما يطلق عليه إسم «إضافة التمويل». للتأهل، يجب أن تثبت المشاريع أنها لن تكون قابلة للاستمرار من الناحية المالية بدون آلية التنمية النظيفة،- أي أن هذا التمويل يجعلها «إضافية» للوضع الراهن.

وقال مؤيدو المشروع أن التكلفة التقديرية، 16 مليون دولار، لن تكون مبرَرَة بكمية الكهرباء الصغيرة التي تغذي إمدادات بلدية دوربان، وبالتالي يجب أن تأتي هذه التكلفة من مصادر خارجية. لكن المسؤولين في دوربان أقروا أنّ مشروع توليد الكهرباء من غاز الميثان في مكب بيساسار رود كان بإمكانه أن يُنَفَذ بدون الاعتمادات الخارجية. هذه فضيحة.

لدى بيساسار رود تاريخ من العنصرية البيئية. في عام 1980، وُضِع مكب النفايات – أكبر مكب في أفريقيا - في منتصف ضاحية كلير العقارية في دوربان التي يتكوّن معظم سكانها من الأفارقة السود. كان هذا ممكنا بسبب القوانين التي كانت موجودة في عهد التمييز العنصري. وقد وعد ساسَة المؤتمر الوطني الافريقي إغلاق مكب النفايات في عام 1994 عندما انتهى هذا العهد. ومع ذلك، أبقته البلدية مفتوحا عندما تم إرسال حافز مقداره 15 مليون دولار لتمويل الانبعاثات. ويشمل الإرث السام وفاة المنظِمة المجتمعية ساجدة خان، من السرطان الناجم عن المكب. بعد فترة وجيزة من وفاتها، بدأت دوربان بتجنيد 14 يورو لكل طن للمشروع من مستثمرين من القطاع الخاص.ETS

نموذج أوروبي

طوّر الاتحاد الأوروبي المخطّط الرّائد لتجارة الانبعاثات، وروج لها كحلٍ. ومع ذلك، بحلول عام 2007، اعترف المفوض الأوروبي لشؤون الطاقة بأن هذه الخطة كانت عبارة عن خطة «فاشلة.» حتى المحللين لدى البنوك متعددة الجنسيات مثل سيتي جروب سلّمت بأن: «خطة الإتجار بالانبعاثات لم تفعل شيئا للحد من هاته... [و] هي ضريبة متردّية عالية، تنعكس في الغالب على الفقراء». هل حققت أهدافها؟ «السعر أعلى، والانبعاثات أعلى، والأرباح أعلى... لذلك، الجواب هو لا.» من الرابح ومن الخاسر؟ «جميع الخدمات القائمة على توليد الطاقة هي رابحة. المولدات المرتكزة على الفحم والطاقة النووية – هي أكبر الرابحين. صناديق التحوط وتجار الطاقة – من أكبر وأكبر الرابحين. والخاسرن... هم للأسف... المستهلكون! كتبت الصحيفة وول ستريت في عام 2007 أن تجارة الانبعاثات «من

شـأنها أن تجلـب المـال لبعـض الـشركات الكبـيرة جـدا، ولكـن لا تصدقـوا للحظـة أن بإمـكان هـذه المهزلـة أن تفعـل الكثـير بشـأن ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري.»

لقـد تـم فضـح المشـاريع في الجنـوب العالمـي مـرارا وتكـرارا: الحالـة الشـهيرة لمـزارع خشـبية ذات محصـول واحـد في البرازيـل التـي حصلـت عـلى أمـوال هائلـة، مـع عواقـب مروّعـة عـلى المجتمعـات والنظـم الإيكولوجيـة المحليـة. وتوصّـل تحقيـق أجرتـه صحيفـة التايمـز حـول الاسـتثمار في غـرس الأشـجار في موزمبيـق بدعـم مـن شـخصيات شـهيرة مثـل الممثـل بـراد بيـت، إلى أنـه «مـن المسـتحيل ضـمان بقـاء الأشـجار عـلى قيـد الحيـاة طـوال الوقـت الـلازم لتعويـض أي انبعاثـات كربـون كبـيرة. «كـما لاحـظ تقريـر لمركـز «ترانزناشـونال كاربـون تريـد ووتـش» (مركـز مراقبـة تجـارة الكربـون عـبر الوطنـي) «أن سـبب هـذه الإخفاقـات لا يعـود إلى مشـاكل في التسـنين، ولكنهـا مـؤشر للصعوبـات البالغـة في تقديـر قيمـة «الكربـون»، الـذي هـو سـلعة ليـس لهـا إلا علاقـة قليلـة جـدا بـأي كائـن حقيقـي في العـالم.»

وقـد تـم نـزع المزيـد مـن الشرعيـة مـن خطـة الإتجـار بالانبعاثـات في كانـون الاول/ ديسـمبر 2009 عندمـا اكتشـفت اليوروبـول (وكالـة تطبيـق القانـون الأوروبيـة) أنّ مـا يصـل الى 90% مـن الصفقـات في بعـض دول الاتحـاد الأوروبي كانـت عبـارة عـن صفقـات احتيـال ضريبـي فادحـة.

اليوم العالمي لمناهضة مؤتمر الملوثين تحت هيأة الأمم المتحدة في 3 ديسمبر 2011 في دوربان، أفريقيا الجنوبية. لافتة تقول: "تغيّر المناخ يقتلني".
صورة: أورين لانجال من مشروع العدالة العالمية والإيكولوجيا.

إخفاقات سوق لا تنتهي أبدا

باختصـار، فـإن عـودة جنـون السـوق إلى مفاوضـات المنـاخ هـو إنحـراف خطـير لواقـع رهيـب: تريـد الولايـات المتحـدة والصـين وجنـوب أفريقيـا ومعظـم مطلقـي الإنبعاثـات الكبـار تجنـب إعطـاء التعهـدات المُلزِمـة الضروريـة للحـد مـن ارتفـاع درجـة الحـرارة عـلى كوكـب الأرض بشـكل مثـاليّ إلى أقـل مـن 1.5 درجـة مئويـة، وهـي الدرجـة التـي يـصِّر عليهـا العلـماء. انهـم

يحاولـون جاهديـن اسـتبدال بروتوكـول كيوتـو الضعيـف جـدا (ولكنـه عـلى الأقـل مُلـزِم) بإتفاقيـة كوبنهاغـن الطّوعيـة المليئـة بالفجـوات.

وبطبيعـة الحـال، فـإن فشـل الشـمال في دفـع دينـه المناخـي الكبـير مـا زال مسـتمرا. مجمـوع العَـرض المُقَـدَم مـن الشـمال إلى العـالم كلـه هـو 30 مليـار دولار فقـط للسـنوات مـن 2010 وحتى 2012 وفقـا للوعـود التـي أُعطَـت في كوبنهاغـن. وبحلـول مؤتمـر الأطـراف COP17، لم يكـن هناك أيـة فرصـة واقعيـة لتسـليم ألــ 30 مليـار دولار عـلى شـكل تدفقـات بـين الشـمال والجنـوب.

كان مـن واجـب مفـاوضي المنـاخ أن يعرفـوا أن تجـارة الكربـون هـي بمثابـة مهزلـة ليـس مـن شـأنها أن تفعـل شـيئا للحـد مـن ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري. مـا كان حافـزا يهـدف الى توفـير الاسـتقرار والأمـن للمسـتثمرين في الطاقـة النظيفـة أصبـح عكـس ذلـك. انخفـاض سـعر الكربـون وانهيـاره - عقـود آجلـة بسـعر يبلـغ تقريبـا 4 يـورو للطـن في كانـون الاول/ ديسـمبر 2011 والـذي إنخفـض مـن ذروة سـعر أعـلى سـبع مـرات قبـل سـت سـنوات - كان عديـم الفائـدة لتحفيـز الاسـتثمار في البدائـل اللازمـة. فعـلى سـبيل المثـال، يتطلـب 50 يـورو للطـن لتحفيـز القطـاع الخـاص للإسـتثمار في التقـاط الكربـون وتخزينـه ، وهـي تنكنولوجيـا غـير موجـودة حتـى الآن (وخطـرة) يمكـن مـن خلالهـا لمحطـات الطاقـة التـي تعمـل بالفحـم، نظريـا، دفـن ثـاني أكسـيد الكربـون المنبعـث أثنـاء توليـد الطاقـة. عـلاوة عـلى ذلـك، فـإنّ التقلـب الشـديد المصاحـب لتجـارة الانبعاثـات حتـى الان يُظهِـر بوضـوح كبـيرٍ أنـه لا يمكـن أن نتوقـع مـن قـوى السـوق أن تـأدب الملوثـين.

الفائـز الحقيقـي الوحيـد في أسـواق الانبعاثـات هـم المضاربـون والممولـون والاستشـاريون (بمـا في ذلـك بعـض مـن مشـهد المنظـمات غـير الحكوميـة) ومحتالـو قطـاع الطاقـة الذيـن ربحـوا مليـارات الـدولارات مـن بيـع اعتـمادات خفـض الانبعاثـات. وفي الوقـت الـذي أصبـح فيـه الهـواء مُخصّخصـا ومُسـلّعا، تحمّلـت المجتمعـات الفقـيرة معانـاة كبـيرة في جميـع أنحـاء العـالم وتـم تحويـل المـوارد والطاقـة بعيـدا عـن الحلـول الحقيقيـة.

أمام مفترق الطّرق بين الاقتصاد الأخضر وحقوق الطبيعة

بابلو سولون

هناك ما يقارب ألف دلفين نافق على الشاطئ وتم العثور أيضا على خمسة آلاف بجعة نافقة!. فما هو سبب هذه المجزرة؟ هناك تفسيرات مختلفة. يقول البعض إنه عملية التنقيب البحري عن النفط في حين يقول آخرون أن هذه الطيور ماتت لأن الأنشوجة (السمك الصغير)، طعامها الرئيسي، قد اختفى نتيجة التسخين المفاجئ للمياه الساحلية بسبب تغير المناخ. ولكن، وبغض النظر عن السبب، فالحقيقة هي أن ساحل البيرو خلال عام 2012، قد أصبح الشاهد الصامت على ما يفعله النظام الرأسمالي في الطبيعة.

في الفترة ما بين عام 1970 و2008، فقد نظام الأرض 30% من تنوعه البيولوجي. في المناطق الاستوائية، وصلت الخسارة حتى 60%. ولم يحدث هذا التغير عن طريق الصدفة. إنه نتيجة نظام اقتصادي يعامل الطبيعة كشيء، وكمجرد مصدر للموارد. بالنسبة للرأسماليين، الطبيعة هي بشكل أساسي أداة للإمتلاك والإستغلال والتحويل وهي أداة للربح بشكل خاص.

الاقتصاد الأخضر هو عملية خداع للطبيعة في حين يتم جني الأرباح منها .

الإنسانية على حافة الهاوية. فبدلا من الاعتراف بأن الطبيعة هي وطننا وأن علينا أن نحترم حقوق جميع الكائنات في مجتمع الأرض، فإن الشركات عبر الوطنية ما زالت تشجع على المزيد من الرأسمالية تحت العنوان الغامض: «الاقتصاد الأخضر».

وفقا لأنصار هذا الإقتصاد، فإن خطأ الرأسمالية، الذي أدى بنا إلى هذه الأزمات الحالية والمتعددة، هو أن السوق الحر لم تذهب بعيدا بما فيه الكفاية. لذلك، فإن «الاقتصاد الأخضر» الرأسمالي سوف يدمج بشكل كامل الطبيعة كجزء من رأس ماله. إنهم يقومون

بتحديد الوظائف المعينة للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التي يمكن تسعيرها ومن ثم جلبها إلى السوق العالمية تحت اسم «رأس المال الطبيعي».

في تقرير صادر عن «Ecosystem Marketplace» (سوق النظام الإيكولوجي)، يمكننا أن نقرأ وصفا وحشيّ في صراحته عمّا يُحفّز أنصار الاقتصاد الأخضر:

«نظرا لتأثيراتها الهائلة على حياتنا اليومية، فمن المذهل أننا لا نولي المزيد من الاهتمام، ولا ندفع المزيد من الدولارت لخدمات النظم الإيكولوجية. تُوفر النظم الإيكولوجية تريليونات الدولارات في المياه النظيفة والحماية من الفيضانات، والأراضي الخصبة والهواء النقي، والتلقيح، ومكافحة الأمراض - على سبيل المثال. هذه الخدمات ضرورية للمحافظة على أوضاع عيش ملائمة ويتم توصيلها من قبل أكبر المرافق في العالم. إنها أكبر بكثير من حيث القيمة والحجم مما يمكن لأي مرفق من مرافق الكهرباء أوالغاز أو المياه أن يحلم بها. والبنية التحتية، أو الأصول الثابتة، التي نتتج هذه الخدمات هي ببساطة: نظم إيكولوجية سليمة.

في هذه الصورة التي التقطت في 6 أفريل 2012، نرى مسؤولين واقفين قرب جثث دلافين على شاطئ بيمونتال في شيكلايو، بيرو. صورة: AP Photo/Nestor Salvatierra

كيف لنا إذن تأمين هذه البنية التحتية القيّمة جدا مع خدماتها؟ بنفس الطريقة التي نؤمن بها الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، أو الغاز الطبيعي. بأن ندفع ثمنها.»

فالهدف ليس فقط خصخصة السلع المادية التي يمكن أخذها من الطبيعة، مثل الخشب الذي يؤخذ من الغابة، ولكن أيضا خصخصة وظائف وعمليات الطبيعة، وتسمية هذه الخصخصة خدمات بيئية، ووضع سعر لها ومن ثم جلبها إلى السوق. في نفس التقرير، قدّر المساهمون بالفعل قِيم سنوية لهذه الخدمات البيئية.

ولتوضيح ذلك، دعونا نلقي نظرة على المثال الرئيسي لـ«الاقتصاد الأخضر»، وبرنامج REDD (تخفيض الانبعاثات الناتجة من زوال الغابات وتدهورها). فالغرض من البرنامج هو عزل واحدة من وظائف الغابات - قدرتها على التقاط وتخزين الكربون - ومن ثم قياس كمية ثاني أكسيد الكربون التي يمكنها أن تلتقطها. عندما يتم تقدير قيمة تخزين الكربون المحتمل للغابة، يتم إصدار ائتمانات الكربون وبيعها إلى البلدان الغنية والشركات الكبرى الذين يقومون باستخدام هذه الإئتمانات لتعويض، أو شراء وبيع، تصاريح تلويث في أسواق الكربون.

على سبيل المثال، فإن اندونيسيا، والتي لديها معدل إزالة غابات يبلغ مليون وسبعمائة هكتار سنويا – فعندما تقوم بإزالة مليون ونصف هكتار فقط في العام المقبل، سيكون بإمكانها أن تبيع في سوق تخفيض الانبعاثات الناتجة من زوال الغابات وتدهورها (REDD) أرصدة كربون لكمية ثاني أكسيد الكربون التي يتم تخزينها فيما تبقّى من المائتي ألف هكتار.

من الناحية النظرية، يوفر برنامج REDD حوافز مالية لعدم إزالة الغابات. في واقع الأمر، فإن الشركات التي تشتري الائتمانات يمكنها إطلاق كمية من غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي التي دفعت ثمنها. بعبارة أخرى، أرصدة الكربون هي تصاريح تلويث للأغنياء. بالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تحد من إزالة الغابات فقط هي التي تكون قادرة على وضع أرصدة كربون في سوق REDD. إذا، فالمناطق التي تحافظ دائما على غاباتها، لن تكون قادرة على بيع أي أرصدة كربون نتيجة الحَدّ من إزالة الغابات. فالذي يحدث الآن في بعض مناطق البرازيل على سبيل المثال هو قطع الأشجار بهدف زيادة إزالة الغابات استعدادا لبرنامج REDD، وحتى يصبح في الغد تقليل إزالة الغابات أعلى وتصبح كمية أرصدة الكربون التي يمكن أن تذهب إلى السوق أكبر.

برنامج REDD هو مجرد وجه من أوجه «الاقتصاد الأخضر» للغابات. النظام برمّته هو خداع للطبيعة في الوقت الذي يتم فيه جني الأرباح منها.

تخيل لو تَمّ تطبيق نفس المنطق على التنوع البيولوجي والماء والتربة والزراعة والمحيطات ومصائد الأسماك وهلم جرا. أضف إلى ذلك اقتراح أداء هندسة جيولوجية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة من أجل تحقيق مزيدٍ من الاستغلال، والعبث وتعطيل الطبيعة وخلق سوق مضاربة جديد.

من أجل تعزيز مثل هذا الاعتداء على الطبيعة، وصف الرأسماليون أولا اقتصادهم الجشع بأنه «اقتصاد أخضر». يقولون للحكومات التي تعاني أزمة مالية أن السبيل الوحيد للحصول على مليارات الدولارات اللازمة للحفاظ على المياه والغابات والتنوع البيولوجي والزراعة وغيرها هي من خلال الاستثمار الخاص. إلاّ أن القطاع الخاص لن يستثمر الأرباح - المتراكمة من خلال استغلال اليد العاملة والسلع المادية الطبيعية - من دون حافز.

وهكذا، يتعين على الحكومات أن تُوفّر له هذه التجارة الجديدة المتمثلة في تحقيق الربح من عمليات ومهام الطبيعة.

معظم المروجين لـ «الاقتصاد الأخضر» واضحون جدا في هذا الموضوع: إذا لم يكن هناك تسعير لبعض وظائف الطبيعة مع آليات سوق جديدة وضمانات لأرباحها... فإن القطاع الخاص لن يستثمر في خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

«لا يمكننا أن نيسطر على الطبيعة إلا بإطاعتها»

سيكون «الاقتصاد الأخضر» بالتأكيد مدمّرا لأنه يقوم على مبدأ أنّ نقل قواعد السوق سيحمي الطبيعة. كما قال الفيلسوف فرانسيس بيكون: لا يمكننا أن نسيطر على الطبيعة إلا بإطاعتها.

اليوم العالمي لمناهضة مؤتمر المليونين تحت هيأة الأمم المتحدة في 3 ديسمبر 2011 في دوربان، أفريقيا الجنوبية. صورة: آن بيترمان من مشروع العدالة العالمية و الإيكولوجيا- تحالف الغابة العالمية (Global Justice Ecology Project-Global Forest Coalition).

بدلا من وضع سعر للطبيعة، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن البشر هم جزء من الطبيعة وأن الطبيعة ليست شيئا للامتلاك أو مجرد مُزوّد للموارد. الأرض هي نظام عيش، إنها وطننا وهي مجتمع من الكائنات المترابطة وجزء من نظام واحد كامل. للطبيعة قواعدها الخاصة التي تحكم سلامتها والعلاقات المتبادلة، وإعادة الإنتاج والتحول، وهذه القواعد كانت تعمل

عـلى مـدى ملايـين السـنين. ويجـب عـلى الـدول والمجتمعـات احـترام وضـمان سـيادة قواعـد الطبيعـة وعـدم الإخـلال بهـا. وهـذا يعنـي أننـا بحاجـة إلى الاعـتراف بـأن أرضنـا الأم لهـا حقـوق.

مـا زال العلـماء يقولـون لنـا أننـا جميعـا جـزء مـن نظـام الأرض الـذي يتضمـن الغـلاف الجـوي، الغـلاف الحيـوي، والغـلاف الصخـري، والغـلاف المـائي. نحـن البـشر مجـرد عنـصر واحـد مـن المحيـط الحيـوي. فلـماذا يكـون لنـا نحـن البـشر فقـط حقـوق وكل مـا تبقـى هـم مجـرد مـواد لحيـاة الانسـان؟ الحديـث عـن التـوازن في نظـام الأرض هـو الحديـث عـن حقـوقٍ لجميـع أجـزاء النظـام. هـذه الحقـوق ليسـت متطابقـة لجميـع الكائنـات أو أجـزاء نظـام الأرض، لأن العنـاصر ليسـت جميعهـا متطابقـة. ولكـن الاعتقـاد بـأن البشرهـم الوحيـدون الذيـن يجـب أن يتمتعـوا بامتيـازات بينـما الكائنـات الحيـة الأخـرى هـي مجـرد أدوات هـو أسـوأ خطـأ.

لمـاذا يجـب أن نحـترم فقـط قوانـين البـشر ولسـنا مجبريـن عـلى احـترام قوانـين الطبيعـة؟ لمـاذا نُسـمّي الشـخص الـذي يقتـل جـارَه مُجرِمـا، ولكننـا لا نطلـق نفـس الوصـف عـلى الشـخص المسـؤول عـن انقـراض نـوع مـن أنـواع الحيـاة أو تلويـث نهـر؟ كل واحـد منـا، حتـماً يعتمـد عـلى حيـاة «نظـام الأرض».

هنـاك تناقـض في الاعـتراف فقـط بحقـوق البـشر في حـين يتـم تقليـل شـأن كل مـا تبقـى مـن نظـام الأرض ليصبـح فرصـة عمـل في «الاقتصـاد الأخـضر».

في نظـام مترابـط يكـون فيـه البـشر مجـرد عنـصرٍ واحـدٍ مـن الـكل، فإنـه مـن غـير الممكـن الاعـتراف فقـط بحقـوق الجـزء الإنسـاني دون إحـداث خلـل في النظـام. فمـن أجـل ضـمان حقـوق الإنسـان واسـتعادة الانسـجام مـع الطبيعـة، فإنـه مـن الـضروري الاعـتراف، عـلى نحـو فعّـال، بحقـوق الطبيعـة وتطبيقهـا.

لا يمكـن اخضـاع الطبيعـة لإرادات الأسـواق أو المختـبر. فالجـواب في المسـتقبل لا يكمـن في الاختراعـات العلميـة التـي تحـاول خـداع الطبيعـة، ولكـن في قدرتنـا عـلى الاسـتماع إلى الطبيعـة. العلـوم والتكنولوجيـا قـادرة عـلى أشـياء كثـيرة، بمـا في ذلـك تدمـير العـالم الحـالي نفسـه. لقـد حـان الوقـت لوقـف الهندسـة الجيولوجيـة وجميـع التلاعـب الاصطناعـي بالمنـاخ والتنـوع البيولوجـي والبـذور. البـشر ليسـوا آلهـة. لقـد أصبـح النظـام الرأسـمالي خـارج سـيطرتنا. وهـو مثـل الفـيروس سـيعمل عـلى قتـل الجسـد الـذي يغذيـه... انـه سـيدمر نظـام الأرض، مـما يجعـل الحيـاة كـما نعرفهـا مسـتحيلة بالنسـبة للبـشر. نحـن بحاجـة إلى إسـقاط الرأسـمالية وتطويـر نظـام يقـوم عـلى «مجتمـع الأرض».

القسم الرابع:
الّتنظيم
من أجل البقاء

الثورة وتغير المناخ في مصر

مقابلة مع ماهينور المصري

في هـذه المقابلـة مـع ميـكا مينيـو باوليلـو، الثوريّـة المصريـة ماهينـور المـصري، تناقـش خطرتغيّرالمنـاخ عـلى الإسـكندرية، مسـقط رأسـها، وقضايـا العدالـة المناخيـة والبيئيـة عـلى نطـاق أوسـع في مـصر. لـدى المـصري خِـبرة في دعـم المجتمعـات التـي تعيـش في خـط المواجهـة والمقاومـة والعـمال المتضرريـن مـن التلـوث. وفي الآونـة الأخـيرة أجـرت بحثـا عـن تأثـيرات المنـاخ عـلى المزارعـين الفقـراء في دلتـا النيـل الذيـن يواجهـون تغـير المنـاخ.

والمـصري هـي واحـدة مـن المعارضـين الصريحـين للحكـم العسـكري ولحكـم الإخـوان المسـلمين أيضـا. فبعـد تـولي الجيـش السـلطة في صيـف عـام 2014، بـدأت في إقامـة هيـاكل لدعـم اللاجئـين السـوريين والفلسـطينيين الذيـن يتعرضـون للاضطهـاد.

في أيار/مايـو 2014، تـم سـجن المـصري لمـدة سـتة أشـهر لأنهـا نظّمـت احتجاجـا صغـيرا خـارج قاعـة كان يُحاكَـم فيهـا اثنـين مـن رجـال الشرطـة الذيـن قتلـوا خالـد سـعيد. عـلى الرغـم مـن أنهـا قـد أصبحـت حّـرة مـرة ثانيـة، إلا أنهـا مـا زالـت تواجـه اتهامـات أخـرى لأنهـا احتجـت ضـدّ حكـم الإخـوان المسـلمين في عـام 2013.

وقـد أجريـت هـذه المقابلـة في شـهر نيسـان/أبريل عـام 2014، أثنـاء زيارتهـا للمجتمعـات التـي تـزرع المانجـو والجوافـة بالقـرب مـن إدكـو في دلتـا النيـل.

ميـكا: لقـد سـمعت أنـك تقومـين بالتجـول في أنحـاء دلتـا النيـل لتلتقـي بالفلاحـين الذيـن تتحـول أرضهـم إلى أراضي ملحيـة بفعـل تغـيرات المنـاخ، أخبرينـي عـما تفعلينـه بخصـوص قضيـة تغـير المنـاخ والاحتبـاس الحـراري ؟

ماهينـور: أنـا مـن الإسـكندرية، لذلـك أعـرف دومـاً ان مدينتنـا قـد تغـرق جّـراء تغـير المنـاخ، نشـأت وأنـا أرى الكتـل الأسـمنتية تحمـي الشـاطئ، لكننـي فقـط أدركـت معنـى تغـير المنـاخ حـين بـدأت في التجـول مـع الناشـطة السـويدية في مجـال المنـاخ (شـورى إيسـماليان) وأدركـت أهميـة ذلـك، وفهمـت حجـم الدمـار المحتمـل، وكيـف يتشـكل ذلـك عـلى حسـب الطبقـات الاجتماعيـة، وبـأن الفقـراء وصغـار المزارعـين هـم أكـثر مـن سـيعانون جراء ذلـك، وسـيؤدي تغيير المنـاخ لتدمـير حياتهم.

وتذكـرت هـذا، وكيـف ان مناطـق الفقـراء في الإسـكندرية غـير محميـة بكتـل أسـمنتية بينـما مناطـق الأغنيـاء تحظـى بحمايـة، هـذا مـا رأيتـه في البحـيرة ودميـاط ورأس الـبر أيضـاً، منتجعـات الأغنيـاء، والـشركات، والمنشـآت العسـكرية تحظـى بحمايـة، بينـما الفقـراء لا يحظـون بهـذا.

ميـكا: هـل تشـعرين بـأنّ النـاس يكتسـبون وعيـا اكـبر ويحشـتدون مـن أجـل الحصـول عـلى سـبل عادلـة للتعامـل مـع تغـيرات المنـاخ؟

ماهينـور: اسـمع كثـيرا مـن النـاس يقولـون بـأن هـذا التغـير قـادم مـن الخـارج وأنّه قـدر ونصيب ولا يوجـد مـا نفعلـه حيـال هـذا، لكـن النـاس الذيـن يعيشـون بالقـرب مـن الـشركات الكـبرى يدركـون دور السـلطة والأغنيـاء، عـلى سـبيل المثـال في منطقـة وادي القمـر بالإسـكندرية،الناس الذيـن يعيشـون بالقـرب مـن مصانـع الأسـمنت الكـبرى التـي تملكهـا «لافـارج»و «تيتـان»- شركتـين فرنسـية ويونانيـة متعـددات الجنسـيات - يتعرضـون لكميـات ضخمـة مـن التلـوث، والعديـد مـن الأطفـال يعانـون مـن الربـو وأمـراض الشُـعَب الهوائيـة (القصبيـة)، لذلـك يناضـل أهـل تلـك المنطقـة في الحصـول عـلى مرشّـحات وفلاتـر عـلى مداخـن تلـك المصانـع، الـشركات الفرنسـية واليونانيـة ترفـض، وترفـض أيضـاً تقديـم دعـم طبـي لهـؤلاء السـكان، رغـم أنهـا تحصـل مـن الحكومـة المصريـة عـلى طاقـة وكهربـاء مدعّـمان بأسـعار رخيصـة.

عندمـا اضرب العـمال مـن أجـل الحصـول عـلى دعـم طبـي، هاجمـت الشرطـة المصنـع في فبرايـر2013 بالـكلاب، اثنـان مـن العـمال تـم ألقائهـم مـن عـلى ارتفـاع طابقـين أثنـاء القبـض عليهـم، لم يسـمح لهـم بأطبـاء في السـجن عـلى الرغـم مـن كسـور العظـام التـي كانـوا يعانـون منهـا، كنـا نكافـح لإخراجهـم مـن السـجن.

الآن مصنـع تيتـان يتحـول إلى اسـتخدام الفحـم، مـما يعنـي المزيـد مـن الآثـار الضـارة، وآثـار اكـبر عـلى المنـاخ سـتؤثر علينـا جميعـا، لذلـك أهـالي وادي القمـر ينظّمـون أنفسـهم للاحتجـاج ضـد هـذا.

ميـكا: مـصر سـتكون مـن أكـثر الـدول في العـالم التـي سـتعاني مـن تغـيرات المنـاخ خـلال السـنوات العشريـن القادمـة، وخاصـة صغـار المزارعـين والصيادين وفقـراء المـدن، ومـن السـهل الشـعور بالعجـز خاصـة مـع قانـون التظاهـر الجديـد، هـل لديـك أمـل حـين تفكّريـن في المسـتقبل وتغـيرات المنـاخ ؟

ماهينـور: هـذا يعتمـد عـلى كيـف سـيتم معالجـة تغـيرات المنـاخ.. هـل سـيتم عـن طريـق النخبـة ؟!.، هـؤلاء لا يتحدثـون عـن النـاس حتـى وإن إدّعـوا عكـس ذلـك، لا يتحدثـون عـن صغـار الصيادين والمزارعـين الذيـن يجـدون صعوبـة في الحديـث إلى السـلطة وتمثيـل أنفسـهم، هـم منتظمـون في بعـض النقابـات ولكنهـا تقـوم بمناقشـة بعـض الأمـور الصغـيرة كـشراء الأسـمدة وخلافـه، ولكنهـم لا ينظمـون أنفسـهم مـن أجـل ممارسـة سياسـية وهـذا هـام للغايـة، هنـاك نقابـات جديـدة للمزارعـين ولكـن النـاس في الدلتـا عندمـا تحدّثـت إليهـم لا يعرفـون هـذا، بعـد

الخامس والعشرين من يناير كان لديهم أمل في تغيير أوضاعهم، أما اليوم فالأوضاع تعود إلى الوراء ولم يعد لديهم أمل، هم خائفون.

النشطاء اليوم يفكرون في الأخطاء التي قاموا بها خلال الثورة مثل التمسك بشعارات كبيرة، كان علينا تنظيم أنفسنا أكثر للتعاون مع المزارعين والصيادين وتنمية جذور أعمق بين الناس كان هذا من شأنه صناعة جبهة مواجهة أولية تستطيع أن تصمد أمام هجمات الدولة سواء علينا أو على الفقراء، بدلاً من ذلك كنا معزولين تماما عن الناس لذلك أصبح من السهل على الدولة أن تقوم بمهاجمتنا وقمعنا واحداً تلو الآخر.

ليس لدينا ما يكفي من الجذور، أسمع الناس يحادثونني أنتي تتكلمين عن العدالة الاجتماعية وحقوق الفقراء، أنتي تتكلمين عن أشياء صحيحة لكننا لم نراك من قبل ونحن نواجه مشاكلنا منذ فترة طويلة.

على كل حال لا يجب علينا التّعثر في الأخطاء يجب علينا التفكير فيما علينا فعله في المرحلة المقبلة ومن ثم المضي قدماً، يجب أن نكون متفائلين، ليس لدينا خيار آخر.

ماهينور المصري في عملها مع مجموعات من الناس التي تواجه تغير المناخ في دلتا النيل. صورة: شورة إسماعيليان

استغلال الغاز الصخري والاستياء المتزايد في الجزائر: مقابلة مع الناشط الصحفي الجزائري المناهض للتكسير الهيدروليكي

مقابلة مع مهدي بسكري أجراها حمزة حموشان

انضم عشرات الآلاف إلى الاحتجاجات المناهضة للتكسير الهيدروليكي في مختلف أنحاء الجزائر في كانون الثاني عام/ يناير 2015، بعد أن أعلنت الحكومة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2014 عن حفر أول بئر غاز صخري قرب عين صالح. من هناك انتشرت الاحتجاجات وصولا إلى تمنراست، ورقلة، غرداية، إليزي، أدرار، تيميمون، برج باجي مختار، عين البيضاء، بجاية، وهران والجزائر.

باغتَ حجم المعارضة الشعبية، التي استمرت لبضعة أسابيع، الحكومة وأخذها على حين غرة، وأصبح يهدد المشاريع المستقبلية للتكسير الهيدروليكي من قبل الشركات متعددة الجنسيات بما فيها توتال وشركة شل. وقد فرّقت الشرطة اعتصاما في الجزائر بالقوة واعتقلت العشرات من المتظاهرين. الاستياء من عمليات التكسير الهيدروليكي بدأ يحتدم في الجزائر منذ حين، ولكن هذه الإحتجاجات واسعة النطاق هي الأولى من نوعها والتي تعكس أيضا السخط العميق من الإستبعاد المستمر للشعب الجزائري من عملية اتخاذ القرارات العامة، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي طويل الأمد لسكان الصحراء الغنية بالنفط والغاز، والتي توفر الجزء الأكبر من الموارد والدخل في الجزائر.

وتركز الغضب بشكل أساسي على الحكومة وشركات توتال وبارتكس وسوناطراك، وهي شركات النفط العاملة في حوض أهنت. هناك خيبة وغضب لأن شركة توتال قد منعت من القيام بأعمال التكسير الهيدرولي في فرنسا، ولكن الحكومة الفرنسية تشجع هذه العمليات في الجزائر.

يمكن أيضا أن تتأثر شركتي بريتيش بتروليوم وستات أويل لأن الواحة تستضيف أيضا مشروعهما المشترك مع سوناطراك، وهو من أحد أكبر مشاريع الغاز في البلاد.

هنـاك احتجاجـات ضخمـة تطالـب بوقـف جميـع عمليـات الغـاز الصخـري ونقـاش وطنـي بشـأن هـذه المسـألة. كان هـذا المطلـب موجـودا قبـل التعديـلات التـي أدخلـت عـلى قانـون الهيدروكربـون في سـنة 2013 والـذي فتـح الطريـق لاسـتغلال المـواد الهيدروكربونيـة غـير التقليديـة في الجزائـر.

وفقـا لإدارة معلومـات الطاقـة الأمريكيـة (EIA)، تمتلـك الجزائـر ثالـث أكـبر احتياطيـات مـن الغـاز الصخـري القابـل للاسـتخراج بعـد الصـين والأرجنتـين. ولقـد أجـرت شركات إينـي، وشـل وتوتـال وجـى دى اف سـويس، وإكسـون موبيـل محادثـات مـع شركـة النفـط الوطنية سـوناطراك حـول اسـتخراج الغـاز الصخـري، عـلى الرغـم مـن الأثـر البيئـي الهائـل الـذي يمكـن أن يحدثـه هـذا العمـل في الصحـراء.

مجموعـات داخـل الجزائـر مثـل التجمـع الوطنـي لحريـة المواطنـين (CNLC) قـد بـدأو في تحـدي خطـط التكسـيرالهيدرولي. لقـد درسـوا المشـاكل التـي تحيـط باسـتخراج الغـاز الصخـري وتحـدوا علنـا خطـط الـشركات مـن خـلال وسـائل الإعـلام والمناسـبات الدوليـة، بمـا فيهـا المنتـدى الاجتماعـي العالمـي السـابق الـذي عقـد في تونـس في عـام 2013. مهـدي بسـكري، الصحفـي والعضـو في (CNLC) قبِـل بـأن يجيـب عـلى بعـض أسـئلتنا. وقـد أجرِيـت هـذه المقابلـة معـه في شـهر تشريـن الأول /أكتوبـر مـن عـام 2013.

حموشـان: نحـن نشـهد عـدة مشـاريع لاسـتغلال الغـاز الصخـري والنفـط في جميـع دول شـمال أفريقيـا. بإعتقـادك، لمـاذا يجـري الترويـج لهـذا النـوع مـن المشـاريع في الجزائـر؟

بسـكري: فيـما يتعلـق بالجزائـر، المسـؤولون في الدولـة، وخاصـة رئيـس مجلـس الـوزراء ووزيـر الطاقـة والمناجـم، يقدمـون الحجـج التـي لم يتـم مناقشـتها في المجـال العـام. وهـم يدّعـون أنّ لـدى الجزائـر ثالـث أكـبر احتياطـي مـن الغـاز الصخـري في العـالم، ويستشـهدون عـلى ذلـك بتقريـر إدارة معلومـات الطاقـة الأمريكيـة (EIA). كـما يدعمـون حججهـم بإحتماليـة تناقـص العـرض مـن الهيدروكربونـات (النفـط والغـاز) في الجزائـر، ووفقـا لهـم فـإن الغـاز الصخـري فقـط هـو الـذي يمكنـه أن يحـل محـل الطاقـة التقليديـة. ومـع ذلـك، فقـد علـق بعـض المراقبـين أن الحكومـة الجزائريـة لديهـا رؤيـة محـدودة لنظـام فاقـد الشرعيـة، يسـعى للحصـول عـلى ريـع جديـد لتكريـس قبضتـه عـلى السـلطة فقـط.

حموشـان: في الوقـت الـذي تـم فيـه منـع التكسـير الهيدروليـكي في فرنسـا وأصبـح مثـيرا للجـدل بشـكل متزايـد في المملكـة المتحـدة، يبـدو أنّ بلـدان المغـرب العـربي تتلقـى ضغوطـات مـن الـشركات متعـددة الجنسـيات والعواصـم الغربيـة مـن أجـل تأمـين الحصـول عـلى الطاقـة. مـا هـي أفـكارك حـول هـذا الموضـوع؟

بسـكري: المجتمـع المـدني في الغـرب أجـبر بعـض الحكومـات حظـر التكسـير الهيدروليـكي، العمليـة الوحيـدة لاسـتخراج الغـاز الصخـري. ولكـن هـذه الحكومـات لا تـتردد في الذهـاب إلى البلـدان في

الجنوب مثل الجزائر لاستخراجه. ويجري تنظيم المؤتمرات التسويقية لتعزيز فكرة استغلال الغاز الصخري، كما هو حال المؤتمر الذي عقد في فندق هيلتون، في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2012 وأيلول / سبتمبر من عام 2013. تشجع الشركات متعددة الجنسيات دول الجنوب على استغلال الغاز الصخري في الوقت الذي تخفي فيه آثاره السلبية على الاقتصاد والبيئة. في أي حال، إذا كان هناك كارثة، فإنهم سيغادرون دون دفع تعويض لأن الشركات الوطنية مثل سوناطراك ستكون مسؤولة عن النقل والمالية.

حموشان: تقدر إدارة معلومات الطاقة الامريكية (EIA) أن لدى الجزائر احتياطيات مهمة جدا من الغاز الصخري. هل هذا صحيح؟ وهل تم فعلا البدء باستغلاله في الجزائر؟

بسكري: إن التقرير الأخير لإدارة المعلومات يعود إلى عام 2004 وفقا للأستاذ شمس الدين شيتور، مدير مختبر طاقة الوقود الأحفوري في معهد البوليتكنيك في الجزائر العاصمة. ويقول إن تقرير 2013 ليس سوى نسخة من تقرير عام 2004. وعلاوة على ذلك، نحن لا نعرف في أي منطقة أوحوض أجريت أعمال المسح والمعاينة هذه. لم يبدأ بعد استغلال هذا الغاز. ولكن، تقوم اليوم شركتي توتال وشلمبرجير بمشاريع تنقيب في منطقة عين صالح، وتحديدا في حوضي أهنت 1 وأهنت 2.

حموشان: ما هي المخاطر البيئية والاقتصادية التي تواجه الدول المغاربية إذا قررت استغلال هذه الموارد غير التقليدية؟

بسكري: تمتلك الجزائر حوالي 60 ألف مليار م 3 من المياه العذبة مع نسبة منخفضة من الملوحة. لذلك، فإن استخدام أكثر من 500 مادة كيميائية في عملية التكسير الهيدروليكي يهدد المياه الجوفية بشكل خطير، لأن الآبار التي سيتم حفرها ستعبر هذه الطبقات المائية. وعلاوة على ذلك، فإن أحواض المياه الجزائرية مترابطة. لذلك، إذا كنت ستلوث في عين صالح، فإن المواد الكيميائية التي تخترق المياه ستنتشر وتصل حتى ورقلة وبسكرة (على بعد 900-600 كم على التوالي)، مما سيؤدي إلى مخاطر أخرى.، وسيتم تدمير المناطق الزراعية في جنوب الجزائر، مثل بساتين النخيل. هذا سيخلق المزيد من الفقر ويجبر الناس على الهجرة.

المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ضخمة. استغلال الغاز الصخري لا يضمن أي ربحية. اليوم، يهيمن على السوق العالمية للغاز عقود بضاعة حاضرة (الأسواق الحرة)، في حين اعتمدت الجزائر دائما على عقود طويلة المدى. لذا، فإن استثمار مليارات الدولارات، لإنتاج كميات لن تتجاوز 40% من الاحتياطيات، وبيعها بأسعار تتراوح بين 3 و5 دولار / لكل وحدة حرارية بريطانية (BTU) قد تقود البلاد إلى حافة الإفلاس.

حموشان: لماذا لا تستثمر في الطاقات المتجددة نظرا للإمكانات الكبيرة لهذه البلدان؟

بسكري: إن النظام الجزائري ليس لديه رؤية طويلة الأجل. وبصراحة، ليس لديه أيضا رؤية على المدى القصير أيضا. إنه يحكم البلاد بطريقة عتيقة. لا توجد هناك خطة أو أفق لتطوير الطاقة المتجددة. العدد القليل جدا من الإعلانات بشأن الطاقة الخضراء هي مجرد إعلانات شعبوية. ما يهم النظام هو ترسيخ نفسه مهما كان الثمن.

حموشان: في مواجهة هذا التحدي الكبير، ما الذي يقوم به المجتمع المدني الجزائري لمقاومة هذا الزّحف نحو استغلال الغاز الصخري؟ هل نحن أمام سياسة الأمرالواقع؟

بسكري: لا، لا يوجد أي شيء من هذا القبيل. واجبنا هو أن لا نقف موقف المتفرج وألا نلتزم الصمت. يركز المجتمع المدني الجزائري صراعه على الحريات، والتي هي غاية نبيلة في حد ذاتها. ولكن، وبما أن موضوع استغلال الغاز الصخري هو موضوع تقني، هناك نوع من عدم الاهتمام أو بالأحرى لا يوجد وعي كافٍ ومرضي حول هذا الموضوع حتى الآن. غياب النقاش العام يحافظ على الغموض والارتباك. لقد عمل التجمع الوطني لحريات المواطنين كل ما في وسعه لوضع النقاش في المجال العام. ولقد حققنا بعض النقاط الإيجابية بفضل تفعيل شبكتنا الإعلامية. إنها تجربة صغيرة لكنها ليست سوى البداية.

احتجاج ضد الغاز الصّخري في عين صالح، الجزائر في فبراير 2015. نساء يمشين في شوارع المدينة.
صورة: BBOY LEE

نحو أخوة عالمية بين الشعوب

خطاب إيفو موراليس أيما

سانتا كروز، بوليفيا، 14 حزيران/يونيو 2014

قبل خمسين عاما، رفع قادة عظماء أعلام النضال ضد الاستعمار وقرروا الانضمام مع شعوبهم في مسيرة على طريق السيادة والاستقلال.

كانت القوى العظمى والشركات العابرة للحدود تتنافس من أجل السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية من أجل مواصلة التوسع على حساب إفقار شعوب الجنوب.

في هذا السياق، وفي 15 حزيران/ يونيو من عام 1964، وفي ختام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد - اجتمعت 77 دولة من الجنوب (نحن الآن 133 زائد الصين) لتعزيز قدراتها التفاوضية التجارية، من خلال العمل في تكتل من أجل تحقيق مصالحها الجماعية مع احترام القرارات السيادية الفردية.

خلال السنوات الخمسين الماضية، ذهبت هذه الدول إلى ما هو أبعد من بياناتها وروجت لقرارات في الأمم المتحدة وللعمل المشترك المستند على التعاون فيما بين بلدان الجنوب،إلى جانب نظام اقتصادي عالمي جديد، ونهجٍ مسؤول تجاه تغير المناخ، وعلاقات اقتصادية قائمة على معاملة تفضيلية.

في هذه الرحلة يجب التأكيد على النضال من أجل إنهاء الاستعمار وتقرير مصيرالشعوب وسيادتها على مواردها الطبيعية.

وبالرغم من هذه الجهود والنضالات من أجل المساواة والعدالة بين شعوب العالم، ازدادت الهرمية في سلّم السلطة وتفاقمت اللامساواة في العالم.

اليوم، هناك عشرة بلدان في العالم تتحكم في 40% من إجمالي ثروة العالم و15 شركة عبر وطنية تسيطر على 50% من الإنتاج العالمي.

واليوم، كما هو الحال قبل 100 سنة، هناك حفنة من القوى الإمبريالية التي تعمل

باسم السوق الحر والديمقراطية لتغزو البلدان وتعرقل التجارة وتفرض الأسعار على بقية العالم وتخنق الاقتصادات الوطنية وتحيك المؤامرات ضد الحكومات التقدمية وتعمَد إلى التجسس على سكان هذا الكوكب.

اليوم، تسيطر نخبة صغيرة من البلدان والشركات عبر الوطنية، بطريقة سلطوية، على مصائر العالم واقتصاداته وموارده الطبيعية.

وأدى هذا الى نمو عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق، وبين البلدان، وبين الطبقات الاجتماعية وبين الأفراد بشكل شائن.

يمتلك حوالي 0.1% من سكان العالم 20% من الأصول (الموجودات) البشرية. في عام 1920، كان مدير الأعمال في الولايات المتحدة يتقاضى أجرا أكبر من أجر العامل بعشرين مرة ولكن اليوم فإنه يتقاضى أجرا أكبر بـ 331 مرة.

هذا التركيز غير العادل للثروة والتدمير المفترس للطبيعة وَلَد أيضا أزمة هيكلية على وشك أن تصبح غير قابلة للاستمرار مع مرور الوقت.

إنها حقا أزمة هيكلية. وهي تؤثر على كل عنصر من عناصر التنمية الرأسمالية. وبعبارة أخرى، إنها أزمة يعزز بعضها بعضا تؤثر بالتمويل العالمي، والطاقة والمناخ والماء والغذاء والمؤسسات والقيم. وهي أزمة متأصلة في الحضارة الرأسمالية.

هذه الأزمة المالية كانت مدفوعة بالسعي الجشع وراء الأرباح من طرف الرأسمال النقدي والذي أدى إلى تضاربات مالية دولية عميقة، وهي ممارسة تعطي الأفضلية لبعض المجموعات والشركات عبر الوطنية أو مراكز القوى التي جمعت ثروة كبيرة.

الفقاعات المالية التي تولد مكاسب مضاربة تتفجّر في نهاية المطاف، وفي سياق انفجارها أوقعت العمال الذين تلقوا قروضاً رخيصة في براثن الفقر كما فعلت مع الطبقات الوسطى المستحوذة على مبالغ في حسابات توفير خُوِّلَت لمضاربين جشعين. وهؤلاء، بين عشية وضحاها، أفلسوا أو نقلوا رأسمالهم إلى بلدان أخرى، وبالتالي أدوا إلى انزلاق أمم بأكملها إلى الإفلاس.

نواجه أيضا أزمة طاقة يقودها الاستهلاك المفرط في البلدان المتقدمة، والتلوث من مصادر الطاقة وممارسات تكديسها التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية.

بالتوازي مع ذلك، نشهد انخفاضا عالميا في الاحتياطيات وارتفاع تكاليف تطوير النفط والغاز، في حين تنخفض القدرة الإنتاجية بسبب الإستنزاف التدريجي للوقود الأحفوري وتغير المناخ العالمي.

سبب أزمة المناخ هو فوضى الإنتاج الرأسمالي، مع مستويات استهلاك كبيرة وتصنيع غير

مقيّـد أدى إلى انبعاثـات كبـيرة مـن الغـازات الملوثـة والتـي بدورهـا أدت إلى ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري والكـوارث الطبيعيـة التـي تؤثـر عـلى العـالم بـأسره.

لأكـثر مـن خمسـة عـشرة ألـف عـام قبل عـصر التصنيـع الرأسـمالي، لم تصـل الغـازات الدفيئـة (غازات الاحتبـاس الحـراري) إلى أكـثر مـن 250 جـزء في المليـون مـن إجـمالي عدد الجزيئـات في الغـلاف الجوي.

منـذ القـرن التاسـع عـشر، وعـلى وجـه الخصـوص في القـرن العشريـن والواحـد والعشريـن، ارتفـع هـذا الرقـم ليصـل إلى 400 جـزء في المليـون، وذلـك بفضـل الإجـراءات الرأسـمالية المفترسـة، وأصبحـت ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري عمليـة لا رجعـة فيهـا جنبـا إلى جنـب مـع الكـوارث المناخيـة والتـي شَـعر بآثارهـا الأوليـة بلـدان الجنـوب الأكـثر فقـرا وضعفـا، والـدول الجزريـة عـلى وجـه الخصـوص، نتيجـة لذوبـان الكتلـة الجليديـة.

إيفو مورالس، رئيس بوليفيا منذ 2006.
صورة: Elboliviaoenvivo

بـدوره، يولّـد الاحـترار العالمـي أزمـة إمـدادات الميـاه والتـي تتفاقـم مـع الخصخصـة، واسـتنفاد المصـادر وتسـليع الميـاه العذبـة. ونتيجـة لذلـك، فـإنّ عـددَ الأشـخاص الذيـن لا يحصلـون عـلى الميـاه الصالحـة للـشرب قـد بـدأ ينمـو عـلى قـدم وسـاق.

نقـص الميـاه في أجـزاء كثـيرة مـن كوكـب الأرض قـد أخـذ يـؤدي إلى الصراعـات والحـروب المسـلحة والتـي تزيـد مـن تفاقـم عـدم توافـر هـذه المـوارد غـير المتجـددة.

سـكان العـالم آخـذون بالنمـو في حـين أن إنتـاج الغـذاء آخـذ بالإنخفـاض، وهـذه الاتجاهـات هـي التـي سـتؤدي إلى حـدوث أزمـة غذائيـة.

بالإضافـة إلى هـذه القضايـا هنـاك أيضـا تضـاؤل الأراضي المنتجـة للغـذاء، واختـلالات بـين

المناطق الحضرية والريفية، والاحتكار الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية في تسويق البذور والمدخلات الزراعية، والمضاربة في أسعار المواد الغذائية.

وقد تسبب هذا النموذج الإمبريالي من التركيز والمضاربة أيضا في وجود أزمة مؤسّساتية تتميز بالتوزيع غير العادل وغير المتساوي للسلطة في العالم لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ونتيجة لكل هذه التطورات، أصبحت الحقوق الاجتماعية للشعوب مهددة. فالوعد بالمساواة والعدالة للعالم كله أصبح أكثر بعدا وأصبحت الطبيعة نفسها مهددة بالزوال.

لقد وصلنا إلى الحد الأقصى، وهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات عالمية لإنقاذ المجتمع والإنسانية والأرض الأم.

بدأت بوليفيا باتخاذ خطوات لمعالجة هذه القضايا. حتى عام 2005، طبقت بوليفيا السياسة النيو-ليبرالية والتي أدت إلى تركيز الثروة، وعدم المساواة الاجتماعية والفقر، وزيادة التهميش والتمييز والإقصاء الاجتماعي.

في بوليفيا، سمحت لنا النضالات التاريخية التي تشنها الحركات الاجتماعية، ولا سيما حركة الفلاحين الأصليين، البدء بالثورة الديمقراطية والثقافية، من خلال صناديق الاقتراع ودون استخدام العنف. وتعمل هذه الثورة على إستئصال الإقصاء والاستغلال والجوع والكراهية، وذلك بإعادة بناء طريق التوازن والتكامل، والتوافق مع هويتها الخاصة، فيفير بوين (المعيشة الجيدة).

خلافا لوصفة النيو- ليبرالية والتي تقول بأن النمو الاقتصادي يجب أن يكون على أساس الطلب في السوق الخارجي («التصدير أو الموت»)، اعتمد نموذجنا الجديد على مزيج من الصادرات مع نمو السوق المحلية مُنجَرًا في المقام الأول بسياسات إعادة توزيع الدخل، الزيادة المتتالية في الحد الأدنى للأجر الوطني، زيادات الرواتب السنوية التي تزيد عن معدل التضخم، والدعم البيني والتحويلات النقدية المشروطة إلى الفئات الأكثر احتياجا.

ولقد ثبت أنّه لدى الشعوب خيارات وأن بإمكاننا التغلب على المصير الذي يفرضه الاستعمار والنيو-الليبرالية.

اليوم، استعاد الشعب البوليفي كرامته وعزته، ونحن نؤمن بقوتنا وبمصيرنا وبأنفسنا.

أريد أن أقول للعالم كلّه بأكثر الكلمات تواضعا أن المِعماريين الحكماء الذين يستطيعون تغيير مستقبلهم هم الشعوب أنفسها.

ولذلك، فإننا نعتزم بناء عالم آخر، ولقد تم تصميم العديد من المهام لإقامة مجتمع فيفير بوين.

أولا: يجب أن ننتقل من التنمية المستدامة إلى التنمية الشاملة حتى نتمكن من العيش بشكل جيد وبانسجام وتوازن مع الأرض الأم.

نحن بحاجة إلى بناء رؤية تختلف عن نموذج التنمية الرأسمالي الغربي. يجب أن ننتقل من نموذج التنمية المستدامة لنهج تنمية بوين فيفير الشاملة الذي لا يسعى فقط إلى التوازن بين البشر، ولكن أيضا إلى التوازن والانسجام مع أرضنا الأم.

لا يمكن لأي نموذج تنمية أن يكون مستداما إذا دمر إنتاج الأرض الأم كمصدر للحياة ومصدر لوجودنا. لا يمكن لاقتصاد أن يعمر طويلا إذا ما أنجبت عدم المساواة والإقصاء.

لا يوجد تقدم عادل ومرغوب فيه إذا كانت رفاهية البعض هي على حساب استغلال وإفقار الآخرين.

تنمية فيفير بوين الشاملة تعني توفير السّعادة للجميع، دون استثناء. وهذا يعني احترام تنوع اقتصادات مجتمعاتنا. وهذا يعني أيضا احترام المعرفة المحلية. وهو يعني احترام الأرض الأم وتنوعها الحيوي كمصدر لتنشئة الأجيال القادمة.

تعني تنمية فيفير بوين الشاملة أيضا الإنتاج لتلبية الاحتياجات الفعلية، وليس لتوسيع الأرباح بلا حدود.

وهي تعني توزيع الثروة وتضميد الجراح الناجمة عن عدم المساواة، بدلا من توسيع التّعسّف.

وهذا يعني الجمع بين العلم الحديث والحكمة التكنولوجية القديمة التي تحتفظ بها الشعوب الأصلية، والفلاحين الذين يتعاملون باحترام مع الطبيعة.

وهذا يعني الاستماع إلى الناس، بدلا من الأسواق المالية.

وهذا يعني وضع الطبيعة في صميم الحياة والنظر إلى الإنسان على أنه مجرد مخلوق آخر من مخلوقات الطبيعة.

نموذج تنمية فيفير بوين الشاملة القائم على احترام الأرض الأم ليس اقتصادا بيئيّا للدول الفقيرة وحدها، في الوقت الذي توسِّع فيه الدول الغنية التفاوت وتدمّر الطبيعة.

التنمية الشاملة تكون صالحةً فقط إذا ما طُبِّقت في جميع أنحاء العالم، وإذا ما تحكّمت الدول، بالإشتراك مع شعوبها، على كل موارد طاقتها.

نحن بحاجة إلى تقنيات واستثمارات وإنتاج وقروض، وكذلك إلى الشركات والأسواق، ولكن لا يجوز إخضاعهم لديكتاتورية الأرباح والترف. بدلا من ذلك، يجب علينا وضعها في خدمة الشعوب لتلبية احتياجاتها وتوسيع نطاق السلع والخدمات المشتركة.

ثانيا: ممارسة السيادة على الموارد الطبيعية والمناطق الاستراتيجية.

يمكن وينبغي للبلدان التي لديها مواد خام أن تباشرسيادتها على إنتاج وتصنيع تلك المواد.

تأميم الشركات والمناطق الإستراتيجية يمكن أن يساعد الدولة على أن تستلم إدارة الإنتاج وممارسة سيادتها على ثرواتها والشروع في عملية التخطيط التي تؤدي إلى تصنيع المواد الخام، وتوزيع الأرباح بين شعبها.

وريقة تعلن عن تنظيم حدث حول بوين فيفير (العيش بشكل جيّد)، أراضي بدون سمّ من أجل السيادة الغذائية لشعوبنا.

ممارسة السيادة على الموارد الطبيعية والمناطق الاستراتيجية لا يعني العزلة عن الأسواق العالمية؛ إنه يعني الربط مع تلك الأسواق لصالح بلداننا، وليس لصالح عدد قليل من المُلاك من القطاع الخاص. السيادة على الموارد الطبيعية والمناطق الاستراتيجية لا يعني منع رأس المال والتقنيات الأجنبية من المشاركة. إنه يعني إخضاع هذه الاستثمارات والتكنولوجيات لاحتياجات كل بلد.

ثالثا: الرفاه للجميع وتوفير الخدمات الأساسية كحق من حقوق الإنسان

أسوأ طغيان تواجهه البشرية هو السماح بوضع الخدمات الأساسية تحت سيطرة الشركات عبر الوطنية. هذه الممارسة تُخضِع الإنسانية للمصالح والأهداف التجارية الخاصّة بالأقلية التي تصبح ثرية وجبّارة على حساب حياة وأمن الأشخاص الآخرين.

هذا هو السبب الذي جعلنا نعلن أن الخدمات الأساسية متأصّلة وملازمة للحالة الإنسانية والبشرية. كيف يمكن للإنسان أن يعيش بدون ماءٍ صالح للشرب وبدون طاقة كهربائية أو اتصالات؟ إذا كانت حقوق الإنسان ستجعلنا جميعا متساوين، فهذه المساواة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تعميم التّحصّل على الخدمات الأساسية. حاجتنا للمياه، مثل حاجتنا للضوء والاتصالات، تجعلنا جميعا متساوين.

حل مشكلة عدم المساواة الاجتماعية يتطلّب من كلٍّ من القانون الدولي والتشريعات الوطنية لكل بلد أن يجعلوا الخدمات الأولية (مثل المياه، وإمدادات الطاقة، والاتصالات والرعاية الصحية الأساسية) كحقوق أساسية من حقوق الإنسان لكل فرد.

وهذا يعني أن الدول لديها التزام قانوني لضمان توفير الخدمات الأساسية للجميع، بغض النظر عن التكاليف أو الأرباح.

رابعا: التحرّر من النظام المالي الدولي الرّاهن وبناء هيكل مالي جديد

ونقترح أن نحرّر أنفسنا من الاستعباد المالي الدولي من خلال بناء نظام مالي جديد يعطي الأولوية لمتطلبات العمليات الإنتاجية في بلدان الجنوب، في سياق التنمية الشاملة.

يجب علينا دمج وتعزيز البنوك الجنوبية التي تدعم مشاريع التنمية الصناعية، ودعم الأسواق الإقليمية والمحلية، والتجارة بين بلداننا، ولكن على أساس التكامل والتضامن.

نحن بحاجة أيضا إلى تعزيز التنظيم السيادي على المعاملات المالية العالمية التي تهدّد استقرار اقتصاداتنا الوطنية.

يجب أن نصمّم آلية دولية لإعادة هيكلة ديوننا التي تزيد من تبعيّة شعوب الجنوب وخنق احتمالات تنميتها.

يجب علينا أن نبتدع كيانات جديدة تحل محل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والتي تسمح بمشاركة أفضل وأوسع نطاقا لبلدان الجنوب في هياكل صنع القرار التي هي حاليا في قبضة القوى الإمبريالية.

نحن بحاجة أيضا إلى وضع حدودٍ على المكاسب من المضاربات والتراكم المفرط للثروة.

خامسا: بناء شراكة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وثقافية كبرى بين أعضاء مجموعة الـ 77 زائد الصين

بعد قرون من الحكم الاستعماري، ونقل الثروة إلى العواصم الإمبريالية وإفقار اقتصاداتنا، بدأت بلدان الجنوب تستعيد أهمية حاسمة في فعّالِيّة الاقتصاد العالمي.

قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ليست فقط موطن لـ 77% من سكان العالم، لكنها أيضا تمثل ما يقارب 43% من الاقتصاد العالمي. وهذه الأهمية مازالت ترتفع. شعوب الجنوب هم مستقبل العالم.

يجب اتخاذ إجراءات فورية لتقوية وتنظيم هذا الاتجاه العالمي الذي لا مفر منه.

نحن بحاجة إلى توسيع التجارة بين بلدان الجنوب. نحن بحاجة أيضا إلى أن نكيف العمليات الإنتاجية لتلبية متطلبات الاقتصادات الأخرى في الجنوب على أساس التكامل بين الاحتياجات والقدرات.

نحن بحاجة إلى تنفيذ برامج نقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب. لا يستطيع كل بلد يعمل لوحده أن يحقق السيادة التكنولوجية والقيادة الذين هما من الأهمية بمكان في اقتصاد عالمي جديد يقوم على العدالة.

يجب أن يكون العِلم مِلكا للإنسانية ككل. ويجب أن يوضع العلم في خدمة رفاهية الجميع، دون استثناءات أو هيمنة. سيتطلب المستقبل اللائق لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم التكامل من أجل التحرر، بدلا من التعاون من أجل الهيمنة.

لأداء هذه المهام النبيلة لصالح شعوب العالم، فقد دعونا روسيا وغيرها من البلدان الأجنبية التي هي إخوتنا في الاحتياجات والالتزامات للانضمام إلى مجموعة الـ 77.

لايوجد لدى تحالف مجموعة الـ 77 مؤسسة خاصة بها لتنفيذ النُهُج والبيانات وخطط العمل في بلداننا. لهذا السبب، تقترح بوليفيا تأسيس معهد لإنهاء الاستعمار وللتعاون بين بلدان الجنوب.

وسيكون هذا المعهد مسؤولا عن توفير المساعدة التقنية لبلدان الجنوب، فضلا عن مواصلة تنفيذ المقترحات التي قدمتها مجموعة الـ 77 زائد الصين.

سيقوم المعهد أيضا بتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل التنمية وتقرير المصير، وسيساعد في إجراء مشاريع البحوث. نقترح أن يكون المقر الرئيسي لهذا المعهد في بوليفيا.

■ سادسا: القضاء على الجوع بين شعوب العالم

ومن الضروري أن يتم استئصال الجوع وممارسة وتطبيق حق الإنسان في الغذاء بالكامل.

يجب إعطاء الأولوية لإنتاج الغذاء مع إشراك صغار المزارعين والمجتمعات الفلاحية الأصلية التي تحمل المعرفة القديمة فيما يتعلق بهذا النشاط.

للنجاح في القضاء على الجوع، يجب على بلدان الجنوب وضع شروط لحصولٍ ديمقراطي وعادل على ملكية الأراضي، بحيث لا يُسمَح للاحتكارات على هذا المورد أن تستمر في شكل لاتيفونديا (لفظ يطلق على الاستغلاليات الكبرى بأمريكا اللاتينية، وهي استغلاليات واسعة تستعمل التقنيات الحديثة وإنتاجهامعد للتسويق). ومع ذلك، لا يجب أيضا تشجيع تفتيت الأراضي إلى قطع صغيرة وغير منتجة.

يجب تعزيز السيادة والأمن الغذائيين من خلال الحصول على الأغذية الصحية لصالح الشعب.

يجب القضاء على احتكار الشركات عبر الوطنية لتزويد المدخلات الزراعية باعتبارها وسيلة لتعزيز السيادة والأمن الغذائي.

يجب أن تتأكد كل دولة من ضمان إمدادات المواد الغذائية الأساسية التي يستهلكها شعبها من خلال تعزيز الممارسات الإنتاجية والثقافية والبيئية، ومن خلال ترسيخ التبادل بين الناس على أساس التضامن. ويتعين على الحكومات ضمان امدادات الطاقة، وتوفير الطرق والمياه والأسمدة العضوية.

■ سابعا: تعزيز سيادة الدول بعيدا عن التدخل أو التحرّش الأجنبيين و/ أو التجسس

في إطار الأمم المتحدة، يجب الترويج لبنية مؤسساتية جديدة لدعم النظام العالمي الجديد للفيفير بوين.

المؤسسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الأمم المتحدة، هي بحاجة إلى إصلاح شامل اليوم.

المطلوب اليوم هو وكالات دولية تعزز السلام، وتقضي على الهيمنة العالمية وتعمل على التقدم في المساواة بين الدول.

لهذا السبب، يجب أن يلغى مجلس الأمن الدولي. فبدلا من تعزيز السلام بين الأمم، فقد شجعت هذه الهيئة الحروب والغزوات من قبل القوى الامبريالية في سعيها للحصول على

الموارد الطبيعية المتاحة في البلدان التي اعتدت عليها. بدلا من مجلس للأمن، لدينا اليوم مجلس لانعدام الأمن وللحروب الإمبريالية.

لا يستطيع أي بلد، أو أية مؤسسة أو أية مصلحة ان تبرر غزو بلد لبلد آخر. سيادة الدول والفصل الداخلي في الصراعات التي توجد في أي بلد هو أساس السلام والأمم المتحدة.

أقف هنا لأدين الحصار الاقتصادي الجائرالمفروض على كوبا والسياسات العدوانية وغير القانونية التي تتبعها الحكومة الأمريكية ضد فنزويلا، بما في ذلك مبادرة تشريعية قدمت في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي والتي تهدف إلى تطبيق عقوبات على هذا البلد لإلحاق الأذى بسيادته واستقلاله السياسي، في خرق واضح لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

هذه الأشكال من الاضطهاد والانقلابات المسيّرة عالميّا هي سمات الاستعمار الحديث، والممارسات الاستعمارية في عصرنا.

هذا هو عصرنا، عصر الجنوب. يجب علينا أن نكون قادرين على التّغلب وتضميد الجراح التي سببتها الحروب بين الأشقاء والتي حرّكتها المصالح الرأسمالية الأجنبية. يجب علينا توطيد خطط التكامل لدعم تعايشنا السلمي والتنمية وإيماننا بالقيم المشتركة، مثل العدالة.

فقط من خلال الوقوف معا سنكون قادرين على إعطاء شعوبنا حياة لائقة.

ثامنا: التجديد الديمقراطي لدولنا

عصر الإمبراطوريات، والهياكل الهرمية الاستعمارية والأوليغارشيات (حُكم الأقلّيّة) المالية يقترب من نهايته. فأينما نظرنا، نرى الشعوب في جميع أنحاء العالم تطالب بحقها في ممارسة دورها الرائد في التاريخ.

يجب أن يكون القرن الواحد والعشرين قرن الشعوب، والعمال، والمزارعين، ومجتمعات السكان الأصليين والشباب والنساء. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون قرن المظلومين.

يتطلب تحقيق الدور الريادي للشعوب تجديد الديمقراطية وتعزيزها. يجب علينا تكملة الديمقراطية الانتخابية بديمقراطية تشاركية ومجتمعية.

يجب علينا أن نبتعد عن الحكم البرلماني المحدود والحاكمية المبنية على الأحزاب إلى حُكم اجتماعي ديمقراطي.

وهذا يعني أن عملية صنع القرار في أي دولة يجب أن تأخذ في الاعتبار المداولات البرلمانية،

ولكـن أيضـا مـداولات الحـركات الاجتماعيـة التـي تدمـج الطاقـة الواهبـة للحيـاة لشـعوبنا.

تجديـد الديمقراطيـة في هـذا القـرن يتطلـب أيضـا أن يُمثِـل العمـل السـياسي خدمـةً كاملـة ودائمـة للحيـاة. وتشـكل هـذه الخدمـة التزامـا أخلاقيـا وإنسـانيا ومعنويـا لشـعوبنا وللجماهـير الأكـثر تواضعـا.

لهـذا الغـرض، يجـب علينـا إعـادة أعـراف وأصـول أجدادنـا: لا تـسرق، لا تكـذب، لا تكـون ضعيفـا ولا تجامِل.

وتعني الديمقراطية أيضا توزيع الثروة وتوسيع الموارد المشتركة في المجتمع.

الديمقراطية تعني خضوع الحكام لقرارات المحكومين.

الديمقراطيـة ليسـت منفعـة شـخصية متاحـة للحـكام، وليسـت أيضـا إسـاءة اسـتخدام السـلطة. الديمقراطيـة تعنـي خدمـة الشـعب بحـب وتضحيـة بالنفـس. الديمقراطيـة تعنـي تكريـس الوقـت والمعرفـة والجهـد وحتـى الحيـاة نفسـها في السـعي لتحقيـق رخـاء الشـعوب والإنسـانية.

■ تاسعا: عالم جديد يرتفع من الجنوب للبشرية جمعاء

لقد حان وقت دول الجنوب.

في الماضي، استُعمِرنا واستُعبِدنا. عملُنا الذي نُهِب بنى امبراطوريات في الشمال.

اليوم، مع كل خطوة نخطوها لتحرُرِنا، يزداد تقهقر الإمبراطوريات وتبدأ بالانهيار.

ومـع ذلـك، لا يكمـن تحرُرُنـا فقـط بتحريـر شـعوب الجنـوب. تحررنـا هـو أيضـا للبشريـة جمعـاء. نحـن لا نقاتـل مـن أجـل السـيطرة عـلى أي شـخص. نحـن نحـارب لضـمان أن لا يُهيمَـن عـلى أي شـخص كان.

نحـن فقـط هـم الذيـن بإمكانهـم انقـاذ مصـدر الحيـاة والمجتمـع: الأرض الأم. كوكبنـا تحـت خطـر المـوت مـن جشـع الرأسـمالية المفترسـة والمجنونـة.

اليوم، وجود عالم آخر ليس ممكنا فحسب بل هو ضروريّ ولا غنى عنه.

اليوم، لا بد من وجود عالم آخر وإلا لن يكون هناك أي عالم.

لا يمكـن لهـذا العـالم الآخـر، عـالم المسـاواة والتكامـل والتعايـش العضوي مـع الأرض الأم، أن ينشـأ إلا مـن آلاف اللغـات والألـوان والثقافـات التـي تعيـش في رابطـة إخـاء بـين شـعوب الجنوب.

التحدي الذي يواجه الاكوادور: حقوق الأرض الأم أم الاستمرار في استعمار الطبيعة

ألبرتو أكوستا

يُنظَر إلى تراكم المواد، أي التجميع الآلي الذي لا نهاية له من البضائع، على أنه تقدم، ولكنه تقدم لا مستقبل له. فإذا ما أردنا أن نمنع انهيار القدرة الاستيعابية للأرض وصمودها، فعلينا أن نتوقف عن النظر إلى النظم الإيكولوجية على أنها مجرد موارد لتحقيق النمو الاقتصادي أو أنها مجرد أدوات لسياسات التنمية. وبطبيعة الحال، علينا أن نقبل حقيقة أن الإنسانية توجد على شكل مجتمعات - وفي علاقة مع غيرها من البشر وكجزء لا يتجزأ من الطبيعة - دون محاولة للسّيطرة عليها.

و هذا يقودنا إلى القبول بأن الطبيعة، باعتبارها كياناً اجتماعياً، تحتاج إلى إعادة تفسير ومراجعة كاملة إذا لم نكن نريد تعريض حياة الإنسان على هذا الكوكب للخطر. ومن أجل البدء بأي تفكير، دعونا نقبل بأن الإنسانية لا تستطيع أن توجد خارج الطبيعة وأن الطبيعة تحكمها حدود بيو-فيزيائية.

علاقة معقدة مع الطبيعة

تسعى الرأسمالية لتوسيع مساحة المناورة من خلال تسليع الطبيعة بشكل متزايد. فأسواق الكربون والخدمات البيئية هي أمثلة على التوسع الأخير للحفاظ على تراكم رأس المال. فالهواء، والغابات، والمناخ والأرض نفسها يجري استعمارها وتسليعها وخصخصتها. ولا يبدو أن هناك أهمية لمسألة أن الثعبان لا يزال يلتهم ذيله، بما يهدد حياته ووجود البشرية جمعاء.

هذه الممارسة النيوليبرالية الجامحة تحوّل قدرات الأرض الأم إلى عمل تجاري. وعلى نحو

متزايـد، تتحـول الأجـواء إلى سـلعة جديـدة مصمَمـة ومنظَمـة ومـدارَة مـن قبـل نفـس الفاعلـين الذيـن يتحملـون المسـؤولية عـن أزمـة المنـاخ الإيكولوجيـة، والذيـن يتلقـون الآن إعانـات حكوميـة لفعـل ذلـك. دعونـا نتذكـر أن عمليـة خصخصـة المنـاخ كانـت قـد بـدأت خـلال الحقبـة النيوليبراليـة المدعومـة مـن البنـك الـدولي ومنظمـة التجـارة العالميـة والمعاهـدات التكميليـة. باختصـار، إن هـذه الأدوات الخاصـة بمـا يسـمى بـ «الاقتصـاد الأخـضر» لا تمنـع تدمـير الطبيعـة.

رئيس الإكوادور رفاييل كوريا يرفع يده المطلية بالبترول ليدلّ على التلوث في الامازون. صورة: فيرامو قرانجا.

أمريكا اللاتينية كمصدّر كبير للطبيعة

يقـال أن المستكشـف الألمـاني ألكسـندر فـون همبولـت - الـذي اندهـش بالجغرافيـا الإكوادوريـة وبالنباتـات وبالحيوانـات – نظـر إلى سـكانها كـما لـو كانـوا متسـوِلين يجلسـون عـلى كيـس مـن ذهـب. وقـد صـادق ألكسـندر فـون هومبولـت، بشـكل أو بآخـر، عـلى اسـتمرار اسـتعمار الطبيعـة في عـصر مـا بعـد الاسـتعمار.

قبـل أكـثر مـن 500 سـنة، تـم دمـج قارتنـا، تمامـاً مثلـما حـدث مـع أفريقيـا وآسـيا، في السـوق العالميـة كمصـدر للمـوارد الأوليـة. فمـن هـذه المنطقـة كان يـأتي الذهـب والفضـة والأحجـار الكريمـة، والتـي مولـت توسـع الإمبراطوريـة الإسـبانية وأدت إلى ظهـور الرأسـمالية في أوروبـا الوسـطى. ومنـذ ذلـك الحـين، احتلـت الأراضي الأميركيـة الجنوبيـة، موقعـاً خاضعـاً في السـياق الـدولي مـن خـلال تخصصهـا في اسـتخرج المـوارد الطبيعيـة للسـوق العالميـة.

و عـلى الرغـم مـن معرفتنـا اسـتحالة مواصلـة السـير في الطريـق الضـاري الحـالي، لم يتـم التغلـب عـلى روح الهيمنـة هـذه بعـد. فوهـم المنهـج الاسـتخراجي القـوي، والمتجسـد في تشـبيه

هومبولت، ما زال حاضرًا بقوة. فمن أجل الدفاع عن قانون التعديل غير الدستوري، استخدم الرئيس الإكوادوري في عام 2009 مجاز همبولت حين قال: «لن نعكس قانون التعديل لأن التنمية المسؤولة للتعديل هي أمر أساسي لتقدم البلاد. لا يمكننا الجلوس مثل المتسولين على كيس من ذهب.»

التمسك بحقوق الطبيعة في الإكوادور

و على الصعيد العالمي، يُعتَبر الإكوادور بلدا رائداً في الاعتراف بأن الطبيعة لها حقوق، فهي تروج لهذه الفكرة دستورياً كاستجابة رائدة لأزمة الحضارة الحالية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التطورات الدستورية عام 2008، فإن العديد من القوانين التي تدعمها الحكومة تتعارض مع المبادئ الدستورية للإكوادور في مجال حقوق البيئية، وخصوصاً في مجال «حقوق الطبيعة».

و لكن يجب أيضاً الإشارة إلى توكيد أول قضاء للطبيعة في غالاباغوس، وكذلك قبول العمل الدستوري لحماية الحقوق، بإلهام من «حقوق الطبيعة»، ضد حكومة مقاطعة لوجا في عام 2011 لتلوث نهر فيلكابامبا.

لن يكون من السهل بلورة تحولات حقوق الأرض الأم في الإكوادور على الرغم من الأحكام الدستورية، و نعلم أن الاعتراف بها سيكون أكثر تعقيداً على المستوى العالمي. فحقوق الطبيعة تؤثر على امتيازات دوائر السلطة - التي سوف تفعل كل شيء ممكن من أجل محاولة وقف عملية التحرر هذه. ومع ذلك، فمن الواجب علينا جميعاً أن نتصور حضارة خارج نطاق الاستغلال الرأسمالي اللامتناهي للطبيعة.

حديقة ياسوني الوطنية في إكوادور.
صورة: أندرياس كاي.

إعلان نومسا

تغير المناخ والنضال الطبقي

إذ نلاحظ:

1. منذ المؤتمر الوطني الماضي، تم القيام بقدر كبير من العمل داخل الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا (NUMSA) لجعل تغير المناخ قضية نقابية،

2. في آب 2011، اعتمد مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو) مبادئ لتوجيه الاتحاد والنقابات التابعة له في انخراطهم بمسألة تغير المناخ. جزء من تشكل هذه المبادئ هي التأكيدات أن؛

2.1. التراكم الرأسمالي هو السبب وراء الانبعاث المفرط للغازات المسببة للاحتباس الحراري، وبالتالي الاحترار والتغير المناخي العالمي.

2.2. هناك حاجة إلى مسار تنمية منخفض الكربون جديد يعالج الحاجة إلى وظائف لائقة والقضاء على البطالة.

2.3. لجميع مواطني جنوب أفريقيا الحق في طاقة نظيفة وآمنة وبأسعار معقولة.

2.4. المطلوب هو الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون وسهل التكيف مناخيا.

2.5 التضامن الأفريقي أمر حتمي في النضال من أجل التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.

2.6. من الضروري وجود اتفاق دولي طموح ملزم قانونيا مصمم للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى حد أقصاه 1.5 درجة مئوية.

2.7. يجب على الدول المتقدمة أن تدفع ديونها المناخية.

2.8. لا يجب تقييد عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بحقوق الملكية الفكرية.

2.9. موقف حكومة جنوب أفريقيا في مسارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) يجب أن يمثل بشكل صحيح مصالح الشعب.

3. في شكل «الورقة البيضاء الوطنية بشأن التصدي لتغير المناخ» المعتمدة في أكتوبر 2011، أصبح لدى حكومة جنوب أفريقيا الآن سياسة بشأن تغير المناخ.

4. سياسة حكومة جنوب أفريقيا بشأن تغير المناخ تنادي بما يلي:

4.1. نتائج الحد من الانبعاثات لكل قطاع وقطاع فرعي من الاقتصاد بحلول عام 2013

4.2. ميزانيات كربون للقطاعات التي تطلق كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري و/ أو للقطاعات الفرعية بحلول عام 2013

4.3. خطط للتخفيف تفرض على الشركات والقطاعات الاقتصادية أو القطاعات الفرعية التي تم تحديد كميات خفض الانبعاثات المطلوبة منها

4.4. تخفيف قطاعي واستراتيجيات تنمية بكميات كربون منخفضة

4.5. خطط تكيف وظائف قطاعية التي ستستكشف التضافر ما بين استراتيجيات التخفيف والتأقلم وإمكانية خلق فرص عمل صافية مستدامة في كل قطاع.

إذ ندرك أن،

1. التحرك السريع بعيدا عن الوقود الأحفوري نحو الطاقة المتجددة هو في صلب مسألة تغير المناخ.

2. لا يمكن حل مسألة تغير المناخ بشكل منفصل عن حل الأزمة الرأسمالية التي هي حرب طبقية عالمية.

3. لا يمكن وقف تغير المناخ دون تجاوز الرأسمالية.

4. مفاوضات المناخ التي أجريت تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية تسير على طريق الفشل حيث لا يوجد مجال للحوار ولأن رأس المال والعمال دائما في تعارض.

5. حلول تغير المناخ والاحتباس الحراري لن تأتي من الحكومات.

6. يمكن فقط للطبقة العاملة في العالم أن تكافح من أجل التخفيف والتكيف مع تغير المناخ. لا يمكننا انتظار الحكومات لكي تقوم بذلك.

7. على الرغم من أن هناك خطر أن تقف بعض مكونات الطبقة العاملة ضد بعضها البعض، يمكن أن يكون النضال ضد تغير المناخ عامل موحد رئيسي.

لذلك نعلن:

1. نحن بحاجة إلى ربط نضالنا حول تغير المناخ مع النضال ضد الرأسمالية العالمية.

2. كنومساNUMSA، نحن نؤيد المبادئ الخمسة عشر للجنة التنفيذية المركزية لكوساتو (CEC) كأساس للانخراط في مفاوضات تغير المناخ.

3. وقف الحروب (خاصة التي تقودها الولايات المتحدة وذات بصمة الكربون العالية والمعفية من حسابات الانبعاثات) يجب أن يكون عنصرا حيويا في محاولات الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

4. تأميم وإضفاء الطابع الاشتراكي على الهيدروكربونيات مثل الفحم أمر المركزي في النضال ضد تغير المناخ. هذا سيعطي سيطرة لسياسية على الصناعات ويضمن بقاء الإيرادات الاقتصادية من الوقود الأحفوري داخل البلاد.

5. من أجل تجنب أن يكون «الانتقال العادل» مفهوما رأسماليا آخرا، يجب أن يستند المسار إلى اقتصاد منخفض الكربون على سيطرة عمالية وملكية اجتماعية ديمقراطية لوسائل الإنتاج الأساسية ووسائل العيش. هناك حاجة لتخطيط جماعي على المدى الطويل للثروة والإنتاج وكيفية تلبية الاحتياجات.

6. هناك حاجة إلى التخطيط الجماعي والديمقراطي من أجل إحداث تدخلات مؤثرة تكون على النطاق المطلوب وعلى الوتيرة المطلوبة ويجب القيام بذلك بطريقة تجنب العمال تحمل جميع تكاليف الانتقال.

7. كاتحاد علينا أن نرفض الحلول القائمة على السوق لتغير المناخ وأن نجادل بأننا لا يمكن أن نمتلك الطبيعة، نحن جزء من الطبيعة. يجب أن تدعو نومسا وكوساتو الحكومة إلى إعادة النظر في آليات التنمية النظيفة وغيرها من عناصر تجارة الكربون التي تدعمها المؤسسات المالية العالمية في جنوب أفريقيا.

8. من المهم تطوير وسائل لتجنب «الحلول» التي تضع العمال في جزء من العالم في منافسة مع العمال في أجزاء أخرى من العالم.

9. مسألة الإنجاب والأرض أمران أساسيان في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري. لذلك، فإن نضالات المرأة هي نضالات هامة، كما هو نضال العمال غير الرسميين الذين هم الأكثر ضعفا بين جميع العمال.

10. التحالف مع المنظمات الأخرى، وخاصة المجتمع المدني والمجتمعات الريفية أمر بالغ

الأهمية في عملنا بشأن تغير المناخ.

11. التثقيف الذاتي الجماعي لأعضائنا بشأن تغير المناخ أمر ضروري.

12. ستكون «نومسا» نشطة في تطوير خطط التخفيف، وميزانيات الكربون، وخطط تكيف عمالة القطاع، والتخفيف القطاعي وتطوير استراتيجيات الكربون المنخفض التي تنادي بها الورقة البيضاء بشأن تغير المناخ.

حديقة ياسوني الوطنية في إكوادور.
صورة: أندرياس كاي.

إعلان مارغريتا الخاص بتغير المناخ

اللقاء التحضيري الاجتماعي ما قبل قمة كوبنهاغن

جزيرة مارغاريتا، فنزويلا

تغيير النظام لا المناخ

نحن النساء والرجال الذين يمثلون الحركات والمنظمات الاجتماعية، الذين اجتمعنا في جزيرة مارغريتا من 15-18 تموز/يوليو، 2014، نلتزم بالمعيشة الجيدة، في وئام مع البيئة الطبيعية للأرض كوسيلة لمواجهة الأزمة البيئية الحالية وتغير المناخ. واحد من أوجهها الأكثر شراسة؛ إننا قلقون من البعد الاجتماعي لهذه الأزمة التي تم تجاهلها لفترة طويلة، ولكننا مفعمين بالأمل ولدينا إيمان بالقوة الخلاقة للشعوب باعتبارها القوة الدافعة اللازمة لتحقيق تغييرات جوهرية في النظام؛ نحيّي ونرحب بالعمليات الاجتماعية المعاشة والمشيدة في مختلف البلدان والمجتمعات المحلية والمجتمعات النموذجية.

هناك بعد اجتماعي لتغير المناخ وهناك حق للشعوب في تقرير مصائرها لا يمكن التصرف به،

وحيث أن كل بلد يعيش في سياق تاريخي معين داخل عالم معقد يتكون من تجارب متنوعة ورؤى مختلفة تتنتج عنها مبادرات تحويلية،

وتنشأ أزمة المناخ من أنظمة التنمية غير المستدامة التي تتعارض مع سعادة للشعوب،

وحيث أن البيئة هي قضية سياسية ومن واجب الحكومات والنظام المتعدد الأطراف سماع أصوات الشعوب،

وحيث أن الشعوب هي التي تعاني من آثار تغير المناخ، وهي التي تعيش وتفهم أبعادها الاجتماعية، وحيث أنها هي الفاعلة التي لديها القوة المعنوية والقدرة الإبداعية اللازمة لتغيير المسار نحو النظم العادلة والمستدامة التي تمكّن من وجود سعادة دائمة في وئام مع دورات الطبيعة،

وحيث أن البلدان النامية تواجه أنواعاً مختلفة من المشاكل وتتحمل المزيد من عواقب تغير المناخ وأخطرها بالمقارنة بالدول المتقدمة،

فإننا نعلن:

بالنسبة إلى:

المساواة بين الأجيال وحقوق الأجيال القادمة

«دعونا نذهب إلى المستقبل، دعونا نحضره ونزرعه هنا،» هوغو شافيز

1. «أصبح الرجال والنساء وحوشاً استهلاكية، يستهلكون جميع الموارد التي قدمتها الأرض». جينسيس كارمونا، البالغة من العمر 11 سنة، والتي انتخبت ممثلة لحركات الأطفال الفنزوليين البيئية.

2. يجب علينا أن نتبادل الخبرات من جميع أنحاء العالم لفهم وبناء الحلول الحقيقية. التعبير عن التضامن مع الرفاق في أجزاء أخرى من العالم يعني فهم سياقهم، وفهم نضالهم من أجل الحياة والسيادة والهويّة.

3. التغيير يعتمد على قدرة جيلنا على إنتاج ثقافة مضادة، وتحويل نموذج الاستهلاك إلى معيشة جيدة ومجتمعات تعاونية عالمية. يجب علينا أن نولد ثقافة ثورية مضادة. مهمة الشباب هي فتح الطرق وتوليد تصدعات في نظام غير قابل للاستمرار.

4. يجب تسييس الشباب وتمكينهم. الأهم من ذلك، يجب أن يكون لدى الشباب الإرادة والقدرة على تحويل الأشياء. يجب علينا تغيير النظام وأن نبدأ في تعبئة أفضل جهودنا.

5. إنها ليست فقط قضية بيئية؛ انها مسألة اجتماعية وأخلاقية وسياسية وثقافية عميقة.

6. يجب أن نغير مفهومنا للسلطة وأن نعزز فضاءات متنوعة وشاملة ومفتوحة للتفكير بين الثقافات. يجب علينا الانتقال من الخطاب إلى العمل التغييري.

7. يحتاج العالم إجراءات تصحيحية قبل أن تصبح الأضرار لا رجعة فيها. إننا نستنكر عدم وجود إرادة سياسية لدى أغنى البلدان.

8. يجب أن يكون التعليم مثل المجتمع الذي نحلم به. يجب أن يكون ثورياً وأن يغير الواقع. إذا لم يكن بمقدوره القيام بهذه التحولات، فإنه تعليم لا يعمل. فالتعليم والاتصالات هما حجر الأساس في التحول.

9. يجب أن تكون القضية البيئية دعامة في المناهج. فمن الضروري إعادة التفكير في طريقة تعليم الناس عن البيئة وتغير المناخ. نحن بحاجة إلى فتح فضاءات جديدة تناقش فيها أقصى أسباب الأزمة البيئية. يحتاج الشباب إلى الترويج لهذه التغييرات. النظام المهيمن يخاف من الشعوب التي يتم تعليمها لأنها قد تدعو إلى التشكيك في هياكل القوى.

10. الاستعمار ما زال عاملاً. يحدث تغير المناخ ضمن سياق تاريخي حيث أقامت مجموعة من البلدان تنميتها على ممارسات تولد الأزمة البيئية الحالية، بما في ذلك تغير المناخ، بينما يعاني الآخرون أسوأ العواقب. فالدول المتقدمة التي تسبب تغير المناخ تنوي تحويل المناقشات جانبياً نحو حلول تكنولوجية أو مبنية على السوق، وبالتالي التملص من مسؤولياتها التاريخية.

11. يجب أن تدعم دول الشمال نضالات الجنوب. ويجب على أغنى الدول أن تلتزم بإيجاد حل لتغير المناخ. ويجب أيضاً على الشباب في الشمال ممارسة الضغط على حكوماتهم في هذا الاتجاه. لم يتبق لدينا الكثير من الوقت، يجب على الشمال العالمي أن يضطلع بمسؤوليته التاريخية ويجب أن يمارس الشباب الضغط كي يحدث ذلك.

12. نحن بحاجة إلى استعادة مفهوم التضامن، وفهم الاختلافات القائمة بين الدول، وسياقاتها التاريخية المختلفة، والحق في المعيشة الجيدة، وكذلك مسؤوليات التنمية. لا يجوز تقييد التحول بالحد من الانبعاثات فقط. يجب أن يكون التحول عادلًا يضمن عدم تأثر شعوب الجنوب به سلباً.

13. نحن بحاجة إلى خلق أحلامنا، ونسيان حلم الأطروحات التنموية الجديدة الضارة، والعثور على الإلهام في أنفسنا. نحن بحاجة أن نشترك في سرد جديد قائم على تجاربنا.

بالنسبة إلى:

BUEN VIVIR (المعيشة الجيدة والمستدامة)

أخلاقيات المناخ: المسؤوليات والقدرات المشتركة والمتباينة في ذات الوقت

1. من الضروري التوصل إلى نموذج تنمية بديل مبني على أساس مبادئ العيش في وئام مع الطبيعة. حيث يسترشد بحدود الاستدامة المطلقة والإيكولوجية، وقدرة الأرض الأم؛ نموذج مساواتي عادل يبني اقتصادات مستدامة تبعدنا عن نماذج الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري والطاقات الخطرة، ويضمن ويعترف بإحترام الأرض الأم، وحقوق النساء والأطفال والمراهقين، والتنوع بين الجنسين، والفقراء، والأقليات الضعيفة والشعوب الأصلية - نموذج عادل ومتساو يعزز التعايش السلمي بين شعوبنا. نحن أيضاً نريد مجتمع يسود فيه حق الأرض الأم على السياسات النيو- ليبرالية والعولمة الاقتصادية والنظام الأبوي، لأنه بدون الأرض الأم لا وجود للحياة.

2. المصادر الرئيسية لأزمة المناخ هي النظم السياسية والاقتصادية التي تسلع وتشيئ الطبيعة والحياة بالتالي تفقر الروحانية وتفرض النزعة الاستهلاكية وأطروحات التنمية

الجديدة التي تولد الأنظمة غير المتكافئة واستغلال الموارد. تتفاقم هذه الأزمة العالمية من خلال الممارسات غير المستدامة من الاستغلال والاستهلاك من جانب البلدان المتقدمة والنخب في البلدان النامية. نطالب القادة في الشمال عدم الإستمرار في مثل هذه الممارسات الشريرة التي تدمر الكوكب ونطالب القادة في الجنوب عدم اتباع نماذج التنمية الموجودة في الشمال والتي تؤدي إلى هذه الأزمة الحضارية. إننا نحثهم على بناء مسار بديل للوصول إلى مجتمعات عادلة ومتساوية ومستدامة واقتصادات عادلة. لهذه الأسباب، فإن المطلوب من الدول المتقدمة هو الوفاء بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية خاصة تجاه البلدان والمجتمعات الضعيفة والمهمشة من خلال رفع الحواجز مثل حقوق الملكية الفكرية التي تحول دون تحقيق الحفاظ على الحياة على كوكب الأرض وخلاص الجنس البشري. نحن كذلك نحثهم على الامتثال بالمساهمة المالية ونقل التكنولوجيا الآمنة والمناسبة محلياً بشكل خالٍ من العوائق مثل حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز القدرات وتبني المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية تغير المناخ وفي قمة الأرض في ريو، خصوصاً فيما يتعلق بالمسؤوليات والقدرات المشتركة، ولكن المتباينة، ومبادئ الحيطة والمساواة بين الجنسين.

3. وفقاً للأدلة العلمية، وكي لا يتجاوز الارتفاع في الحرارة 1.5 درجة يصبح من الضروري عدم إنتاج 80% من احتياطيات الوقود الأحفوري المعروفة. لهذا الغرض، فمن المطلوب من البلدان المتقدمة الحد من استهلاك وإنتاج الوقود الأحفوري على الفور. أيضاً، فإنها تحتاج إلى الاعتراف بحقوق البلدان النامية التي تعتمد على إنتاج الوقود الأحفوري كمصدر للايرادات. تحتاج البلدان النامية وقتاً للانتقال العادل للحد من اعتمادها على هذا النشاط. ولذا، يجب على الدول المتقدمة تقديم المساعدة الغير المشروطة للدول النامية حتى تستطيع هذه الدول تنفيذ هذا الانتقال الضروري.

4. إننا نطالب بتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك مع مراعاة المسؤوليات التاريخية للانبعاثات من الدول والشركات وطبيعتها التراكمية. بالتالي الاعتراف بأن الفضاء الجوي الكربوني هو فضاء محدود وهناك حاجة لتوزيعه بالتساوي بين الدول وشعوبها.

5. لقد ساهم الاستهلاك المفرط وغير المتكافئ تاريخياً لميزانية الانبعاثات العالمية التي تديرها الشركات السائدة والنظم الاقتصادية في التسبب بالتفاوتات من حيث قدرات البلدان. بعض المؤشرات الرئيسية لقياس هذا التفاوت هو نصيب الفرد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري منذ عام 1850، وتوزيع الثروة وحجمها والدخل القومي، والموارد التكنولوجية التي تملكها البلاد. ويمكن استخدام هذه المؤشرات لتحديد الحصة العادلة من الجهد لكل دولة (ميزانية الانبعاثات) إذا ما تم احترام حدود الأرض وإذا ما تم الاعتراف بالمسؤولية التاريخية، واحتياجات التنمية المستدامة، والخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ والحاجة إلى نقل التكنولوجيا وإلي الدعم المالي.

6. نحن نطالب بتنفيذ إيجاد محكمة عدل وأخلاقيات بشأن تغير المناخ، يمكن للبشرية جمعاء رفع شكاوى ضد الجرائم المتعلقة بهذا الموضوع.

7. نحن نرفض أي استجابات لتغير المناخ أو أي محاولة لتنفيذ أو الترويج لحلول خطيرة وغير أخلاقية – الحلول التي تسعى الدول الصناعية الغنية والشركات من ورائها استخدام تغير المناخ كوسيلة لتحقيق الربح. تسببت بعض هذه الاستجابات الخاطئة، مثل إنتاج الكربون وأسواقه بالأضرار لغاباتنا وللتربة. في حين أن تنفيذ «برنامج الأمم المتحدة في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UN-REDD) » وإنتاج الوقود الزراعي، تسببا بالفعل بالاستيلاء على الأراضي وتجزئتها.

أما بالنسبة إلى:

الأثر الاجتماعي لتغير المناخ

1. البيئة هي قضية سياسية وتتعلق بالسلطة، بالتالي فمن الضروري تمكين الشعوب والحركات الاجتماعية ومشاركتها في صنع القرارات التي تؤثر عليها.

2. يجب أن يكون لادارة المخاطر جذور اجتماعية ومحلية عميقة. يجب أن تشمل نظم إنذار ومخاطر ووقاية وإدارة وطنية ومحلية ومجتمعية كجزء أساسي من عملية التكيف.

3. يجب أن يكون التخطيط تشاركياً وميالاً نحو موئل (حضرياً أو ريفياً) يشيد ويدار من قبل الجميع لتلبية احتياجات السكان في سياقات عملها المحددة.

4. من الضروري توليد تغييرات هيكلية في نماذج الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة التي ترفض تسليع الطبيعة كحل لتغيرالمناخ.

5. نطالب باصلاح الديون التاريخية، ونرفض مقترحات التمويل التي لا تحدث تحولات فعالة لإيجاد حل مستدام.

6. ينبغي تعزيز ممارسات بوين فيفير (المعيشة الجيدة): الشعور الجيد وعيش الحياة والبقاء في توازن وانسجام مع الآخرين، واحترام دورات الحياة والأرض الأم.

7. يجب علينا تعزيز الادارة التشاركية للأراضي من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي وضمان مشاركة المرأة في صنع القرار وتنفيذ آليات التخفيف والتكيف تجاه تغير المناخ.

8. من الضروري استعادة التقنيات الموروثة وتعزيز تدريب ودعم خبراء التكنولوجيا الشعبية مع القدرة على خلق التكنولوجيات الجديدة التي تساهم في التخفيف من آثار

تغـير المنـاخ والتكيـف معهـا.

9. يجـب أن يكـون بامـكان المجتمعـات الحصـول عـلى معلومـات عـن مفاوضـات تغـير المنـاخ مـن خـلال اسـتراتيجيات توضـع لهـذه الأغـراض.

10. يجـب علينـا أن نضـع مسـألة تغـير المنـاخ كموضـوع في المناهـج الدراسـية عـلى جميـع المسـتويات وفي برامـج جميـع التخصصـات، مـع التركيـز عـلى الأسـباب الهيكليـة لتغـير المنـاخ.

11. مـن الـضروري وضـع اسـتراتيجيات لضـمان الأمـن الاجتماعـي للعـمال والحـوار بينهـم وبـين الحكومـات في التحـول إلى نمـوذج اقتصـادي جديـد يسـتجيب لمشـاكل تغـير المنـاخ.

12. أشـكال المعاقبـة والعقوبـات وآليـات الاصـلاح ضروريـة للجرائـم ضـد الطبيعـة. يجـب أن ينظـر لانتهـاك حقـوق الإنسـان ليـس فقـط باعتبارهـا مشـكلة اسـتخدام الأسـلحة، ولكـن أيضـا نتيجـة لأشـكال أخـرى مـن العـدوان، مثـل تلـوث الأرض عـن طريـق اسـتخدام السـمّيات الزراعيـة وتقييـد الوصـول إلى الميـاه.

13.تعزيـز الزراعـة العائليـة الصغـيرة الحجـم مـن دون سـمّيات زراعيـة كنمـوذج اقتصـادي بديـل يضمـن تغذيـة جيـدة وصحيـة للشـعوب.

بالنسبة إلى:

المشاركة الاجتماعية في صنع القرار

1. يجـب علينـا أن ننظـم أنفسـنا لضـمان الحيـاة عـلى كوكـب الأرض مـن خـلال حركـة عالميـة اجتماعيـة كبـيرة. تغـير المواقـف لحـس بالقـوة يبقـي الشـعوب متحـدة يصبـح ضرورة. كشـعوب منظمـة، يمكننـا أن ندفـع باتجـاه تحـول النظـام.

2. يجـب علينـا ضـمان الامتثـال للاتفاقيـة، وخاصـة في مسـألة مشـاركة المنظـمات والحـركات الاجتماعيـة.

3. تحتـاج المسـاحات الحاليـة إلى التوسـيع، ويجـب خلـق مسـاحات جديـدة واسـعة و دائمـة للمشـاركة لـكي تتمكـن الحـركات الاجتماعيـة والمنظـمات مـن الاسـهام في مقترحاتهـا لتوجيـه القـرارات في عمليـة التفـاوض بشـأن الاتفاقيـة.

4. مـن الـضروري إنشـاء معلومـات عـلى الصعيـد الوطنـي وآليـات مشـاركة المواطنـين الكاملـة ليكونـوا عـلى بينـة ولتشـتمل عـلى رؤيـة الشـعوب فيـما يتعلـق بمشـاكل المنـاخ وتعزيـز الشـفافية في نـشر المعلومـات عـن حالـة التفـاوض عـلى الاتفاقيـة.

5. يجب إعادة النظر في آليات الاعتماد والتمويل للمشاركة وتحسينها حتى لا تشكل عائقاً يحول دون المشاركة الفعالة للحركات والمنظمات الاجتماعية في عملية التفاوض على الاتفاقية.

6. ضمان الشفافية والوصول إلى المعلومات الكافية ذات الصلة في العمليات المرتبطة بمشاركة الحركات الاجتماعية والمنظمات في الاتفاقية.

7. من المهم الأخذ بعين الاعتبار التنوع في أشكال التنظيم الاجتماعي كأساس لتوسيع المشاركة في الاتفاقية.

8. يجب أن نقترح تشكيل لجنة رفيعة المستوى لإعادة هيكلة آليات المشاركة في الاتفاقية. وينبغي أن تشمل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والاعتماد على مشاركة البلدان ذات الخبرة الكبيرة في هذا الشأن.

9. نحن نرفض تدخل الشركات في القرارات الصادرة عن منظمات الأمم المتحد التي تمس حقوق الشعوب وسيادة الدول.

10. هناك حاجة إلى تأسيس عمليات التشاور مع المواطن لتوجيه صنع القرار في كل حكومة في إطار الاتفاقية، مثل استفتاءات المشاورات الوطنية ذات التأثير المباشر على اتفاق المناخ.

11. نطالب الأمم المتحدة بنشر وقائع الجلسات واللقاءات والمفاوضات وسهولة الوصول إليها بلغات الشعوب.

12. يجب توفير الظروف المادية، مثل الوقت والمكان والموارد اللازمة لتعبئة ومشاركة الحركات الاجتماعية والمنظمات في العمليات المرتبطة بالمفاوضات بشأن تغير المناخ والمواضيع الملزمة في إطار الأمم المتحدة.

13. من الضروري اعتبار المعرفة المتوارثة للشعوب من قبل الأمم المتحدة والحكومات على أنها ذات القدر نفسه من أهمية وقيمة المعرفة العلمية في عملية صنع القرار والعمل ضد تغير المناخ.

14. نحن نطالب بأن لا يشكل استخدام اللغة المتخصصة ووفرة الاختصارات في الأمم المتحدة آليات اقصاء تمنع شعوب العالم من فهم عملية التفاوض المناخي.

15. يجب انشاء تآزر بين الحكومات والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز حضور هذه الحركات والمنظمات جلسات العمل ومشاركتها المنسقة حول صنع القرار الخاص بعملية التفاوض.

بالنسبة إلى:

محاربة تغير المناخ: العمل المباشر للتحول

1. ترتبط الأسباب الهيكلية لتغير المناخ بنظام الهيمنة الرأسمالي الحالي. محاربة تغير المناخ ينطوي على تغيير النظام.

2. تغيير النظام يجب أن يؤسس لتحول النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

3. التعليم حق للشعوب، وهو عملية مستمرة من التدريب العادل والحر والشامل. التعليم هو واحد من القوى الدافعة الأساسية للتحول والبناء في تنوع النساء والرجال الجدد، من أجل المعيشية الجيدة واحترام الحياة والأرض الأم.

4. ينبغي توجيه التعليم ليعكس قيمة، لخلق، ورفع الوعي، والتعايش، والمشاركة والفعل. عندما نتحدث عن التعليم لمواجهة تغير المناخ، نحن نتكلم عن الجذور الرئيسية لمثل هذا التغيير وعن المسؤوليات التاريخية والحالية. نحن نتكلم أيضا عن الفقر وعدم المساواة وضعف الشعوب، وخصوصاً الشعوب الأصلية، وغيرها من الفئات المستبعدة تاريخياً والمضحى بها.

5. المشاركة الاجتماعية هي القوة الدافعة الأساسية للتحول. فمن الضروري تيسير ادماج الحركات الاجتماعية واشراك الشعوب ومنظماتهم في عملية صنع القرار على جميع المستويات.

6. يجب أن تشمل أي آلية تحول مبادئ احترام الحياة وحقوق الإنسان، وسيادة الشعوب والتضامن والانتقال العادل، والاعتراف بالحدود البيئية وحقوق الأرض الأم. وينبغي أيضاً أن تنظر في المسؤوليات المشتركة المتباينة، والطابع المتوارث للشعوب الأصلية، والأشكال والدرجات المختلفة لضعف الدول والشعوب، وخصوصاً الشعوب الأصلية وغيرها من الجماعات البشرية المستبعدة تاريخياً والمضحى بها.

7. نحن نرفض تنفيذ حلول كاذبة لتغير المناخ، مثل: أسواق الكربون وغيرها من أشكال الخصخصة وتسليع الحياة؛ والهندسة الجيولوجية، وإنتاج الوقود الزراعي، والتدابير التي تحابي الأعمال التجارية الزراعية وتضر بانتاج الغذاء بطريقة إيكولوجية زراعية، مثل استخدام البذور المعدلة وراثياً والسمّيات الزراعية والأسمدة الاصطناعية وغيرهما من التدابير التي تقلل من أولوية الحق في المعيشة الجيدة والصحة والقضاء على الفقر المنصوص عليها في الاتفاقية. نحن نرفض أيضاً الاقتصاد الأخضر، وحقوق الملكية الفكرية ومشاريع السدود المائية الضخمة، والزراعات الأحادية والطاقة النووية.

8. مـن الـضروري معرفـة الآثـار التـي تتجـاوز الحـدود الإقليميـة لحلـول المنـاخ وأخذهـا في الاعتبـار.

9. نقترح الإجراءات التالية لتغيير النظام:

- التحول في علاقات القوة وأنظمة صنع القرار لبناء سلطة الناس المناهضة للسلطة الأبوية.
- تحـول نظـم إنتـاج الأغذيـة الزراعيـة إلى نظـم إيكولوجيـة، وبالتـالي ضـمان السـيادة والأمـن الغـذائي وتثمـين المعـارف والابتـكارات والممارسـات التقليديـة والموروثـة.
- التحـول في أنظمـة إنتـاج الطاقـة، والقضـاء عـلى الطاقـات القـذرة، واحـترام حـق الشـعوب في محاربـة الفقـر، والحفـاظ عـلى الانتقـال العـادل كمبـدأ ارشـادي.
- التحـول في أنمـاط اسـتهلاك الطاقـة مـن خـلال التعليـم، ووضـع أنظمـة لمسـتهلكي الطاقـة الكبار وتمكـين الشـعب بشـأن أنظمـة إنتـاج الطاقـة المتجـددة عـلى مسـتوى المجتمـع تحـت سـيطرة المجتمعـات المحليـة.
- تنفيـذ الحكومـة التشـاركية لنظـم الأراضي وتخطيـط المـدن، وبالتـالي ضـمان الوصـول العـادل والمسـتدام إلى الأرض والخدمـات الحضريـة، فضـلاً عـن الوسـائل الأخـرى والتـي هـي ضروريـة لمواجهـة آثـار تغـير المنـاخ.
- التحـول مـن نظـام الطاقـة والمـواد المسرفـة إلى نظـام دوري يؤكـد عـلى القضـاء عـلى الاسـتغلال غـير المسـتدام للطبيعـة ويعـزز تخفيـض، وإعـادة اسـتخدام وتدويـر المخلفات.
- ضـمان التمويـل مـن قبـل الـدول المتقدمـة للبلـدان الناميـة لمثـل هـذه التحـولات، والتعويـض وإعـادة التأهيـل لآثـار تغـير المنـاخ. يجـب ألا يكـون التمويـل مشروطـاً، ويجـب أن تكـون إدارة الأمـوال المقدمـة في أيـدي الشـعوب.
- خلق آليات يمكن الوصول إليها لحماية النازحين والمدافعين عن الحقوق البيئية.

بالنسبة إلى:

المسؤوليات بين الشمال والجنوب: التزامات الشمال بتعزيز الأفعال في الجنوب

10. تمويـل إجـراءات التخفيـف والتكيـف مـن قبـل الـدول المتقدمـة في البلـدان الناميـة هـو التـزام أخلاقـي وقانـوني في إطـار الاتفاقيـة بحكـم مسـؤوليات الـدول المتقدمـة التاريخيـة. يجـب أن يكـون التمويـل موثـوق ويمكـن التنبـؤ بـه، ويجـب أن يكـون كافيـاً وملائمـا.

11. جميع التزامات دول الشمال فيما يتعلق بتمويل ونقل التكنولوجيا والدعم لتعويض الخسائر والأضرار ينبغي أن تكون ملزمة من الناحية القانونية بموجب اتفاقية تغير المناخ.

12. لا يجب أن تخضع آليات التمويل لمنطق العرض والطلب في السوق، ولكن الامتثال إلي المسؤوليات. يجب ضمان أن الأموال تعزز التنمية والوصول إلى المجتمعات الأكثر ضعفاً.

13. نقل التكنولوجيا من بلدان الشمال إلى الجنوب يجب أن يعزز عملية الاستملاك والابتكار وتطوير التكنولوجيا المحلية. في هذا الصدد، لا بد من النظر في آليات محددة لرفع الحواجز التي أنشأتها حقوق الملكية الفكرية. ويجب أيضاً تعزيز نقل التكنولوجيا والتعاون بين بلدان الجنوب نفسها كما يجب أيضاً تعزيز الترويج لقيمة معرفة الشعوب السابقة وكبار السن.

أناس راجعون إلى قراهم عابرين مياه الفيضانات في بيهار، الهند، سبتمبر 2008. صورة: بلازس قاردي.

14. التكيف يتجاوز بناء البنية التحتية. فالظلم والتهميش والإقصاء الاجتماعي يؤثرون سلباً على قابلية وإمكانية التكيف. تحتاج هذه الجوانب أن تؤخذ بعين الاعتبار في برامج التكيف مع تغير المناخ والآليات المالية.

15. يجب النظر إلى الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ من منظور العدالة وحقوق الإنسان. يجب على حكومات الجنوب إن تحصل من الشمال على الأموال اللازمة لتعويض الخسائر والأضرار. يجب التصديق على أنظمة التضامن بين بلدان الجنوب. تجربة مساعدة فنزويلا لدول البحر الكاريبي وبرامج الإسكان الضخمة تشكل نموذجاً للتضامن في مواجهة

الخسـائر والأضرار الناتجـة عـن تغـير المنـاخ.

16. القطـاع العسـكري هـو واحـد مـن المسـتهلكين الرئيسـيين للوقـود الأحفـوري وأحـد أكـبر المسـاهمين في انبعاثـات الغـاز في هـذا الكوكـب. يجـب أن ينـدرج هـذا الموضـوع في المناقشـات العالميـة المتعلقـة بتغـير المنـاخ. يجـب أن يكـون القطـاع العسـكري مسـؤولًا ويجـب مسـائلته.

17. مهمتنـا كمجتمـع مـدني هـي العمـل مـن أجـل تحويـل مجتمعاتنا ونظـم الإنتاج والاسـتهلاك التـي تشـكل سـبباً للتغـير المنـاخ عـن طريـق توليـد نمـاذج جديـدة للتنمية تحددهـا الشـعوب. يجـب أن يهـدف جـزء مـن هـذه المهمـة إلى التأثـير عـلى الحكومـات الوطنيـة والمحافـل الدوليـة مثـل اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ.

الجمعة 18 تموز/ يوليو، 2014

في مؤتمر كوكويوك، الجنوب يربط بين البيئة والمساواة

أوريليان برنييه

أصدرت منظمة الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد مؤتمر كوكويوك بالمكسيك سنة 1974 نقدا جذرياً للتنمية ونموذج التجارة الحرة والعلاقات بين الشمال والجنوب ولكن استنتاجاته سرعان ما دفنت...

بقلم أوريليان بيرنييه، ديسمبر 2010

يسيطر ملتقيان دوليان تم تحديد ميعادي عقدهما ببعد بضعة أشهر عن بعض على جداول الأعمال الدبلوماسية: مؤتمر دوربان (أفريقيا الجنوبية) حول التغير المناخي من 28 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2011 وقمة الأرض بريو دي جانيرو من 20 إلى 22 يونية 2012. وفي ظل أزمة اقتصادية, قلة هم من يغامرون بالمراهنة على إحراز تقدم إيجابي للمفاوضات أثناء هاذين الموعدين.

بعد قمة كوبنهاغن (2009) وقمة كانكون (2010) تم حفظ موضوع التغير المناخي وتقليل غازات الاحتباس الحراري على رف الاهتمامات الثانوية. أما فيما يخص قمة الأرض التي تعقد كل عشر سنوات فقد أنعشت تلك التي عقدت بستوكهولم سنة 1972 الأمل في اتخاذ إجراءات متضافرة لحماية كوكب الأرض، بينما قمة نيروبي التي عقدت سنة 1982 فقد أشارت إلى الفشل التام للمجتمع الدولي، أما قمتا ريو في 1992 وجوهانسبورغ في 2002 فقد رحّبت الإستلاء على البيئة من طرف الشركات المتعددة الجنسية. وبما لا يدع مجالا للشك فقد تميزت قمة 2012 التي احتضنتها البرازيل مجددا بموجة من التمجيد لرأس المال «الأخضر».

ومع ذلك لا تزال كنوز منسية ترقد في أرشيف منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يعني أن الإعلان الجذري والأكثر راديكالية الذي أصدرته هذه المنظمة حول البيئة تم إسقاطه من التاريخ الرسمي. ويصور هذا الإعلان الذي تمت صياغته في مدينة كوكويوك المكسيكية سنة 1974 ملامح نظام عالمي جديد مغاير تماما لما هو مفروض علينا اليوم.

بـدأت القصـة سـنة 1971 في المدينـة السـويسرية فوناكـس قـرب جنيـف بـأن جمعـت منظمـة الأمـم المتحـدة شـخصيات مكلفـة بإعـداد قمـة الأرض بسـتوكهولم. وقـد تـم اختيـار هـذه الشـخصيات القادمـة مـن الشـمال والجنـوب عـلى أسـاس كفاءتهـم في مجـال البيئـة والاقتصـاد والعلـوم الاجتماعيـة والتنميـة. ورغـم أنـه لم يكـن لديهـم أي تفويـض مـن حكوماتهـم إلا أنهـم صاغـوا تقريـرا غـير رسـمي لتحديـد اتجـاه المفاوضـات بـين الـدول فيـما بعـد.

واعتـبر «تقريـر فوناكـس» الـذي يلخـص الأعـمال الأوليـة أن «الفقـر هـو أسـوء تلـوث» وتجـب مقاومتـه بالمقـام الأول. وقـد دافـع «فريـق فوناكـس» الـذي كان متأثـرا بالاتفاقيـة العامـة للتعرفـة الجمركيـة والتجـارة (GATT)، عـلى حـق الـدول الفقـيرة في التصنيـع معتبريـن أن التجـارة الحـرة هـي اسـتراتيجية جيـدة لبلـوغ هـذا الهـدف. وبعـد بضعـة أشـهر تباحثـت قمـة سـتوكهولم في هـذه الأفـكار وخلصـت الـدول إلى وجـوب التطـرق إلى مسـائل البيئـة في علاقـة بمشـاكل التنميـة وطرحـت أسـس قانـون دولي للبيئـة دون أن تغفـل عـن إقـرار مزايـا التجـارة الحـرة. وقـد طالبـت عـدة دول مـن الجنـوب لم تكـن راضيـة عـن هـذا الاتفـاق بإرسـاء نظـام اقتصـادي عالمـي جديـد قصـد إنهـاء هيمنـة القـوى الغربيـة.

رواد ضد النمو

جمـع ملتقـى لمنظمـة الأمـم المتحـدة بكوكويـوك مـن 8 إلى 12 أكتوبـر مـن جديـد خـبراء عالميـين للتباحـث حـول «اسـتغلال المـوارد والبيئـة واسـتراتيجيات التنميـة». وقـد أشرف عـلى تنسـيق هـذا الحـدث رجـل الأعـمال الكنـدي موريـس سـترونغ المديـر التنفيـذي لبرنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة (UNEP) ورجـل الاقتصـاد الديبلومـاسي السريلانـكي غامـاني كوريـا الأمـين العـام لمؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة، أمـا مناصـب المقرريـن, نجـد كل مـن باربـرا وارد (اقتصاديـة بريطانيـة) عـن المسـائل المتعلقـة بالمـوارد الطبيعيـة ويوهـان غالتونـغ (عـالم سـياسي واجتماعـي نرويجـي عـرف بمناهضتـه المعلنـة للرأسـمالية ولأمريـكا) عـن المسـائل المتعلقـة بالتنميـة.

ومـن بـين المثقفـين الحاضريـن في كوكويـوك كان هنـاك الكثـير ممـن لهـم ميـولات اشـتراكية؛ حيـث كان كوريـا (Corea)، بوصفـه سـكرتير قـارة بـوزارة التخطيـط والشـؤون الاقتصاديـة بسريلانـكا، ينتمـي لحكومـة كانـت تؤمـم شركات النفـط والبنـوك وشركات التأمـين والمـدارس إلـخ وتتقـرب مـن الكتلـة الشـيوعية.

و تـولى الرئاسـة الثنائيـة للمؤتمـر شـخصيتين مـن بلـدان في طريـق النمـو: الدكتـور ويلبـيرت ك. تشـاغولا، وزيـر الشـؤون الاقتصاديـة وتخطيـط التنميـة في تنزانيـا - التـي كان يرأسـها

المعلم الأسبق جوليوس نيارار والذي أمم منذ سنة 1967 الصناعات الرئيسية وشركات الخدمات ورفع في الضرائب لتمويل السياسات الاجتماعية وأطلق إصلاحا زراعيا كبيرا. أما الرئيس الثاني فهو رودولفو ستافنهاغن وهو عالم اجتماع مكسيكي ورئيس مشروع بحث حول الإصلاح الزراعي في بلاده، وقد توجهت أعماله نحو صراع الطبقات في العالم الفلاحي.

وقد كانت المكسيك على وجه التحديد والتي تستضيف المؤتمر مرؤوسة منذ 1970 من طرف م. لويس اتشيفريا ألفاريز الذي أمم المناجم والطاقة وأعاد توزيع الأراضي على الفلاحين وأرسى سياسة اجتماعية تقدمية (رغم أنها لم تكن ثورية). وقد أبدى تقاربه مع نظام سلفادور ألاند في الشيلي ومع كوبا( ) وقد شارك في مؤتمر كوكويوك شخصيا.

وقد مثل الإعلان النهائي بتاريخ 23 أكتوبر 1974 لائحة اتهام ضد السياسات الغربية حيث أكدت الفقرة الأولى منه على فشل الأمم المتحدة التي أنتج ميثاقها الصادر في 1945 نظاما عالميا غير عادل. «فعدد الجياع والمتشردين والأميين صار اليوم أكثر مما كان عند إحداث الأمم المتحدة» وموازين القوى التي أنتجتها «خمسة قرون من السيطرة الاستعمارية التي ركزت إلى حد كبير السلطة الاقتصادية في أيدي فريق صغير من الدول» لم تتغير بعد. من وجهة نظر المقررين، لم يكن المشكل مرتبطا بنقص في الثروات المنتجة بل «بسوء توزيعها وسوء استغلالها».

في سجل لن ينكره معارضو النمو في الألفينيات، يتهم إعلان كوكويوك علنا دكتاتورية زيادة الناتج المحلي للخام: «إن مسار النمو الذي لا يعود بالنفع إلا على فئة قليلة ويحافظ على أو يزيد من التفاوت بين الدول وداخلها لا يعد نموا بل هو استغلال. (...) وعليه فإننا لا نقبل فكرة النمو أولا والتوزيع العادل للأرباح ثانيا.»

إن مثال التنمية المدافع عنه في كوكويوك لا يركز على المسائل الاقتصادية بل يبرز أهمية طرق العيش والقيم وتحرر الشعوب والحريات الفردية والجماعية ويعتبر من بينها «حق العمل الذي لا يعني فقط حق الحصول على شغل بل تحقيق الذات من خلاله وحق عدم التعرض للتغريب والعزلة من خلال أساليب الإنتاج التي تستعمل الإنسان كآلة».

لقد تم دحض أساطير اقتصاد السوق حيث نقرأ «أن الحلول لهذه المشاكل لا يمكن أن تأتي عبر التعديل الذاتي لآليات السوق»، «فالأسواق التقليدية تمكن الوصول للموارد لمن يمكنه أن يدفع لا لمن هم في حاجة إليها، فهي تخلق طلبا غير حقيقي وتتسبب في زوائد في مسار الإنتاج حتى أن بعض الموارد تشكو ضعف الاستعمال».

ومع العد التنازلي لخطابات الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)

المهيمنة، يرجع التدهور البيئي إلى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة والأسعار البخسة للمواد الخام في الأسواق. ويرى الخبراء أن بلدان الجنوب يجب أن تحدث تحالفات على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) حتى يتسنى لها فرض أسعار محترمة لكل المواد الخام. ويوصون بالتوازي مع ذلك بإرساء نظام تسييرعالمي في «الموارد المشتركة» بفضل نظام قضائي متين. الهدف من ذلك هو ضمان استقلالية الأمم دون الوقوع في الاكتفاء الذاتي. ولتحقيق ذلك لا يطلب المقررون «مساعدة» الدول الغنية بل يطلبون منها أن تدفع الثمن الحقيقي للمواد الأولية.

التشجيع على الاستقلال الاقتصادي

بدل تجريم الفرد – وهو تعبير متداول في السنوات الأخيرة – يؤكد إعلان كوكويوك على أن «لكل فرد الحق في الفهم الكامل للنظام الذي ينتمي إليه كمنتج ومستهلك وخاصة كواحد من مليارات السكان على هذا الكوكب. كما أن له الحق في أن يعرف من يجني أرباحا من عمله ومن يربح مما يشتريه ويبيعه وكيف يساهم ذلك في تنمية أو تدهور الموروث العالمي الشامل». يجب أن تجد التربية البيئية مكانا لها كمشروع تربوي أكبر لا يمحي علاقات السيطرة بل على العكس يظهرها للعيان.

أخيرا وعلى عكس «تقرير فوناكس» التحضيري لمؤتمر ستوكهولم الذي يدافع عن التجارة الحرة ودور الحكم الذي تلعبه الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) فإن إعلان كوكويوك يؤكد الدور المركزي للأمم المتحدة ومبدأ «لكل دولة صوت». «نحن نؤمن ايمانا عميقا بأن مسائل التنمية والبيئة واستعمال الموارد هي مشاكل عالمية شاملة أساسية تهم رفاهية البشرية جمعاء وعليه فيجب على الحكومات أن تستغل آليات الأمم المتحدة استغلالا كاملا قصد حلها كما يجب تجديد نظام الأمم المتحدة وتقويته لمواجهة مسؤولياتها الجديدة».

إن إعلان كوكويوك يثير الإعجاب من حيث وجهات النظر السياسية التي يصورها حيث يعرّف عدم التقدم لا «بالتخلف» عن التطور بل كنتاج لتطور الدول الغنية. إن التوسع الرأسمالي يمر حتما عبر سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على المواد الخام لدول الجنوب بطريقة ترسخ استمرار ثنائية مستغِلين ومستَغَلين، مما يجعل اقتصاد السوق محل نزاع وخاصة التجارة الحرة. إن الدعوة إلى القطع مع هذا النظام لا تعتريها أي ضبابية وذلك لا يعني إصلاح النظام بكل بساطة بل الخروج منه: «إن الاستقلالية على المستوى الوطني تفترض أيضا القطع الوقتي مع النظام الاقتصادي الحالي حيث أنه من المستحيل أن نبني الاستقلالية من خلال المشاركة الكاملة

والكلية في نظام يخلد التبعية الاقتصادية.» وعليه فيجب على الدول، حسب الإعلان، أن ترفض الخضوع لتبعية خارجية وأن تنظم استقلالية جماعية وأن تتعاون خاصة من أجل التصرف في الموارد المشتركة.

وهكذا فإن الإعلان يطلق دعوة إلى نظام اشتراكي ايكولوجي تقره دول ذات سيادة في مسار دولي. وبشيء من الدعابة وصل الأمر بأصحاب الإعلان إلى عرض خدماتهم على الدول الغنية بقصد إعانتهم على الاستهلاك المفرط وسوء العيش مؤكدين على أن «زيادة الإنتاج والاستهلاك لن تجدي نفعا مادامت تتسبب في زيادة استهلاك الأدوية المهدئة للأعصاب والإقامة في المصحات النفسية».

تلقى رؤساء المؤتمر مباشرة بعد نشر نص الإعلان برقية مطولة من وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر يرفض فيها مجمل الإعلان. واستعادت القوى الاقتصادية الكبرى السيطرة خاصة مع حلول الأزمة الاقتصادية لسنة 1973 التي منحتها فرصة إعادة الانضباط أو تهميش الدول المنتقِدة والتي ازداد انحدارها إلى البؤس مع الارتفاع الحاد في أثمان وارداتها. وفيما يخص مواصلة المشاورات حول «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» فقد أكثرت الدول الغنية من محال النقاش قصد إضعاف تأثير الأمم المتحدة التي تمثل دول الجنوب الأكثرية فيها. ولم يجمع المؤتمر الذي عقد بباريس في ديسمبر 1975 حول التعاون الاقتصادي الدولي سوى سبع وعشرين دولة: ثمان دول غنية وهي الدول الأعضاء الأساسية للأوبيك (OPEP) ولكن أيا من الدول المعارضة لأسس الرأسمالية أو التقسيم الدولي للعمل – الذي لم يكن قد سمي «بالعولمة» بعد. وقد انخرطت بعض دول الجنوب الكبرى في لعبة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان من خلال المطالبة بمكان أكبر ضمن الاقتصاد العالمي دون المطالبة بتغيير قواعده.

الوصفات المنسية

هذا ورغم إمضاء معاهدة صداقة وسلام وتعاون مع الاتحاد السوفياتي في 9 أغسطس 1971 واصلت الهند التي كانت تحكمها أنديرا غاندي نهج سياسة اقتصادية غامضة تمثل «طريقا ثالثة» بين الاشتراكية والرأسمالية، وفي البرازيل حققت الدكتاتورية العسكرية الحاكمة نسب نمو قياسية بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومع الثمانينات قضت الثورة النيوليبيرالية المضادة على ما تبقى من مطالب مؤتمر كوكويوك.

أما اليوم فإن إجراء بحث على موقع الأمم المتحدة على الأنترنيت لا يفضي سوى إلى بعض الأسطر حول مؤتمر 1974 حيث نجد مقتطفا قصيرا من الإعلان النهائي: «إن الطريق التي يجب اتباعها لا تمر عبر اليأس أو عبر نهاية العالم أو عبر التفاؤل

بالرضا أمام الحلول التكنولوجية المتتالية. بل على العكس تمر عبر تقييم دقيق ونزيه «للحدود الخارجية» [المحافظة على بيئة متوازنة] وعبر بحث جماعي عن وسائل لبلوغ «الحدود الداخلية» للحقوق الأساسية [تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية] وعبر بناء هياكل اجتماعية تعبر عن هذه الحقوق وعبر كل عمل صبور لبناء تقنيات وأمثلة تنمية تحسن وتحافظ على موروثنا العالمي الشامل.» هل يمكن الحديث عن أعمال مؤتمر كوكويوك في ضل المحو الممنهج والتآمر الذين عانت منهما وجهات النظر السياسية للنص الأصلي؟

مسرد المصطلحات

اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ (UNFCCC): هـي معاهـدة بيئيـة دوليـة تـم التفـاوض بشـأنها في مؤتمـر قمـة الأرض في ريـو دي جانـيرو في عـام 1992. والهـدف مـن المعاهـدة هـو «تثبيـت تركيـزات غـازات الاحتبـاس الحـراري في الغـلاف الجـوي عنـد مسـتوى يحـول دون إلحـاق ضرر بالنظـام المناخـي «. إنهـا الآن موقـع السياسـة المناخيـة الدوليـة الوحيـد ذو الشرعيـة الواسـعة، ويرجـع ذلـك جزئيـا إلى عضويتهـا العالميـة تقريبـا.

الإسـتخراجية أو المنهـج الإسـتخراجي: هـو نمـط إنتـاج اسـتمر عـلى مـدى 500 عـام، يهيمـن فيـه التعديـن، والوقـود الأحفـوري والزراعـة الأحاديـة عـلى المجتمعـات ويشـكّل اقتصاداتهـا. تسـتخرج الـدول (عـادة الجنوبيـة منهـا) المـواد الخـام وتصدرهـا. وتصبـح الـشركات الهرميـة الكبـيرة - المتعـددة الجنسـيات أو المملوكـة مـن الدولـة عـلى حـد سـواء – أكـثر قـوة وتُـدرّ أرباحـا هائلـة، عـلى حسـاب الديمقراطيـة وحقـوق الشّـعوب.

الاقتصـاد الأخـضر: الوظائـف المحـدِدة للأنظمـة الإيكولوجيـة والتنـوع البيولوجـي التـي يمكـن تسـعيرها ومـن ثـم جلبهـا إلى السـوق العالميـة تحـت اسـم «رأس المـال الطبيعـي». هـذا الهـدف ليـس فقـط خصخصـة السـلع الماديـة التـي يمكـن أخذهـا مـن الطبيعـة، مثـل الخشـب مـن الغابـة، ولكـن أيضـا خصخصـة وظائـف وعمليـات الطبيعـة، وتسـميتها خدمـات بيئيـة، وتحديـد سـعر لهـا ومـن ثـم تقديمهـا إلى السـوق.

آليـة التنميـة النظيفـة (CDM): هـي جـزء مـن نظـام تجـارة الكربـون التـي تـم إنشـاؤها مـع بروتوكـول كيوتـو. المشـاريع التـي تقلـل مـن انبعاثـات الكربـون مـن الناحيـة النظريـة في البلـدان الناميـة يمكـن أن تتأهـل لآليـة التنميـة النظيفـة. ويمكـن لتعويضـات الكربـون أن تبـاع فيـما بعـد إلى البلـدان الغنيـة موفّـرة التمويـل الـلازم لمـشروع «التنميـة النظيفـة». ولكـن العديـد مـن تخفيضـات الكربـون هـي نظريـةٌ فقـط ومشـكوك فيهـا.

الانتقـال العـادل هـو الالتـزام بمسـتقبل عـادل وإعـادة التأهيـل وخلـق فـرص عمـل جديـدة للعاملـين الذيـن كانـوا يعملـون في القطاعـات التـي سـاهمت في تغـير المنـاخ، بمـا في ذلـك اسـتخراج الوقـود الأحفـوري، وتوليـد الطاقـة أو التعديـن. إنـه المبـدأ الـذي يقـول بـأنّ الانتقـال إلى مسـتقبل آمـن ونظيـف لا ينبغـي أن يـأتي عـلى حسـاب العـمال.

باشاماما (الأرض الأم): يأتي هذا المصطلح من نظرة بعض المجتمعات اللاتينية الأمريكية الأصلية إلى العالم (الكيشوا والايمارا): باشا: الأرض، العالم، الكون، وماما: الأم. وتترجم عادة بـ «الأرض الأم». وهي تشمل كل ما يمكن وما لا يمكن أن يُرى، مثل الحياة، والطاقة، والاحتياجات والرغبات. بالنسبة للشعوب الأصلية في بلدان الأنديز، مفهوم باشاماما يعني نوعا مختلفا من العلاقة مع الأرض. أنهم يعتقدون أن الناس ينتمون إلى الأرض بدلا من امتلاك الشعوب للأرض. ذلك يعني أن حقوق الملكية لا تتبع نفس النمط كما هو الحال في النظام القضائي الغربي، ولكن أيضا يعني الاحترام والتوازن والانسجام بين البشر والأرض.

«بوين فيفير»: وهذا يعني شيئا مثل «العيش بشكل جيد» أو «العيش بوفرة»، وقد تم إدراجه في دستوري الإكوادور وبوليفيا. هذه الأخلاقية وهذا المبدأ يأتي من التقاليد الأصلية للأجداد في مناطق الأنديز والأمازون في أمريكا الجنوبية. إنه يرى العلاقات بين البشر والطبيعة في شمولية، وفي شروط علائقية وتوافقية. وهو يعتبر المجتمع محورا أساسيا لإعادة انتاج الحياة، على أساس مبادئ المعاملة بالمثل والتكامل. العيش بشكل جيد هو أيضا مشروع سياسي: فهو يؤكد القرارات التي تُتخذ بتوافق الآراء بدلا من حكم الأغلبية (حيث تفرض مجموعة واحدة قرارا على الآخرين)، وإعطاء الأولوية لإحتياجات المجتمع بدلا من الاحتياجات الفردية. وبوين فيفير تختلف عن «العيش الأفضل»، الذي هو جزء من المنطق الرأسمالي. يرتبط «العيش الأفضل» بفكرة التقدم غير المحدود، والمزيد من الاستهلاك والتراكم، والمنافسة بين الناس للحصول على ما هو أكثر، وترك الآخرين ليعيشون في الفقر والاستغلال.

تجارة الكربون: تجارة الكربون هي الركيزة الأساسية لبروتوكول كيوتو، ومخطط تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي واتفاقيات تغير المناخ الأخرى. تشمل تجارة الكربون شراء وبيع تصاريح تسمح بانبعاث طن واحد من ثاني أكسيد الكربون. فإذا أطلقت شركة إنبعاثات أقل من حصتها، فيمكنها بيع فائضها. وإذا تجاوزت الحدود القانونية، فعليها أن تشتري تراخيص إضافية في السوق. وهذا يعني أنه بإمكان الدول الغنية أن تتجنب خفض انبعاثاتها من الكربون، و«تعويض» تلويثها عن طريق الدّفع للدول الفقيرة كي لا تلوث. نظام تجارة الكربون هو نظام مثير للجدل، وقد تم انتقاده لكونه غير فعّال ويصرِف الجهود عن الأسباب الجذرية ويضع العبء على الفقراء.

التخفيف والتكيف مع تغير المناخ: هما سياستين رئيسيتين للاستجابة مع تغير المناخ. كلاهما ضروري، لأنّه حتى وإذا تم خفض الانبعاثات بشكل كبير، سنكون بحاجة إلى التكيف لتغير المناخ الحاصل. وستتشكل هذه الاستجابات من خلال الصراع بين الأقوياء والمظلومين.

التخفيف من آثار تغير المناخ: يعني الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري – أي محاولة إبطاء التغير المناخي وجعله أقل سوءا. ويمكن لتدابير التخفيف أن تتراوح بين تغيير المصابيح الكهربائية وترك الوقود الأحفوري في الأرض.

التكيف مع تغير المناخ: يعني تكييف بيوتنا، والمدن، وشبكات النقل والزراعة والصناعة ومجتمعات بأكملها للتعامل مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وتشمل الأمثلة على ذلك الأسوار البحرية قبالة سواحل الإسكندرية أو التدابير للحد من المياه المستخدمة في الزراعة المروية.

يستخدم التكسير الهيدروليكي أو الكسر لاستخراج الغاز والنفط من الصخورالصفحية. إنه ينطوي على حفر عميقٍ في الأرض، وحقن خليط من الماء والرمل والمواد الكيميائية بواسطة الضغط العالي، لكسر الصخور حول الوقود الأحفوري. هذه التقنية مثيرة للجدل للغاية لأنها تستخدم كميات هائلة من المياه، وتلوث المياه الجوفية بالمواد الكيميائية السامة والمسببة للسرطان، ويمكن أن تتسبب بالزلازل أيضا.

الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها REDD: هو آلية من آليات الأمم المتحدة لإنشاء قيمة مالية للكربون المخزن في الغابات. فعندما يتم تقدير قيمة تخزين الغابة المحتمل للكربون، يتم إصدار ائتمانات الكربون وبيعها إلى البلدان الغنية والشركات الكبرى الذين يستخدمونها لتعويض، أو شراء وبيع، تصاريح تلويث في أسواق الكربون. وعلى الرغم من أن هذه الآلية تدّعي الحد من إزالة الغابات، إلا أنها قد تعرضت لانتقادات من قبل حركات الشعوب الأصلية لتحويلها للغابات التي يعيشون فيها.

ديزيرتيك: هو مقترح لشبكة واسعة من محطات الطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى. يُتصوّركمحطات طاقة هائلة تمتد على أراضي شاسعة، مع الآلاف من المرايا لتركيز مساحة كبيرة من أشعة الشمس على محرّك بخاري. ويحتاج إلى الملايين من غالونات المياه لغسل غبار الصحراء عن اللوحات والمرايا. يقود هذا المشروع كل من مؤسسة ديزيرتيك ومبادرة ديزيرتيك الصناعية – كيانين مختلفين ولكن على صلة ببعضهما – وقد توسّعت المخطّطات وتقلّصت في السنوات الأخيرة. المشروع يُقّدر تكلفته بنحو 400 مليار يورو يتم من خلاله ربط الصحراء بأوروبا القارية من خلال كابلات خاصة مباشرة، توفر 20% من إمدادات الكهرباء للاتحاد الأوروبي.

«ديمقراطية الطاقة» و«عدالة الطاقة»: يعنيان خلق مستقبلٍ يكون فيه توزيع الطاقة بشكل عادل والسيطرة عليها وإدارتها بشكل ديمقراطي وتكون أيضا مصادر الطاقة وأنظمة الإنتقال في توازن مع البيئة واحتياجات الأجيال القادمة.

الديـن المناخـي أو الديـن الايكولوجـي: يسـتند عـلى فكـرة أن الغـلاف الجـوي لـلأرض مملـوك جماعيـا مـن قبـل جميـع البـشر. وهـذا يعنـي أنـه يجـب تقاسـم فوائـده بالتسـاوي بـين الجميـع كـما أن مسـؤولية حمايتـة هـي أيضـا مسـؤولية جماعيـة. ولأن الـدول المتقدمـة، مـن خـلال انبعاثـات الكربـون المفرطـة، خفّضـت قـدرة الغـلاف الجـوي عـلى امتصـاص الغـازات المسـبّبة للاحتبـاس الحـراري والحـد مـن هـذه ظاهـرة، فيجـب عليهـا أن تدفـع تعويضـات للبلـدان الناميـة التـي تعـاني أكـثر مـن غيرهـا مـن تغـير المنـاخ. ويمكـن بعـد ذلـك اسـتخدام الديـون المدفوعـة لمسـاعدة البلـدان الناميـة عـلى تحسـين تكيّفهـا في مواجهـة تغـير المنـاخ.

الطاقـة المتجـددة: أي مـوارد الطاقـة التـي يتـم إعـادة توليدهـا بشـكل طبيعـي خـلال فـترة زمنيـة قصـيرة والمسـتمدة مبـاشرة مـن الشـمس (مثـل المـوارد الحراريـة، الكيميائيـة الضوئيـة، والكهروضوئيـة)، أو بشـكل غـير مبـاشر مـن الشـمس (مثـل طاقـة الريـاح، والطاقـة المائيـة، والطاقـة الضوئيـة المخزنـة في الكتلـة الحيويـة)، أو مـن الحـركات الطبيعيـة الأخـرى وآليـات البيئـة (مثـل الطاقـة الحراريـة الأرضيـة وطاقـة المـد والجـزر).لا تشـمل الطاقـة المتجـددة مـوارد الطاقـة المسـتمدة مـن الوقـود الأحفـوري، ومنتجـات النفايـات مـن مصـادر أحفوريـة، أو الفضـلات مـن مصـادر غـير عضويـة.

العدالـة المناخيـة: عـادة مـا تنطـوي عـلى الاعـتراف بالمسـؤولية التاريخيـة للغـرب الصناعـي في التسـبب في ظاهـرة الاحتبـاس الحـراري العالمـي وتأخـذ في الاعتبـار اختـلاف آثارهـا وعـدم تناسـب مسـتويات التصـدي لهـا في البلـدان والمجتمعـات. إنهـا تميـز وتعـرِف دور السـلطة في التسـبب في تغـير المنـاخ وفي صياغـة الاسـتجابة لـه وتحديـد مـن يتحمـل هـذا العـبء. وذلـك وفقـاً لمحـددات تشـكلها أبعـاد الطبقـة أو العـرق أو الجنـس، سـواء مـن خـلال إرث الاسـتغلال الاسـتعماري أو خـلال الاسـتغلال الرأسـمالي الحـالي. العدالـة المناخيـة تعنـي القطيعـة مـع «العمـل كالمعتـاد» الـذي يحمـي النخـب السياسـية العالميـة، والـشركات متعـددة الجنسـيات والأنظمـة العسـكرية، وتتطلـب تحـولا وتكيّفـا اجتماعيـا وبيئيـا جذريـا.

العدالـة البيئيـة: تهـدف إلى الوصـول إلى بيئـة نظيفـة وآمنـة للجميـع، وليـس فقـط للأقويـاء. إنهـا عـادة مـا تتمحـور حـول احتياجـات المجتمـع وجعـل صناعـة الوقـود الأحفـوري وغيرهـا مـن الصناعـات الكبـيرة خاضعـة لإرادة الشّـعوب. إنهـا تعـترف أنـه ليـس بإمكاننـا فصـل الآثـار المدمـرة عـلى البيئـة عـن الآثـار المدمـرة عـلى النـاس. العدالـة البيئيـة تعنـي المطالبـة بعـدم إلقـاء التلـوث السـام والدمـار البيئـي الأوسـع عـلى كاهـل المجتمعـات الفقـيرة والمضطهـدة.

الغـازات الدفيئـة أو غـازات الإحتبـاس الحـراري: هـي تلـك الغـازات التـي تتسـبب في تغـير المنـاخ أو الاحتبـاس الحـراري عندمـا تزيـد نسـبتها في الغـلاف الجـوي. وتشـمل هـذه الغـازات غـاز ثـاني أكسـيد الكربـون (CO2) وغـاز الميثـان (CH4).

مؤتمر الأطراف (COP): هو هيئة صنع القرار العليا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). ومن المهام الرئيسية لمؤتمر الأطراف استعراض قوائم انبعاثات الكربون والخطط المقدمة من قبل الدول المعروفة باسم (الأطراف) التي وقّعت على الاتفاق. وتعقد مؤتمرات الأطراف سنويا – والمؤتمر القادم سيكون في باريس في كانون الاول/ ديسمبر من عام 2015.

النيو- كولونيالية أو الاستعمار الجديد: استخدم هذا المصطلح لوصف كيفية مواصلة البلدان الصناعية السيطرة على مستعمراتها السابقة، بعد نضالات الاستقلال: إنه لا يشير فقط إلى السيطرة السياسية، ولكن أساسا إلى الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لمواصلة السيطرة على مستعمراتها السابقة. وتشمل هذه الاستراتيجيات استخدام الديون الخارجية، وسياسات التجارة والاستثمار، واستخراج المواد الخام.

الوقود الأحفوري: وقود متكوّن من هيدروكاربونات مثل البترول، الفحم والغاز الطّبيعي، تشَكّل في الماضي الجيولوجي من بقايا كائنات حيّة. تُعتبَر الوقودات الأحفورية موارد غير متجدّدة، متسبّبة في التّلوّث ومنتجة للغازات الدفيئة (غازات الإحتباس الحراري).

السّيَر الذاتية للمؤلفين

الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا (NUMSA): هو أكبر نقابة عمالية لعمال المعادن في جنوب أفريقيا بعضوية وصلت إلى 339567. وكانت عضوا نشطا في مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو)، وهو أكبر اتحاد نقابات عمال في جنوب أفريقيا، قبل طردها في في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 لقرارها بعدم دعم المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) في الانتخابات العامة. لعب الاتحاد دورا هاما في النضال ضد التمييزالعنصري ويتحدى السياسات النيو- ليبرالية للحكومة في جنوب أفريقيا.

ألبرتو أكوستا: خبير اقتصادي اكوادوري يعمل لدى كليّة أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية في كيتو، الإكوادور. عمل وزيرا للطاقة والمناجم في عام 2007 وكان رئيسا سابقا للجمعية التأسيسية المسؤولة عن وضع الدستور (2007-2008). لعب أكوستا دورا رئيسيا في اقتراح مبادرة «ياسوني-إي تي تي» التي تهدف إلى ترك النفط في حديقة ياسوني الوطنية في الأرض.

أوريليان برنييه: كاتب وناشط فرنسي يتعاون مع صحيفة لوموند ديبلوماتيك، ومؤلف للعديد من الكتب، منها، «المناخ، رهين التمويل» (2008)، «كيف قتلت العولمة البيئة» (2008) و«اليسار الراديكالي ومحرماته»، (2014).

إيفو مورالييس: رئيس بوليفيا منذ عام 2006. يُعتبَر أول رئيس للبلاد من السكان الأصليين. ركّزت إدارته على تنفيذ السياسات اليسارية والحد من الفقر، ومكافحة نفوذ الولايات المتحدة والشركات المتعددة الجنسيات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

بابلو سولون: المدير التنفيذي لمنظمة التركيز على جنوب الكرة الأرضية. وكان سابقا سفير دولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة، وساعد في تنظيم مؤتمر شعوب العالم بشأن تغير المناخ في كوتشابامبا في عام 2010.

باتريك بوند: اقتصادي سياسي مقره في جنوب أفريقيا ركّز عمله على المجتمعات الحضرية ومع حركات العدالة العالمية. وهو يعلّم الاقتصاد السياسي والسياسة البيئية الاجتماعية، ويدير مركز المجتمع المدني في جامعة كوازولو ناتال في جنوب أفريقيا، وكان جزءا من مشكلي مجموعة دوربان للعدالة المناخية.

بيا راندا: صحفية فلبينية ومراسلة الوسائط المتعددة لرابلر التي تقوم بتغطية البيئة والزراعة والتراث. تخرجت من جامعة أتينيو دي مانيلا وهي أيضا مؤلفة كتب للأطفال.

جواد م: ناشط مغربي وعضو في أتاك / لجنة الغاء ديون العالم الثالث CADTM المغرب، وهي حركة للتعليم والعمل الشعبي، تنظم الحملات ضد العولمة الرأسمالية وهيمنة المؤسسات المالية الدولية والقوى الكبرى. وهو أيضا عضو في جمعية لعقد عالميّ للماء ACME.

حمزة حموشان: كاتب جزائري وناشط مقره في المملكة المتحدة. وهومن مؤسّسي حملة التضامن الجزائرية، ويعمل على قضايا العدالة البيئية وديمقراطية الطاقة في شمال أفريقيا. وقد نُشِرت أعماله في صحيفة الغارديان، وهافينغتون بوست، وجدلية ومجلة «أوبن ديموكراسي».

خديجة شريف: محققة صحفية من جنوب أفريقيا، وباحثة زائرة في مركز المجتمع المدني وباحثة مشاركة في شبكة العدالة الضريبية. وقد ظهرت كتاباتها في منشورات مثل مجلة فوربس، ذا ايكونومست، الجزيرة، فورين بوليسي (السياسة الخارجية)، بي بي سي، لندن ريفيو أوف بوكس.

سونيتا ناريـن: هي واحدة من دعاة حماية البيئة الرائدين في الهند ومن الناشطين السياسيين. وهي المدير العام لمركز العلوم والبيئة وناشر لمجلة «داون تو إيرث». في عام 1991 شاركت في تأليف الكتاب المؤثر بعنوان «ظاهرة الاحتباس الحراري في عالم غير متساو: حالة من الاستعمار البيئي».

فاندانا شيفا: ناشطة بيئية ومؤلفة هندية. ساعد كتابها بعنون « البقاء على قيد الحياة (1988) بإعادة تعريف النظرة إلى نساء العالم الثالث. وهي مؤسسة حركة نافدانيا، وهي حركة تهدف إلى تعزيز ممارسة الزراعة العضوية وحرية البذور، ورفض براءات البذور للّشركات الخاصة.

ماهينور المصري: محامية حقوق إنسان مصرية وناشطة سياسية من الإسكندرية. لعبت دورا مهما في الثورة المصرية التي بدأت في كانون الثاني/ يناير 2011، وهي تدعم منذ سنوات عديدة عمال المصانع الذين يناضلون من أجل حقوقهم كما تساند المجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية في دلتا النيل التي تواجه ارتفاع منسوب مياه البحار.

مهدي بسكري: صحفي جزائري يعمل في صحيفة الوطن الناطقة بالفرنسية. وهو أيضا عضو في التجمع الوطني للحريات المدنية وعضو مؤسس لحركة بركات التي تكافح من أجل الديمقراطية. وينشط في معارضة استخراج الغاز الصخري في الجزائر.

ميـكا مينيـو بالويللـو: يعمـل لصالـح تجمّـع الفنـون / البحـوث / والحمـلات بلاتفـورم في دعـم مجتمعـات شـمال أفريقيـا والحـركات الاجتماعيـة التـي تقـاوم شركات النفـط والغـاز وتغـير المنـاخ. وهـو أيضـا مؤلـف مشـارك في كتـاب طريـق النفـط: رحـلات مـن بحـر قزويـن إلى مدينـة لنـدن (2012) (The Oil Road).

والـدن بيلـو: مؤلـف فلبينـي، وأكاديمـي وناشـط يخـدم حاليـا في الكونغـرس الفلبينـي كعضـو في الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي أكبيـان. وقـد كتـب عـددا مـن الكتـب، بمـا في ذلـك حـروب الغـذاء،و نـزع العولمـة والموقـف الدفاعـي الأخـير للرأسـمالية.

سيؤدي تغير المناخ إلى تدمير شمال أفريقيا. وسيموت الكثيرون كما سيضطر الملايين من البشر إلى الهجرة. الصحراء آخذة بالتوسع والمحاصيل تفشل وصيادو الأسماك يفقدون مصادر رزقهم. سيزداد عدم انتظام الأمطار وستتضاءل إمدادات المياه وستصبح العواصف أكثر كثافة. الصيف سيصبح أكثر سخونة والشتاء أكثر برودة. وسيجبر الجفاف القرويين على ترك منازلهم وستدمر الأراضي الخصبة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر. انخفاض إنتاج الأغذية وتقلص المياه سيهدد حتى المدن الكبرى مثل القاهرة والدار البيضاء والجزائر. وستشهد السنوات العشرين المقبلة تحولا جذريا في المنطقة.

هذا ليس عملا من أعمال الطبيعة. تغير المناخ هو بالدرجة الأول حرب - حرب يشنها الأغنياء على الطبقات العاملة، وصغار المزارعين والفقراء. إنهم هم الذين يحملون العبء نيابة عن أصحاب الامتيازات. عنف المناخ ناجم عن خيار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري - وهو خيار الشركات والحكومات الغربية، جنبا إلى جنب مع النخب المحلية والجيوش. إنه نتيجة قرن من الرأسمالية والاستعمار. ولكن هذه القرارات يجري باستمرار إعادة صناعتها في بروكسل ودي سي، ودبي، ومحليا في مصر الجديدة، ولاظوغلي والقطامية، وبن عكنون، وحيدرة والمرسى.

إذا ما تركنا الاستجابة لتغير المناخ للنخبة المفلسة يعني أننا لن نتمكن من البقاء. يجب أن يكون النضال من أجل العدالة المناخية ديمقراطيا بشدة. يجب إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا، ويجب أن يكون موجها نحو توفير احتياجات الجميع. إنه يعني بناء مستقبل يحصل فيه كل فرد على ما يكفيه من الطاقة، والبيئة النظيفة والآمنة التي تبقى للمستقبل، والتي تكون في توافق مع المطالب الثورية في السيادة الوطنية، والخبز والحرية والعدالة الاجتماعية.

وسوف يكون هذا النضال العالمي سمة القرن الحادي والعشرين.